

2

الحمد على طبع الكتاب العجيب الذي سمع منه الذواير المتباينين يا بصير الكا والفتح لما المقبول عند أهل الفهم

الشَّيْخُ الْمُوصَفُ الْأَمْلَأُ الْأَصْغَرُ الشَّيْخُ الْفَخْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ جَرَّاحٍ تَجَارَتُهُ أَرْبَعُونَ
بَابُ الْعِلْمِ بِالْمَسْنُونِ كَابِرُ الْأَصْغَرِ الشَّيْخُ الْفَخْرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ جَرَّاحٍ تَجَارَتُهُ أَرْبَعُونَ

قد رُفِعَ الْمُطْعَمُ لَكَ الْعَالَمُ وَقَدْ

الحج الذي يفتن من بين الجن
والله يدور على الله
على المصدر غدت فعدو ما يقتل هو سر جمع
انما صنف الفضل اقصاها والنبات فيهم المصدرة فاعنيك الفصل
صناف ان صنف الفصول يكون تقديره بحسب ما اراد به
السورة تقول في قوله ثمرة مقدس من جميع العيوب والنقائص
المكانات مولود محمد مبین
في لغة الحديث الشهيرة
بحسب ما اراد به

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

عدد تضعيف ازدين اصل وكل عدد من اعداد ازيد
 كالاول فانه اذا اضعفناه كان ثمانية وهو ازيد من الاربعة
 الاخر فزيادة الزائد بعد اضعاف جميع والمزيد عليان لمزيد
 لا يتصور عليه زيادة ولا اوسطا متوسطة متوا فحينئذ
 المزيد علي غير تناه الزيادة في جانب عدد التناهي بالوتنا
 العدد يستلزم تناهي اقل وقت ولا يعلم التصديق من التصديق
 بالعكس لان امر مقول لا يصح مساو النسبة كل واحد
 وبعضه نظري ولا يمكن كسابلا بدقن هو لفتاب
 تترقب الله الاله وهو

فليس من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة
 بل من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة
 فليس من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة
 بل من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة

ان كل عدد من اعداد ازيد من الاربعة
 بالضرورة والاصل في تضعيفه زيادة على الزائد على الاربعة
 والثانية ان عدد الزائد لا يتصور زيادة على الزائد على الاربعة
 بالتناهي في اعداد ازيد من الاربعة
 بالضرورة والاصل في تضعيفه زيادة على الزائد على الاربعة

فليس من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة
 بل من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة
 فليس من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة
 بل من السهل ان يكون عدد من اعداد ازيد من الاربعة

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

والله اعلم
بما رتبته والضعيف
كل اللغات لمعان وجاء
طموحهم في كل اللغات لمعان وجاء
والله اعلم بما رتبته والضعيف
كل اللغات لمعان وجاء
والله اعلم بما رتبته والضعيف
كل اللغات لمعان وجاء

موضوعه للمعاني من حيث هي هي في صورته وبنية والاعيان
الخارجية كما قيل لا اله الا للفظ على تمام ما وضع له من تلك
الحيثية مطابقة وعلى جزئه تتضمن هو لازم لها المركبات
الحاج لنزاع فلا بد من علاقة محسوسة عقلية او عرفية قيل ان التزم
مجهور في العلوم لانه عقلي ونقضي تتضمن في يلزمها المطابقة ولا
عكس فكونه ليس بخير ليس مما يسبق الذهن اليه
دائماً واما تتضمن الاتزان بنية فلا يلزم وفيها والافراد والترتيب

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

في الصدق والامثالك وحسن التفاوت في الاوليت

٢٢

خلافاً لصدق فيه من اجل اختلاف
صدق لذاتي اذا تناط فيه بالاجمال والذاتي ولا
بصور حصول الاختلاف فيه بل بالقصد به الدوام في الاحتياطية القوية
صدق لذاتي اذا تناط فيه بالاجمال والذاتي ولا
بصور حصول الاختلاف فيه بل بالقصد به الدوام في الاحتياطية القوية

٢٣

خلافاً لصدق فيه من اجل اختلاف
صدق لذاتي اذا تناط فيه بالاجمال والذاتي ولا
بصور حصول الاختلاف فيه بل بالقصد به الدوام في الاحتياطية القوية

[illegible]

[illegible]

هذا هو المبدأ الأول في علم الفقه وهو العلم بالماضي والمستقبل من الأحكام الشرعية

المبدأ الثاني في علم الفقه وهو العلم بالماضي والمستقبل من الأحكام الشرعية

المبدأ الثالث في علم الفقه وهو العلم بالماضي والمستقبل من الأحكام الشرعية

المبدأ الرابع في علم الفقه وهو العلم بالماضي والمستقبل من الأحكام الشرعية

المبدأ الخامس في علم الفقه وهو العلم بالماضي والمستقبل من الأحكام الشرعية

هذا هو المبدأ السادس في علم الفقه وهو العلم بالماضي والمستقبل من الأحكام الشرعية

تفصيل

[illegible]

سماع انواعها وعمدة الحقيقة لتبادروا عن القرنية
وعمة المجادل اطلاق على المستحيل استعمال اللفظ في
بعض لمسى كالدابة على الحمار لنقل والمجاز اولى من
الاشتراك والمجاز اولى من النقل والمجاز بالذات
انما هو في الاسم واما الفعل وسائر المشتقات الاداة
فانما يوجد فيها بالتسبيح وتكثر اللفظ مع اتحاد
مرادف وذلك وادع لتكثر الوسائل والتوسع

[illegible][illegible]

في محال البدائع لا يجنبه قيام كل مقام آخر واما
 بلغت فان صحت اضم من العوارض يقال صلى عليه ^{يقال} وادع
 عليه من مفرد و المربوب خلت فيه المرب
 اصح لسكوته قيام خبر قضيت ان قصد الحكاية
 الواقع ومن لم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة
 فقول القائل كلامي اكا ذببني خبر لان الحكاية
 عن غيب معقول والحق انه بجميع ابنائه ماخوذ

في محال البدائع لا يجنبه قيام كل مقام آخر واما
 بلغت فان صحت اضم من العوارض يقال صلى عليه ^{يقال} وادع
 عليه من مفرد و المربوب خلت فيه المرب
 اصح لسكوته قيام خبر قضيت ان قصد الحكاية
 الواقع ومن لم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة
 فقول القائل كلامي اكا ذببني خبر لان الحكاية
 عن غيب معقول والحق انه بجميع ابنائه ماخوذ

في محال البدائع لا يجنبه قيام كل مقام آخر واما
 بلغت فان صحت اضم من العوارض يقال صلى عليه ^{يقال} وادع
 عليه من مفرد و المربوب خلت فيه المرب
 اصح لسكوته قيام خبر قضيت ان قصد الحكاية
 الواقع ومن لم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة
 فقول القائل كلامي اكا ذببني خبر لان الحكاية
 عن غيب معقول والحق انه بجميع ابنائه ماخوذ

في محال البدائع لا يجنبه قيام كل مقام آخر واما
 بلغت فان صحت اضم من العوارض يقال صلى عليه ^{يقال} وادع
 عليه من مفرد و المربوب خلت فيه المرب
 اصح لسكوته قيام خبر قضيت ان قصد الحكاية
 الواقع ومن لم يوصف بالصدق والكذب بالضرورة
 فقول القائل كلامي اكا ذببني خبر لان الحكاية
 عن غيب معقول والحق انه بجميع ابنائه ماخوذ

[illegible]

بقية صفحة ٢٢

المقدم الرابع ان هذا القول صادق تفصيلا وكاذبا اجمالا يصدر عن معنى القضية الكاذبة هو عدم مطابقة الحكاية للمعنى
لانتفاء الحكمي عنها ويمكن ان يجاب الاول بان النسبة متى لم تكن مكررة لغيرها كانت مستقلة بالضرورة وهذا كذا في محوطة اجمالا كما عرفت ويجاب الثاني ايضا
ان هذا القول قضية تكون مستقلة على النسبة التي هي حكاية باعتبار آخر فلا يكون الحكمي عنها متغير بل متغيرين باعتبار ان في القضية اعتبار في محوطة
لا بد من تغاير الذات في غير حكاية باعتبار الاول لا يمنع ان يكون القضية حكاية تفصيل ولا تغاير اجمالا ولحق في الجواب ان يفرض ان السالك باذنا اركان
هذا القول ان اذا حمل ما هو في حكاية لا يمنع ان هذا اللفظ مفردا لا مركبا فلا يقتضي ان كلا من في القضية وفي من اقسام المركب وان كان الكاذب خارجا عن حمل
عليه القضية لعدم موضوعه كاذب يجوز مجرم كاذب فلا يرشئ من ذلك كما لا يقول الكاذب واما كل اخباري كاذب ان حكاية كاذب بالعكس **٢٣**
فقد فاعل ان حكاية الحيل ان القضية على قسمين اجمالية وهو مجموع من حيث الاجمال ولا يحيل نسبة رتبة بين الموضع والمحول وتفصيلية وهو مجموع من حيث
تفصيل ويجعل النسبة رتبة بينهما والاول مستقل بالمفهومية والثاني غير مستقل بها وبينها اتحاد بالذات وتغاير بالاعتبار وهو ملاحظة الاجمال وتفصيل
فيما نحن من هذه المحكوم مجموع كلامي هذا كاذب باعتبار الاول وهو الحكمي عنه والحكاية بهذا الاعتبار الثاني والتغاير بينه وبين الحكاية كاذب وما قاله المحقق الاول ان
التغاير بين الحكاية والحكمي عنه تغاير بالذات فهو لا ترى ان قولنا كل حجة من حجة كل عدد ولو كان التغاير بينهما بالذات لما صح هذا القول فحمل ان التغاير الذي
يصدق في ٢٢ شر فيه **٢٤** قوله فاعل ان وجه الاشكال ان كل واحد من هاتين حيث المفردة تحمل من حيث اشتماله عليه مفصل فتتغير جهة الصدق والكذب
٢٥ قوله تقاير ان اي تقاير يشبه الجذر الاصح ضرورة كون الاشكال ناشيا عن لزوم الحكاية والحكمي عنه متقاضيان اجتماعا لمتقاضي من جهة واحدة واما
ثبت من جواب ٢٤ التغاير بينهما انهم جميعا متقاضيان بكونها بجهتين مختلفتين هما الاجمال وتفصيل فان صدق هذا القول بجهتين مختلفتين وكذا به اعتبار
الاجمال فاعل الاشكال ان جميع التقاير الجذر الاصح من جملة تقاير ما ذكره المصنف في الكتاب فمنها ما نقل عنه في مسئلة من قول قال فاعل ان مجموع **(٢٩)**
كاذب صدق يستلزم الكذب وبكسر من هذا قول القائل كل كلامي في هذا اليوم كاذب الا هذا القول الكاذب والاكل حابي كاذب صدق
كل يستلزم كاذب بالعكس فانه ان اخذ الصادق كان منجها ان الكاذب الذي هو محمول هذه القضية ثابت لكل كلامي ومن افرد كل كلامي ليس الا وهذا الكلام فيكون محمول
الذي هو كاذب فاننا لهذا الكلام فيكون كاذبا وتدرج صادق **٢٦** وان اخذ انه كاذب فلم يثبت الكاذب لان كذب القضية الموجبة الجبروتية
عبارة عن عدم ثبوت المحمول للموضوع فاذا ثبت الكاذب افرد الموضوع الذي ليس منها الا هذا الكلام فيثبت الصادق لمحالاته ارفع المتقاضيين فيثبت
الصادق لهذا الكلام الذي من افرد موضوع هذا الكلام فيكون هذا الكلام صادقا وقد فرض كاذبا نه خلف فلزم اجتماع الصدق والكذب على فرض كل تقدير وهو
باطل لا تتحقق المتقاضيين كما في الكاذب من غير ان صدق يستلزم الكذب بالعكس القائل لا يخجل ان كان صادقا فصدق انه لما يكون بان يكذب في ان في من حيث
انه صادق اصدق حسن قديم من حيث انه يستلزم الكذب بوجه مستلزم للقيح قبيحا فيكون هذا القول حقا قبيحا وان كاذبا فكله انما يكون بان يصدق القدر
من حيث انه كاذب قبيح من حيث انه يستلزم الصدق حسن ولما كان بالقيحين فلا اشكال في فرق بين قوله كل كلامي هذا كاذب بين كل كلامي في هذا اليوم كاذب
ان الحكم في الثاني على ان موضوع دون الاول فتدبر هو لوى الغفورة **٢٧** قوله فانه محال لان حقيقة الحمد لها اوصاف الكمالية ولما كان المتقاضي
بجميع الكمالات فاعلم ان من اي صفة كانت انما بعد بالذات وبغيره بالتبع فجميع الاحماله تعالى فقولنا كل حجة من حجة كل عدد ارفع حجة فيكون من نفسه
في الحكاية فيفيض الحكمي عنه نصا النظر كل في هذا كاذب في الحكاية وهو المحكي عنه **٢٨** ولانا محمد بن ج **٢٩** قوله جذر صام انما الجذر بفتح الجيم صدر الاعمى كسر
عنه عدم وسكون الدال المعجمة والراء المعجمة هو في اصل الالف قال الجوهري اصل كل شيء صاحبه في الحديث ان اللغة نزلت في جذر قلوب الرجال
في اصلها يرفع الجيم من تحتها اللغوى وفي العرب الغد المضر في نفسه في الحاصل مجزوا والاهم في اللغة التي تصلب صمت وفي المعنى طاعة لا
على معنيين احدهما العدد الذي لا كسر من كسر التسعة الثاني ان يكون مجزوا لا يطق ايقايله بالعينين في عدم لطفه بالكسر الجذر سميت المخلطة به
ولما فيه من المناسبة كما ينبغي شرح في ٢٨

[illegible]

بقية صفح ١٣ يترتب عليها احكامها ويصدقها انما هو من الاضافة و
الجذب والاطراق وغيره وهو بالوجود الخارجي خاسر في ان لها وجودا آخر غير الوجود الخارجي لا الحكم
فيكون الى ان لها وجودا ايضا لا يمكن ان يكون الوجود الذهني وبقولهم ان حصول حقيقة الحمل والحيل في
في ان غير حصول الحكم اجابوا عن بان يستحيل حصوله في الذهن هو جوهرية الحمل وبقولهم ان هو بانها موجودة بوجودة
الخارجي يستحيل ان يحصل في اذنا واما مفهومها الكلية لا يستحيل حصوله في الذهن او ليست متصفة بصفتها
تلك المفهومات ثم اعلم والمراوم ان الحكم لا يثبت في البصيرة الذهنية لما نقصانها لثمة رغم ان الصور الذهنية
والمشاكل للمعلومات بحالها في الحقيقة والحقيقة واما لثمة تقول ان تلك الصور ما هي الا ما هي في
المعلومات بحالها في المعلومات من حيث انها صلت في النفس فالعلم والحلوم تتحدان الذات فمستفاد بانها
فيكون الاشياء وجودا خارجي وذهني ولما كان يدعي ان الاشياء هي في الاشياء والامثال في الاشياء وهو لا يكون
لا شيا وجود ذهني بحسب حقيقة بل مجرد الاول بان شجرة ليست مخصصة لمهية النار شيئا بسببها يكون
استقيم على النار لا غير بل هي ثابتة مستقرة بتحقيق الحقيقين على ان حصول الاشياء بانفسها لا باشتياها
ثم اعلم ان مناط الصدق كما يكون للاتحاد في الوجود كذلك اصدق ومناطه يكون مستترا ايضا والاشياء
الما هو متضمن في ذاته عن الاتحاد الذي فيه التصديق بين الصورة الذهنية والخارجية بل تختلف فانه في
ان التصديق فيما بين تلك الصور محال فان مناط الصدق على اتحاد الوجود وطاها من وجود كل منها متغائر لا آخر
ضرورة تغاير الوجود الخارجي والذهني وكذا اتغاير الوجودات في اذنا من تغاير الموجودات كيف يتصور
وتقرر اليه في شكركم غزاليين بقية صفح ٢٨ **باب** قوله فاقص الحرف ويظهر مما ذكره حال
في انقسام الكلام الى الكلام التام والناقص وانقسام الناقص الى افراده يعني ان الحرف الاول على والثاني مستقر في
باب قوله متزجي وهو صورة الكلمتين او كلمة واحدة من غير ترتيب في ولا يكون فيها اضافة
ولا يكون امجزية متضمنا معنى حرفي عليك شرح فيرون

لا يشبهها ومثاله فلتلك الصورة كثر من ههنا
 يستبين كون الحسنى الحقيقية محمولاً وهو الحق لا يجانان
 المراد صدقاً على كثير من مطلقها منتزع عنها
 اللازم أن لها طامتها لا تهاطل متحدة لمطلوبها
 لأن دق المحر الانتزاع والظلمة أيضاً فان الاتحاد من
 الطرفين بل الجواب أن المراد كثر المفهوم بحسب الصورة
 الحاصلة من هذا اعتبار الأذنان لتجسيم الشئ

[illegible]

والنحوارة والخصيصية ليس الاتحاد مع الشيء من خروجه صلا كمال على نفسه بهذه الحاشية من عدمه ولا على غيره فانه مما كان
القول بان تكرار التناقض يكفي في الحمل الشيء على نفسه ولا حاجة الى تعدد المذكر ساقط فان الحمل لا يتصور بدون الحاشيتين فتغايرها بوجها وفرض فانها
ممكن في الحمل الاول والاكام فيه كانه من روى لا ينضج احد قط ونعم ما قيل ان التناقض نفس واحدة الى مفهوم واحد وانما واعتبار اني من بعض مرتين
ما لا يجوز في فهم سليم وما حققنا طرفا من ان من اهل الحمل هو الاتحاد في طرف والمتغاير في طرف آخر وذلك متحقق في التجربات كما متحقق في كليات
ولا محل في الحمل كلياته كالحمل كمالا محل بكتبه المنوع مع ان الحاشية في وصفه كالكاتب مثلاً لا يكون في انما متما صلت بل مغاير جرياً اعتبارياً
والنقض لقولنا بعض الانسان يد من ذل لا معنى هذا زيد وليس الابدان وبلا كما قال في الحاشية مع ان التاويل لا يقبله الطبع السليم
بما هو جليل والطبع السليم من فضل الله وحمته ١٢ شرح فيروز ٥٥ قوله على كثيرين الخ وفي اكثر النسخ بان المراد صدقها على
كثيرين وهو طول الخ فلهذا خبر ان قوله صدقها ٥٥ قوله واللازم الخ يعني من اللازم منها اي في صدق صدقها على ما في اذان طائفة
ان لها طائفة والآن كل صدقة من الصورة الذهنية منتزعة من زيد فيكون طائفة ١٢ محمد حسين ٥١ قوله ولم يطلب الخ اخذه
يعني ان هناك شيان الاول ان يكون الشيء وحده طائفة كثيرة والثاني كون الواحد طائفة كثيرة او بينهما بون بعيد واللازم منها هو الاول
وهو غير اراد والامر بالمثالي وهو غير لازم وحاصل كلام السيد ان المراد بصدق الكل هو صدق المفهوم الذهني على كثيرين في الخارج لا صدق
ما في الخارج على كثيرين في الخارج لا صدق ما في الخارج على كثيرين في الذن فلا فرق في جوابه وجواب المقصود الا ان عبارة سقيم يد عليه ان المتضايق
الكل ٥٥ هو الثاني الخ يعني كون صدق الكل طائفة موعودة عند ان يوصف ما هو مطلوب في تعريف
٣٢٧ كذا لا يكون كلياً حاصل الجواب الكل اي صدق على كثيرين بان يكون طائفة كثيرة من غير ان ينعزل عنها في الخارج في الذن بان يكون
كل واحد منها في نفس شخصات معنى واحد منه يطابق لكل صدق صدقة زينة على الصور الكثيرة التي في الاذان الطائفة ليس كذلك لان زيد
منتزعة عن هذا الكثرة لان في الخارج منتزعة عقل فلهذه الكثرة فلا يكون طائفة كثيرة بل اطلال كثيرة وهو مستفادة منه المتعبر في الكل لا فاعل
وما يوجد فيها بل هو الثاني فلا يكون كلياً ولا المصداق الجواب بل لان الخ ١٢ مولوي محمد حسين ٥٥ قوله ان المتضايق هو الذي يكون
الخارجية لزيد بين الصور الخ في الاذان بصلح ستر حياء فهو الحاصلة لكل واحد من الصور الذهنية وبالعكس كذلك الاطراف من الطرفين لان المنتزعة من كل
عنه تفق ما هو معتبر في الكلي من نظرية الكثيرين والانتزاع هنا فاعداً والشكل قال السيد ان هوية الشخصية بالنسبة الى الصور الذهنية هي الان
لا ينسب الى افراده فالانسان كما ينتزعه عن الافراد بحدوث الشخصات كذلك الصورة الذهنية قد تؤخذ من كل واحد من الصور الذهنية بحدوث الشخصات الا ان
باعتبار خصوصية الاذان بلا تفرقة سواء كان المتضايق صحيح الانتزاع والظلية كما قال اتم كين كما في بعض الشروح ٥٥ قال الا هو ان من اهل
الحمل الاتحاد في الوجود وليس هناك ان وجوداً واحداً قائم بينهما لا متنازع قيام العرض الواحد كالحسين بل معناه ان الوجود لا حد كما بالاتحاد والاخر بالتبع بان يكون
منتزعة عنه في ذلك الخ الخ هو الوجود اعتباراً لا هو الحقيقة سواء كانت ذاتية او عرضية منتزعة عنه على ما هو متحقق لمتاخرين فالحكم باتحاد الالوهية كليات
الخ الخ صحيح بل ان كان وقع محمولاً كما في بعض الانسان فهو محمول على العكس على التاويل ٥٩ قول بل الجواب تلخيص الجواب ان الكل ما يكون له كثير
في الخارج فانه لا يحصل له من يد في اذان طائفة وان كانت لها كثرة في الذن لكن ليس كل شدة في الخارج لان كل ما في الخارج عين زلية في الكل
من الكثرة الخ الخ لم يجد الكثرة في صدقة زينة في الخارج لا يكون كلياً ١٢ مولوي محمد حسين رحمه الله

2

الخارج بل كلها هوتية زيد وأما الكليات الضمنية لمعقولاً
 كالاشي واللامكن ١٢
 الثانية فلم يدم استمالها على الهندية لانه يفيض العقل بغير تصور
 كالحسن والنوع
 عن تجوز تكرارها في الخارج حتى قيل ان الكليات الفترية
 اقل المحقق الدواني ١٢
 بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليات هذه الكليات
 اى خذنا وحفظ ١٢
 والجزئية صنفان لموم وقيل صنفان لموم والجزئية
 اقل السبند وهو المحقق عند المص
 لا يكون كسباً ولا مكتسباً وقد يقال لكل مندرج تحت كل
 اخر يختص بالاسم كالاول بالتحقيق لكليات ان تضادها

[illegible]

وعددها عن كبريتها ثم بما يجب الخارج في عدم الخصية ليعقل أن
والمقصود فلا يمنع العقل أن المقصود من الكليات مع قطع النظر عن الكليات مع
والمقصود فلا يمنع العقل أن المقصود من الكليات مع قطع النظر عن الكليات مع
والمقصود فلا يمنع العقل أن المقصود من الكليات مع قطع النظر عن الكليات مع

مولانا مولوي محمد حسين سلمه

٢٢ قوله فلهذا من المارد من المصنوع الشخصية ليعني انها لا تشمل على المصنوع الشخصية كونها غير معين لا ينفصل العقل
بمجرد تصورهما عن تجريد كثرهما على سبيل الاجتماع في الخارج بحيث لو وجدت افرادها الخارجية وكانت فعلية بما هي فاقعة لكان صدقها عليها
بعينها وليس كذلك لانه لا يمتنع نفس تصور من قوة الشركة فيه ٢٣ توضيح ان هذا لما حقق في الحاشية ان الكليات والخصيات
منها ما كان لا يتصور في نفسه نفس النسخ الخاص من العلم المتعلق به وهو العلم الاحكامي بالعلم المتناول للمشاهد والتحليل و
التفكير عن تلك الشئ ان هذا النوع من العلم لا يمتنع العقل عن تجويز صدق متعلقه ومعلومه على كثير من الكليات لا يمتنع نفس تصور اي نفس النسخ الخاص المتعلق
به وهو المتعلق فان هذا النوع من العلم لا يمنع من ذلك عند هذا الفرق بين الجزئ والكليات الفرضية ظهورها فان الكليات الفرضية لما لم تشمل على
المحدثة كان العلم المتعلق بها بالعلم المتعلق ولا يخفى ان هذا النوع من العلم لا يمنع عن كثرها بل امتناعه ليس الا بالنظر الى خصوصية المعلوم بهذا
ظهوره قوله حتى قيل ان النسخ فان المراد منه ان الكليات الفرضية لا يمنع نحو تصور اي التصور المتعلق عن صدقها عليها وان ابت عنه خصوصية
عنوماتها فيكون بالنسبة لخصا كليات ٢٤ قاضي شيرازي قوله ان الكليات الفرضية التي يعني تصور ما لم يستعملها
على الهندية لا يمنع ان تكون متحدة مع مبادئها فلا يكون مانعا لصدقها فان المتعلق لموجوده في الخارج كانا افراد الكليات الفرضية وصدقها
فكيفية تلك الكليات بالنظر الى تلك الافراد لا يمكن المنع من جهة ملاحظة التباين في نظير هذا ان ابتداء الخرق والالتزام لا يكون من جهة كونه فوقا
على الارض وشفاقا وكسوقا في الهواء والارض شفاقا وكسوقا لا كقول التلاميذ والخرق من جهة طبائعا النعمية وتوجيه ان الحال لا يكون محالاً من
كل جهة بمعنى انه لا يكون سبب تحاله كل جهة ولذا يكون شرايط التي يكون متعلقاتها وتوابعها محالاً فان العلاقة فلا توجد بين المستحيل فيكذلك
باللزام ٢٥ قوله كليات الجزئية المماثلة من بيان مفهوم الكليات الجزئية ولا شك انها صنفان لا شئ في الذات فقال الكليات
٢٦ قوله صنفه المعلوم كما اختاره الجمهور من باب العلم كيفية نفسانية قائمة في الذهن متشعبة بتشعبها في كيف كيف يصنف بالكليات
والجزئية فان قلت ان المعلوم عبارة عن الماهية من حيث هي وهي كليات فلا تصنف بالجزئية قلت تصير جزئية اذا اخذت مع التشعب الماهية
فتدبر ٢٧ تعليلات مرضية ٢٨ قوله في صنفه العلم القابل السيد قال المصنف في الحاشية ذلك من سبب الاول وهو الحق بحسب دقيق
النظر وان كان على النظر بحكم الاول الخ وخلصه ان كون الكليات والجزئية صنفه العلم من سبب اعتبارها في الحكم بالنظر الدقيق وان كان على النظر بحكم
المعلوم كما علمت وبالحكم بالنظر الدقيق حق لان التقابل بين الكليات والجزئية من سبب العلم فان الشئ اذا علم بالحس يكون جزئياً واذا علم بالعقل يكون كلياً فاما
الكليات والجزئية المعلوم فيكون متصفاً بها بالذات ويجوز ان يكون المعلوم في مرتبة العقل متصفاً بالكليات ومرتبة الاحساس بالجزئية كما يحكم به ابطال القول
الفصيل في هذا المقام ان لا يد بالتكثير في تعريف الكليات صدق على كثير من الكليات صنفه للعلم ان العلم بمرتبة القياس في هذه المراتب الشئ شخص معين
بالتعينات الذميمة ولا يصح على كثير من الصداق عليها انما المعلوم وان اراد به لا يكون ناشئاً من كثير من الكليات صنفه للعلم ان لا يكون الا في
مرتبة القياس وهو علم وسنيل بان القياس هو العلم كاشفاً بعيد وان اراد علم منها فاما صنفان لها فانه باعتبار الصدق يكون صنفه للمعلوم باعتبار
الاعتناء يكون صنفه العلم كاشفاً بعيد وان اراد علم منها فاما صنفان لها فانه باعتبار الصدق يكون صنفه للمعلوم باعتبار
الاعتناء يكون صنفه العلم كاشفاً بعيد وان اراد علم منها فاما صنفان لها فانه باعتبار الصدق يكون صنفه للمعلوم باعتبار

فيه نظر وفكر صلاحه ما يحصل بفكره ونظره فليست كاسية ولا مكتوبة فلا غرض للمنطق بتعلق بالجزئيات في علوم الحكمة صلاها المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال النفس الانسان بقي سبقاتها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ذلك كمالا يبقى ببقائها وايضا الجزئيات غير متصلة لكثرةها وعدم خصارها في عدد فلا تقى القوة التحصيلها فلا يبحث الا عن كلييات ومنطق مقدمة الحكمة واذ لم يكن بحث عنها في الحكمة فكيف يمكن في مقدمة فان قلت قد ذكره هنا الجزئى الحققة وسيد ذكر الجزئى الاضافى ونسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئى الحققة قلت انا ذكره هنا فتصوير المفهوم الجزئى الحققة ليتضح به مفهوم الكلى واما بيان النسبة بينهما فمن تمة التصور او معرفة النسبة بين الجزئيين بتكشف زيادة الخشافات والالجبسة الاضافى فان كان كليا فالبحث عنه كونه كليا وان كان حقيقيا فلا بحث عنه لان البحث بثبوت المحمول للموضوع واما التصور مفهوما الشامل لقسمة كليات لان البحث بيان احوال الشئ وحكام البيان منه ١٢ شرح فيرون ١٣ اذ حساس الحسنة لا يكون كاسبا للاحصاء جزئى خسر على ان الحسنة مخصصة في الحد والرسوم والجنس لا يكون شيئا منها بان يلاحظ الصوة الاجمالية والاشتمال كيتسبب صوة تفصيلية كرتبة من اسم مشتق من صنف عام وجزئى من اسم مشتق من صنف خاص فهو مشتق من اسم مشتق من صنف اخص من صنف اخص ان الذين لا يتقدم على ضبط الشخصيات لكثرةها وليزيد ما قال الرئيس في الشفاء لا تعلق لنا بالعرض كسب جزئيات لتغيرها وعدم الضبا لها وعدم ترتيب الفائدة لمحتبها ١٤ هذا التعريف اختاره صاحب القسطاس انما عدل عن التعريف المشهور بانه كل اخص تحت الاعم لانه يلزم على هذا تعريف الشئ بنفسه لان الجزئى الاضافى هو الاخص وهذا المتضائف في تعريف المتضائف الاخر لان الاعم متضائف الاخص من الايجوز فان المتضائف لا تقتل انحاء واخذ احدهما في تعريف منكم تصديق لفظة وهذا ان لا يرد ان رزم يابخذ التعريف لفظيا كما يدل عليه قد يقال بانها القول بانه ليس بتعريف بل حكم من حكم بحيث يستلزمه التعريف الا انه يلزم ايضا ان لا يكون الانسان من جزئيات الناطق وكذلك ان الحكماء عندنا من الجزئيات في احكام الكلمات موضوعات القضايا وليس المراد من المندرج يكون اخص كما هو المتبادر ولذا قيل ان الكلى والجزئى لا يشترط ان يكونا في الحكم الخاص بل ان يقع تمامه موضوعا لكل في قضية موجبة سواء كان اخصا مساويا والا اعم من حيث هو علم من درج تحت الاخص ١٥ فيرون ١٦ قوله ويخص الراجح بهذا المعنى بالاضافة لان جزئية بالاضافة الى كلى اندرجت ١٧ قوله كالاول الراجح ان الجزئى بالصفة الاول وهو ما يمنع العقل كثره في الخارج بحيث يصح بالتحقيق فانه حق بالجزئية لان جزئية بالنظر الى حقيقة كذا يسمى الراجح ١٨ لما فرغ من بيان الكليات وجب تسمية الحقيقة في الراجح في بيان النسبة بين الكليتين في تقاضيهما لا فائدة في اكثر ما بحث فقال الكليان الجزئى والخصش بها لان النسبة بحسب احوال الاربعة لا يتصور بين الجزئيتين لانها اما ان يكونا متباينين فيكون بينهما التباين فقط واما ان يكونا متحدتين فيكون بينهما التساوى فقط ولا يتصور كون الجزئى الواحد اعم من الجزئى الاخر وكذا حال الجزئى والكلى فانها

الجزئى اما ان يكون فردا لذلك الكلى او لا فعلى الاول تحقق العموم بخصوص مطلقا وعلى الثاني تحقق التباين فقط ولا يتصور التساوى والعموم في مفهوم من جزئيهما فظهر ان النسبة باقسامها الاربعة لا يتصور

الاثنين الكليتين لئلا يخصص

[illegible]

من وجه كذا جف لح لا اقول انها جنس حقيقة فان عموميتها باعتبار التحقق وعمومية الجنس باعتبار الصدق بل اقول انها مشابهة للجنس
بحسب العموم فاندفع لغيره بان معنى التباين الحسن لا يصدق على عموم من وجه لان اجتماع جزء منه ولا يصدق على مجموع التفارق والاجتماع التفارق
في الحقيقة لا يصدق المتباينين لتباين الجزئيين على عموم من وجه فليس النسبة فردانية مع يحل مفهوم المساواة فالجزئية وهو ملحق بالمساواة على مفهوم عموم
الخصوص من وجه هو التفارق الجزئي من الجانبين وليس اجتماع جزء منه بل مستبعد خارج عنه وانما هو جزء من صدق الكل التباين الكيفية المصدق
على المجموع الذي هو جزء خارجي منه فاندفع ما قيل في توجيه النظر انه ما لا يصدق على الكل من الاخصاء عم من وجه خاص من وجه آخر وكانت الاوراق متحدة
والاجتماع واحد كانت هذه النسبة مجموع نسب التثلاث ولا شك ان هذا التثلاث متغايرة لا يمكن جعل احدها على الآخر ولا على الكل ثم لما كان التباين النسبة
بين النقيضين موقوف على فهم معنى النقيض فقال علم ان نقيض الجزئ ١٢ **شرح في قوله نقيض كل شيء** يعني ان يصدق
عليه انه شيء نقيضه فمع مجلات الرفع فان نقيضه ليس رفعه فان الرفع المحض ليس شيئا حتى يكون نقيضه فمع فلا ينافي ما يجب من ان كل عين
احدها رفع الآخر فما نقيضان هذا المعنى التثليل نقيض لمفردات والقضايا ١٢ **شرح في قوله رفعه** ذلك الشيء فنقيضه ان
مثلا لرفع الانسان وهو الانسان فنقيض هذا المعنى التثليل نقيض كل شيء سواء كان مفردا او قضية فمقابل ما لا نناقض للمفردات فهو معنى آخر يسمى ببيان
في محبت التناقض في القضايا وهذا اشكال هو ان ارتفاع النقيضين رفعهما فيكون نقيضا للنقيضين وارتفاع النقيضين مجال يتجاوزه احد النقيضين يستلزم
وجوب نقيض الآخر فليزعم ان يكون وجبا وهو يستلزم اجتماع النقيضين الجواب عنه ان محبة ارتفاع النقيضين مجال فيستلزم وجوب نقيضهما وهو يستلزم
الارتفاع هو يستلزم الاجتماع لجزائ ان يكون وجود احدهما وارتفاع الآخر فانهم ١٢ **قوله نقيض الآخر** يعني ان نقيض المتساويين متساويان ٣٩
والا فيكون نقيض احدهما على بعض النقيض الآخر فيصدق عين في كل النقيض على بعض ما يصدق عليه نقيض الآخر لان كذب النقيضين محال
فيلزم صدق المتساويين بدون الآخر خلف مثلا يصدق كل انسان لناطق وكل لناطق لانسان فيصدق بعض الانسان ليس لناطق فيلزم بعض
لانسان لناطق بعض لناطق لانسان هذا خلف ١٣ **قوله متساويان** هو بحيث يصدق لكل المتساويين على كل النقيض عليه فمع لا نناقض لانسان لناطق
١٤ **قوله بعد** الآخر الجزئ ١٢ من متساوي الآخر فان نقيض المتساويين ١٤ **قوله هذا خلف** وجود واحد المتساويين دون الآخر باطل لان رفع
التساوي بينهما فلا يجتنب التساوي من نقيضهما مثلا يلزم خلف ١٢ محمدين ١٤ **قوله ههنا** اي في لزوم التفارق فعدم التصديق شك في اوجه
علم الرازي وهو قول لهم والافتقار فاحاصله منهم الممازاة ١٥ **قوله نقيض التصديق** الجزئ وهو يستلزم محبة المعدولة نحو كل انسان لناطق قوله فمع
رفع التصديق ان يصدق التصديق السالبة لمعدولة وهو قولنا بعض الانسان ليس لناطق ١٥ **قوله لا صدق** التفارق بان يصدق عين احدهما
على ما يصدق في النقيض الآخر فيصدق الموجبة المحملة وهو قولنا بعض الانسان لناطق ١٥ **قوله لا صدق** التفارق بان يصدق نقيضه على شيء وكل يصدق
نقيض الآخر عليه لجزاء عدمهما على شيء وقد يقال ان مرجع التساوي الى عقدين غير متساويين المحكوم فيها ثبت حصوله على تقدير انطباق الطرفين
عليه وتجاوزه فالتساوي ليس بواجب وجود الموضوع محققا بل ما يتبعه الاعم منه من مقدمه فمرجع التساوي بين اللناطق واللائان الى قولنا لكل لناطق لانسان كل
لانسان لناطق بمعنى ان كل ما وجد كان لناطقا الى الانسان كان لناطقا ولا نناطقا الا كان لناطقا ولا نناطقا والارتفاع نقيضان على ذلك التقدير ونقد
صدق التفارق فلا اشكال لمصداقته الى هذا الجواب لان يجوز ان يكون النقيضين محالين فلهذا لا يصدق تقديره كجزان بل ان نقيضنا اذ بقا الامم الوحيية في علمه فيكون
عند مصنف ١٦ **قوله** وبما الرفع حل بمقدرة تقريره ان السالبة لمعدولة تستلزم الموجبة المحملة عند الرفع ولا يمتنع في وجوده لانسان فيصدق
التفارق فاندفع منه ١٢ **تعليلات مرصية**

[illegible]

کذا فی شرح الزیلعی ۱۲ تعلیقات مرصیۃ

سلب ضرورة احد الجانبين والامكان الخاص سلب ضرورة الطرفين فاذا تحقق سلب ضرورة الطرفين تحقق سلب ضرورة
الجانبين لان العكس نهى هو المحموم والخصوص مطلقا ١٢ تعليلات ضرورية ٩ قوله وكل لا يمكن عام الخ لان الامكن العام يقتضى العام فيكون
الاخص والاممكن الخاص يقتضي الخاص فيكون اعم فيصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص وهذه هي الصنع كبر والكبرى قولنا كل لا يمكن خاص
اما يجب ان كان الوجود فقط ضروريا او مستغنائان كان عدم نقط ضروريا فينتج من الشكل الاول قولنا كل لا يمكن عام اما واجب او متمنع ويجعل هذا القول
صنعة ويضم اليه كبر وهو قولنا كلاهما ممكن عام فحينئذ كل لا يمكن عام ممكن عام وهذا بطر والدليل على كبر كبر اي الثانية ان الواجب يكون
وجوده ضروريا اتنع عنه متمنع يكون عدمه ضروريا اتنع وجوده فيصدق على كل منهما ان احدهما متبسيين بضروري وهذا هو الممكن العام
تعليلات ميسرية ١٠ قوله لكل لا يمكن عام الخ وهو باطل لاجتماع النقيضين هذه الشبهة مستندة الى الكاتبة وجيب عنه بوجه الاول ما اجاب به شارح
المطالع بان المقدرة الاولى يجب على كل لا يمكن عام لا يمكن خاص الباطنة فينسلب الامكان العام والامكان الخاص من الموضوع المحمول لمقدرة
اخيرة على كل ممكن خاص اما واجب او متمنع كانت سالبة الموضوع لم يصح حمل الواجب والمتمنع عليهن كلاهما ممكن عام ولا يمكن خاص مما يصدق
عليه الممكن العام حكم الضمن كذا كانت الموضوع وان صح الحمل عليه لكن لا يتكسر الاوسط وفي الضمن كبر سالبة الموضوع وكبر كبر معدولة والثانية
ما اجاب صاحب القبلتاس بمنع كلية كبر كبر او من افراد الامكن الخاص بالايكون فيه كلا الطرفين ضروريا حتى يصح حصر الافراد في الواجب والمتمنع ومن
الافراد بالايكون اجبا ولا مستغنا ليقال هو الفرد وادخل في المتمنع فلا بد بل الحصر لان المتمنع الذي هو من قسم ممكن العام من بايكون التكميم ضروريا
ويصدق عليه انه ممكن عام وهذا الفرد بالايكون فيالبعض ثم والوجود كلاهما ضروريا فانه يصدق عليه انه ممكن عام والثالث ما اجاب به المحقق

[illegible]

والاخص من وتباين جزئي كالتباينين وتفاوت
 في الجملة لان بين اثنين تفارقا حيث لصدق
 عينا هما يصدق نقض الآخر وهو قد تحقق في ضمن
 التباين الكلي كاللا حيوان والانسان واللائاطق
 وقد تحقق في ضمن العموم من وجه كالابيض والانسان والحجر
 والحيوان من هنا سأل جوابه على طبق ما مر من الكلي اما عين
 حقيقة الافراد او دخل فيها تام المشترك بينهما وبين نوع

فان قلت التباين فان قلت التباين انما هو من وجه واحد
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين

لان بين اثنين وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين

فان قلت التباين فان قلت التباين انما هو من وجه واحد
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين

فان قلت التباين فان قلت التباين انما هو من وجه واحد
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين

فان قلت التباين فان قلت التباين انما هو من وجه واحد
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين
 فقلت المقصود من وجه واحد هو وجه واحد لا وجهين

[illegible]

عبداللہ الشیخ نے کتابت ۱۲

نور محمد کا نسب اور سببیت

المحل حقيقة قال بعض الأفاضل طبعه ضربه

المقابل للجوهر ولد ^{له} اربعة ابنا، فراع من فخم

هه قولده

غفرلہ ۴۶۲

[illegible]

لَا عَمَّاءَ وَلَا خَصَائِلَ مَعْنَاهُ هُوَ الْقَدْرُ النَّاعَتِ حَلْوَهُ
 نَدَاهُ هُوَ الْحَقُّ وَيُؤَدِّهِ هَذَا قَالَ ابْنُ سِينَا وَجُودُ الْأَعْضَاءِ
 فِي نَفْسِهَا هُوَ وَجُودُهَا بِالْمَحَاطَفِ الْكُلِّيَّةِ خَمْسُ الْأَوَّلِ الْخَبَرُ
 وَهُوَ كُلُّ مَقُولٍ عَلَى كَثَرِ مَحْجُودَاتِهِ فِي الْحَقَائِقِ
 جَوَابُ مَا هُوَ فَانْكَانَ جَوَابًا عَنِ الْمَبَاهِيتِ وَجَمِيعِ الْمَشَارَكَاتِ
 قَرِيبٌ وَالْأَقْبَعُ وَهَذَا مَبَاحِثُ الْأَوَّلِ أَنْ يَخْصُو
 سَوَالُ عَنْ تَأْمِ الْمَبَاهِيتِ الْمُتَحَصِّتَةِ أَنْ يَقْتَضِيَ عَلَى فَيَحَاطُّ

[illegible]

كلام الشيخ في هذه المقالة ان الحق الدواني والى هذه اشار المصنف بقوله وليذكره ما قال ابن سينا الخ قال في الحاشية يريد على الشيخ انه
 يلزم ان يكون اللفظ مشترك بين الخطين مثلاً موجودين بوجودين فان وجودها لغير وجودها لذلك الخط وطلان اللازم من البديهي والشيخ
 ان يقول على ذلك بغير ضرورة وان لم يلزم كون شئ واحد موجودا بوجودين لكن يلزم قيام كل واحد بمجلى في هذه الصيغة فما هو وجه انما هو انما هو
 في التصديق عن العرفين ان بطلان الثاني على تقدير ابطال الاول فان القطة الواحدة تعرض للخطين من حيث اتحادها في السبب وليس في تلك الحاشية
 مضمونة لذلك وان لم يعلم كيفية تصحيحه **عبد القادر** قوله فالكلمات التي ولما علم من تقسيم الاقسام بالاجمال فهم عليه فاما تلك
 خمس لما اشتمل تقسيم الكل على الخمس من بعض سميات تقديم الخاص على السبب من دون الله في تقديم الجنس كونه اعم فهو اعم من وجهه
 في متعلق ثم النوع المشابه في الجنس في كونها متشابهة في جواب ما هو كون نسبة الى الاختصاص نسبة الجنس الى الانواع بخلاف الفصل فانه مقول في جواب
 وكان جزء للنوع ايضا بل له مشابهة بالخاصة لترتيب الكلمات على النسق المذكورة في التماثل في علمها وبينها وتعاريفها وحكامها **١٢**
شرح فيروز قوله على كثيرين الصالح للمقولة بجنس الامور لا للتمييز بل لبيان حقيقة سببها لا لبيان اعتبارية سببها ولا لبيان حقيقة
 المتباعدة بالنسبة لا مطلقا فان جنس الاشياء ذاتية له تحقق اعتبارا ولا يفي بانساقه كيف الذاتيات ليست محمول لقلية معتبرة فانه في سائر
 الكلمات الفرضية المتباعدة لا يصدق على الحقائق الموجودة والمتباعدة من حيث انها موجودة ومتباعدة وما قطع النظر عن الحيثية فلا يصح
 حكايتها ولما قال على كثيرين مع انه لازم الكلية لتصرفها في المشار الى ان المراد كثرة حقيقة سببها لا لبيان اعتبارية سببها ولا لبيان حقيقة
 جميع المذكور العاقل فكل واحد من هذه التعريفات عقب الكلمات الذي يظهر منه بفرع منه مع كونه بصدق الاختصاص لان ذكر الجنس في
 في التعريفات الثانية ليس المقصود منها مجرد التمييز بل الاحاطة بالماهية وتبيين مقتضى العرض على انه لو لم يذكر توهم صحت التعريف على حدودها
 مع انه ليس بصدق فاصح لغيره الذي افراده معلوم في المقسم دون المقول على كثيرين لان الصانع اساسا من ههنا يظهر ان النسبة بينهما عموم وخصوص
 من وجه يقتضيان جنبا فيخرج الانواع والفصول وخواصها كلها لان صحتها ليس في مختلفين عظيمين وتعلق الحكم المشتق بطور صيغة
 المجموع بينهما على كثرة ملو الكثرين في مختلفين لانها انما هي بالحقائق وعمل عن قوهم بالبناء لان المتبادر فيه ايضا حقيقة فيكشف ان اولادها
 لازم للوجود فان النوع يعرف بالجنس ويقال كل مقول عليه غير الجنس في جواب ما هو يخرج العرض وذلك ان تقول يخرج الفصول البعيدة او مطلقا
 وخواصها متعلق بالمقولة فان كان الجنس هو الماهية كالانسان **١٣ شرح فيروز** قوله فله فخر بالحيوان مثلاً فانه جواب عن الانسان
 الفرس وكذا غيره وغيره **١٤** قوله والاخر اي ان لم يكن الجنس جوابا عن الماهية وعن كل مشاكات لتلك الماهية في ذلك الجنس بل يكون جوابا
 عنها عن بعضها بعيدا كالتسم النبا فانه جواب الانسان الذي يشاركه في الجسم النبا وليس جوابا عنه وعن جسمه الذي يشاركه في الجسم النبا ولا يشاركه
 عبارة المصنف مع تنبيهه على ان المقصود من هذه الجملية الجنس القريب بالحيوان لا يكون البعد تبيين على هذا القياس فعد الاجابة بزيادة على مراتب السجد
 الاول الجنس القريب فانه حصل جواب بان يكون البعد تبيين واذا كان الجواب البعث يكون البعد تبيين على هذا القياس فعد الاجابة بزيادة على مراتب السجد
 بوجه لكن كلما زاد بعد الجنس ناقص الذاتيات لان الجنس البعيد جزء للقريب واذا تراو عليه سقط الجزء الآخر من جهة الاعتبار **١٥** **شرح فيروز**
١٥ قوله مباحث الخ جميع مباحث بمعنى البحث وهو في اللغة التفتيش يقال بحثت عن شئ متعجفت عنه وفي المناظرة والعرف اثبات النسبة الايجابية و
 السلبية بالدليل وحل الاقرض الذاتية لموضوع اعلم عليه بيان حكمه في جوابه لا لبيان مجموعها بل لبيان معنى خشي الخشي البحث **١٦ فيروز** قوله وان
 المختصة سواء كانت مختصة بالاختصاص او الانواع او الاجناس من حيث الخصوصية **١٧** قوله ان تقصر الجواب في اصول على امر واحد ولم يذكر فيه
 امر متعدد كما اذا سئل عن زيد مثلاً ما هو فاجاب بالنوع في رتب في الجواب النعم والاي انسان **١٨ فيروز**

بالنوع اوجداً التام وعن تمام الالهية مركبة
 ان جميع بين امور فيجاب بالنوع كما يتفق الحقيقة
 بالجنس ان كانت مختلفة من حيثها ايتى عدم
 امكان جنسين في مرتبة واحدة كما هي واحدة
 الثاني وجود الجنس مع وجود النوع ذيناً وخارجاً
 فهو محمول عليهما ونشأ ذلك ان الجنس ليس له
 تحصل قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان

قد يكون النوع في جنس واحد
 بالجنس ان كانت مختلفة من حيثها ايتى عدم
 امكان جنسين في مرتبة واحدة كما هي واحدة
 الثاني وجود الجنس مع وجود النوع ذيناً وخارجاً
 فهو محمول عليهما ونشأ ذلك ان الجنس ليس له
 تحصل قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان
 قد يكون النوع في جنس واحد
 بالجنس ان كانت مختلفة من حيثها ايتى عدم
 امكان جنسين في مرتبة واحدة كما هي واحدة
 الثاني وجود الجنس مع وجود النوع ذيناً وخارجاً
 فهو محمول عليهما ونشأ ذلك ان الجنس ليس له
 تحصل قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان

بأنه اذا كان هذا في مرتبة واحدة لما لم يتحقق النوع بدون الحدس في فلا يكون حسنا تحصل كل منهما بالفصل ورده بان الحسن ابرار ارتفع
بما يصاحبه تحصله واقع جسمه بدين داخله وهو خارج عنه ولزم دور على ان يحصل كل منهما بالآخر تحقيقه فلا يمكن ان يكون الحدس منفي
لتحصل الآخر الا اذا كان متحصلا في نفسه فحصل كل منهما بالآخر ثم ان يتوقف تحصيل كل منهما على حصول الآخر فذلك الدور عليه فلا بد انه يجوز ان
يكون تحصل كل منهما متوقفا على ذات الآخر على تحصيله فيكون الدور ذومية لا علينية فمبطل في شرح التجريد وحاشيه ١٢ قاض

الجنس والنوع متحدان في الوجود ومنها في الوجود الذي خارجا في الوجود الخارجي جبهه وجود احدهما عين وجود الآخر فهما كما هو محتاج الى التبيين والترتيب
وعين ومن المتحققين قال بعض كلياته من الجنس بفصل بالانضمام بان لفصل منضم الى الجنس كما هو وجودان بوجودين قال البعض الوجود
النوع بسائط والاخبار والفصل منترقة عنها وجود لها الا بمشأ الانتزاع فهو في الجنس محمود عليه محمد بن **ع** قوله هو محمول عليه احيى على
النوع ان معيار لكل هذا اتحاد في الوجود في الخارج منها اشكال قولي فان ذلك الوجود الوجودان فام كل واحد من الجنس والنوع لزم قيام شيء في محال متحد
لان قام بالنوع فقط من ان قباية الجنس ثم وجود كل بدون جزو فعل المماثل لان في الاشكال قال منشأ ذلك انهم اذا قاضى سئل **ع** قوله بانزما
يعني قبلية الجنس على النوع كما ليس بالان كذلك ليس بالذات اين بحيث يكون الجنس سببا لوجود النوع والنوع يفتقر اليه لوجوده وتحصيله وما ورد في القول بتحاد
الجنس والنوع ان الوجود الواحد لو قام بكل من باهية الجنس والنوع لزم حلول شيء واحد بعينه في محال متعدي وان قام النوع فقط لزم وجود كل بدون الآخر وهو الجنس
كل منهما محال فلا يسيل في اتحاد الوجود فلهذا لا يراون منصفين وقال منشأ ذلك تلخيصه ان الجنس منقسم بجنس النوع والاشخاص ليس تحصل وجوده مقام تحصل النوعي
قبل تحصل النوع بان تحصيل وجود الجنس في تلك المقام اولاهم ايضا اليه الفصل في مرتبة اخرى حتى يحصل وجود النوع ثانيا وبذلك الجنس تقدم على الانواع والاشخاص في
مرتبة حيث لا ضرورة لتقديم نفس ذات الجزاء على ذات الكل بالذات كذا وجوده على وجوده ذلك

مرتبة بحسب السور ضرورة تقدم نفس ذات الجزاء
 لكن بعين الواقع لا يجامع النوعي ويغنيهم
 لا بالذات لا بالذات بل بالذات لا بالذات
 صا درافا بحسب الذات لا بالذات
 لا بالذات بل بالذات لا بالذات

بسم الله الرحمن الرحيم

مَوْلَانَا

مَوْلَانَا

مَوْلَانَا

على ذات لكل بالذات كذا وجوبه على وجوبه ذلك
 بالتحصيل لا يكون بل بحسب النوع لا بالذات
 لا بحسب النوع لا بالذات بل بالذات
 بحسب النوع لا بالذات بل بالذات

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

فإن اللون مثلا إذا خطرناه بالبال فلا تفهم
 شيء متقربا لفعل بل يطلب في معنى اللون زيادة
 حتى تقرر بفعل واما طبيعة النوع فليطلب
 فيها تحصيل معناها بل تحصيل الإشارة الثالثة
 ما الفرق بين الحسن والمساودة فإنه يقال للحسن
 انه جنس للانسان فهو محمول وانه مادة له فهو محمل
 الحمل عليه فنقول الجسم هو ذو بشره الزيادة

عقبه صابنه
 عنبه

فلا يفهم اي فلا يفهم انما يحصل من غير ان يكون
 في غير ان يكون هو السواد لم يبيض الحية
 السواد لان معنى اللون هو ما لا يكون له
 البصر في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد

يكون محتملا لزيادة لا يجب له حيث
 في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد

اي يطلب زيادة علان
 في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد

في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد
 في غير ان يكون له السواد

في طبيعة النوع تحصل مغايرة الى التحصيل النوع الذي هو قبل التحصيل الشخصي لتحقيق بل يطلب بها تحصل الإشارة الى التحصيل الشخصي اذ لم يقبل النوع
 الا التحصيل الشخصي الذي يمنع الاشتراك في النوع ايهام واحد فقط وهو اجهاد الشخصية وبالنظر الى سائر النواع الى امر لا بد وهو التحصيل الذي يشخصه
 ويعينه كإشارة فثبت الفرق ١٢ تعليقات مرضية **ع** قوله ليس يطلب فيها ان لا يحصل مغايرة ثابتة بالنظر الى انها لا تشخص
 عن غيرها والاشارة تأخرت له وقد استدلل على بطلان اعينته بتخصر لو كان صفة لوجود النوع وتخصر له انما يستلزم الدور او التسلسل وتوضيح ان الشخص
 لو كان صفة لوجود النوع وتخصر له الشخص لم يحل لان يكون عين الشخص الذي هو صفة فهو دور للوقوف الشيء على نفسه واما ان يكون غيره
 فيكون الشخص المحلول ايضا صفة لوجود النوع وتخصر له على الفرق في الكلام في هذا الشخص الكلام في السابق وحكم حرا فلزم التسلسل **هـ** قوله الثالث ما
 الفرق ان يتلو عليك واما ان هذا المبحث الثالث اشكال في ما في النظر وهو بنفسه حقيقة وثانيا لا خفف القوم فذهب الى ان الكليات لا يحد من
 الجنس والفصل لا يحد من التركيب حتى فالقول من المادة والصوره ان يتنم ان يكون مؤلفا من الجنس والفصل يذهب اكثر المتأخرين انما تملازمان مستلزامان
 ويتبع انتم انتم من الوجه فلا يلزم ان الجنس والفصل من مبدئين بالمادة والصوره وفيه انما لم يتنم انتم انتم من مبدئين من المادتين الرئيسيتين انما
 يتبع انتم انتم من المادتين الرئيسيتين لا بد من بيان الفرق بين المادة والصوره وبين الجنس والفصل فارادوا الم بانه فقال ما الفرق الى
 بالذات او بالاعتبار بين الجنس والمادة فانه يقال للجنس ان لا يشترك في المادة والاشارة وغيره تمام المشترك بين الانسان والحيوان فمحمول على الانسان
 فان الجنس جزء محمول وتقال انما هي اعم مادة للانسان فهو اعم من الجنس عليه اعم الانسان لان المادة جزء خارجي غير محمول فاجتنبية
 والمادية في الجسم وهو محمول من حيث الجنسية مستحيل الحمل من حيث المادية فامتنع من الجنس والمادة ١٢ **ل** قوله اعم للتحصيل اعتبارات
 اشك في تجري القياس الى الامم المحصلة كالانفصال للاجناس فالجسم مثله لا يؤخذ بشرطه وبان يؤخذ معناه جوهرية
 طول عرض وثق فقط بان يعتبر تمامه بحدته وبتبادله على ما هو في هذا الخط المحصل في ذاته فاذا قايته في آخرها فانه هو خارج
 عنه فيحصل له فهو بالقياس الى ذلك المركبها مادة فلا يحمل على شيء منها ثم اذ اختلفت المركب الاختتام بحسب الاعيان فهي مادة خارجية الفصل
 بحد الاعتبار صفة خارجية بحسب الذين يقدرون وقد يؤخذ لا بشرط شيء بان يؤخذ ذلك جوهر فاطول عرض عمق من غير اعتبار الاختتام والامتناع
 حتى اذا تبادله معنى آخر مخلوط به في الوجود لم يكن المجموع جساما من غير اعتبار عدم الامتناع حتى اذا

٥٢

لم يكن معنى آخر لم يكن هناك جسم بل لو خط معنى الجسم مرسله بحيث لا يخط
 وعدم قرانه به كذلك كان هو في هذا الخط جنس اعم من في ذاته فيحمل على
 كلما يقارنه بالخط التحصيل على المركب يؤخذ بشرط شيء فذلك بان
 يؤخذ مخلوطا بالفصل من ذلك النوع من الاخط وانما يمكن دخوله
 في حقه تحصله كالناتج من ذلك فيكون كل منهما من غير
 المركب بالفصل كما كان كذلك انما يتحقق اذا

لوحظ لا بشرط شيء ١٢

بقيصة

عالم

٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧
 فزيادة ^{٥٢} والمأخوذ ^{٥٣} بشرط الزيادة ^{٥٤} نوع ^{٥٥} والمأخوذ ^{٥٦} لا بشرط
 شيء بل كيف كان ^{٥٧} ولو مع ^{٥٨} الفتن ^{٥٩} كما مقوم ^{٦٠} داخل
 في جملة ^{٦١} تحصل ^{٦٢} معناه ^{٦٣} جنس ^{٦٤} فهو مجهول ^{٦٥} بسببه
 لا يدرى ^{٦٦} انه على ^{٦٧} اى ^{٦٨} صفة ^{٦٩} و ^{٧٠} مجهول ^{٧١} على كل
 مجتمع ^{٧٢} من ^{٧٣} مادة ^{٧٤} و ^{٧٥} صورة ^{٧٦} واحدة ^{٧٧} كانت ^{٧٨} او ^{٧٩} الفا
 وهذا ^{٨٠} عام ^{٨١} فما ^{٨٢} زادة ^{٨٣} مركب ^{٨٤} و ^{٨٥} ما ^{٨٦} زادة ^{٨٧} بسيط ^{٨٨} لكن ^{٨٩} في
 المركب ^{٩٠} تحصيل ^{٩١} معنى ^{٩٢} الخ ^{٩٣} عسير ^{٩٤} و ^{٩٥} دقيق ^{٩٦} في ^{٩٧} البسيط

[illegible]

منه وشكله لان البسيط لا يتغير
فوقه فليس المادة ليس في نفس
منه وشكله لان البسيط لا يتغير
فوقه فليس المادة ليس في نفس
منه وشكله لان البسيط لا يتغير
فوقه فليس المادة ليس في نفس

نتيج المادة متعسر فان اجم المتعسر
لهم اعمهم ونذا هو الفسق بين االفصول
ومن ههنا تسمعهم لقولون ان افس ماخو من
المادة و الفصول ماخو من الصورة والرابع قالوا ان
الكل غيب للخمسة فوا اعم واخص من بس
وحله ان كل غيب من باعتبار الذات
الكل باعتبار العرض وعبار الذات غير العر

المادة متعسر فان اجم المتعسر
لهم اعمهم ونذا هو الفسق بين االفصول
ومن ههنا تسمعهم لقولون ان افس ماخو من
المادة و الفصول ماخو من الصورة والرابع قالوا ان
الكل غيب للخمسة فوا اعم واخص من بس
وحله ان كل غيب من باعتبار الذات
الكل باعتبار العرض وعبار الذات غير العر

ان افس ماخو من
المادة و الفصول ماخو من الصورة والرابع قالوا ان
الكل غيب للخمسة فوا اعم واخص من بس
وحله ان كل غيب من باعتبار الذات
الكل باعتبار العرض وعبار الذات غير العر

للصِّفَةِ الْحَوْلِ

٥٥

الخارجية فلما كان لها اجزاء عقلية ايضا
لزم تعدد الحقائق للمركب لانه بحسب الاجزاء الخارجية صار حقيقة
وحسب الاجزاء العقلية حقيقة اخرى وانه محال والحجاب ان تغاثر بين الاجزاء الخارجية
والاجزاء العقلية انما هو باعتبار الالابالذات فحالة الزم تعدد الحقائق باعتبار الحقيقة ولا يفرق
١٢ تعليقا مرضية ٥٨ قوله قالوا ان الكل انما اورد بلفظ قالوا فان النسبة في الحقائق المتصلة لم يتبين
بعد ففي الحقائق الاصطلاحية اثباته عسير جدا نعم بناء القول به هنا على قولهم فقط مولود محمد حسن رحمة الله عليه
٥٩ قوله قد اعم لان الكل جنس للخمسة من الخمسة الجنس فصار لكل جنسا للجنس وجنس لشيء يكون اعم منه مطلقا فصار
الكل اعم من الجنس ٦٠ قوله وخص لان الجنس هو قول على كثيرين مختلفين بالحقائق انه وفي الصيغة على الكل ايضا فيكون فردا
مطلق للجنس فردا لشيء يخص منه بالضرورة فالكل يخص من الجنس كما ان الهيدون فرد من مطلق الجنس وخص ١٢ ٦١ قوله معا ولما ثبت ان لكل
اعم من الجنس وخص عنه ايضا فليزعم جماعة المتساويين انه يتوقف التفسير للقول ١٢ ٦٢ قوله وحله انه حاصل لعل ان مفهوم الكل دخل
في مفهوم الجنس فجزء المفهوم متصدق قولنا الجنس كل نفس الجنس لان الكل ذلقة له ومصدق الذاتيات لا يكون الانفس ذات
لهو متصدق بالجنس على الكل بواسطة مرفس معنى النسبة له فهو بالجنس لا بالالذات لان مفهوم الجنس غير دخل في مفهوم الكل
فمصدق قولنا الكل ليس نفس ذات بل ذات من حيث انه مرفس للجمعة النسبية ١٢ محسبين ٦٣ قوله باعتبار الذات لانه
لا خذ في مفهوم الجنس وكان مفهوم الكل ذاتيا لمفهوم الجنس ٦٤ قوله باعتبار الفخري بالوطئة في البشوت لان مفهوم الجنس
غير دخل في مفهوم الكل فمصدق قولنا الكل ليس نفس ذات بل ذات من حيث انه مرفس للجمعة النسبية
لما عرفت في موطان مصداق العرضيات ذات الموضوع مع محيية زائدة عليه فيكون
مفهوم الكل عين الجنس

باعتبار عرض مصدرة للجنس الاستنباط على

وَتَبَاوُتِ الْأَعْتَابِ تَبَاوُتِ الْأَحْكَامِ مِنْ هُنَا
تَبِينَ جَوَابَ مَا قِيلَ أَنَّ كُلَّ فَرْسٍ نَفْسُهُ غَيْرُهُ
سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ مَحَالٌّ نَعْمَ لِيُزِمَ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةُ
الشَّيْءِ عَيْنًا لَهُ خَارِجًا عَنْهُ لَكِنْ لِمَا كَانَ عَتَابُ بَرِّينَ فَلَا
مَحْذُورٍ مِنْ تَمَقُّلٍ وَلَا الْأَعْتَابَاتِ لِبَطْلِ الْحِكْمَةِ
وَالْحَالِ أَنَّ الْكُلَّ إِنَّمَا كَانَ مَوْجُودًا فَهُوَ شَخْصٌ فَكَيْفَ يَقُولُ
عَلَى كَثِيرٍ إِلَّا فَكَيْفَ يَكُونُ مَقْوَمًا لِلْجُزْئِيَّاتِ لِمَوْجُودَةٍ

[illegible]

وقوله وانما هو كماله في كل موجود
اشق الاول وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثاني وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثالث وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الرابع وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الخامس وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السادس وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السابع وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثامن وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق التاسع وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق العاشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود

اشق الحادي عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثاني عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثالث عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الرابع عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الخامس عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السادس عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السابع عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثامن عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق التاسع عشر وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق العشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود

اشق الحادي والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثاني والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثالث والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الرابع والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الخامس والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السادس والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السابع والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثامن والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق التاسع والعشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق العشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود

اشق الحادي والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثاني والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثالث والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الرابع والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الخامس والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السادس والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السابع والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثامن والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق التاسع والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق العشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود

وحل ان كل موجود معروض لشخص مسلم وذلك
لأنه لا تقسيم ولا تراكب في كل موجود
الثاني النوع المقول على الحقيقة لا على الحقيقة
ما هو كل حقيقة بالية حصه هانوع قد يقال
على الباطنية لمقول عليها وعلى غير الجنس في جواب
ما هو قول اوليا والاول الحقيقة والثاني الاضافي
بينهما من وجه قيسل مطلقا وهو كالجنس

بقية من صفات كماله
اشق الحادي والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثاني والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثالث والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الرابع والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الخامس والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السادس والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق السابع والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق الثامن والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق التاسع والثلاثون وهو ان الجنس موجود في كل موجود
اشق العشرون وهو ان الجنس موجود في كل موجود

كنشنة قصص

في جوابي شيء **٥٨** قوله حقيقة سواء كانت نوعية او جنسية او خاصية او عينية ما بالانسان حصصها الى اصله
بالاصافه الى ما تحمها كجنسية الانسان في الحقيقة زيد غير ذلك من سائر الاقسام **٥٩** قوله نوع اي عين حقيقة المحصل ليس
حقايقها الله هذه الحقيقة المضافة وعترض عليه ان الحق عندهم ما يكون التقييد فيه خلا فصارت عبارة عن ملحق مع التعيين فلا يمكن ان التقييد
التي ليس التقييد دخل فيصلا تمامية التقييد المطلق الذي دخل فيه مقيد وجيب بان المراد بالحقصة ههنا المطلق المخرض للتقييد لا هو
المشهور لا ريب في ثبوت النوعية **٦٠** قوله التقييد امر تباري عارض حقيقة الكلية ليس محصلا ومنتقضا فيها اذ لا يصير بالضم التقييد حقيقة
كلية تحصيلية حتى يكون نوعا لا يصير بالضم التقييد خبريا **٦١** قوله قول اوليا اي جملا بلا واسطة امر خرفه بضم الباء الموحدة كالردي والرجي
فانه وان كان جملا عليه و غير الجنس في جواب ما هو ممكن بالذات بل في اسطة حمله على الانسان وهو محمول عليه فلهذا حمل الجنس عليه ايضا فان قلت
قد يلحق النسبة على ما يجب عن سوال هو مخفية لاحاجة الى قيد الاولية لاخرية الضمنية ان ليس كايهية بهذا المعنى قلت للماهية تمت معان
٥٨ الاول ما يجب عن سوال ما هو والثاني ما هو الشر هو هو والثالث الامر الحاصل في العقل **٦٢** قوله ان معناه الحقيقة هو
الثالث و مثال للصنف فلا بد عنده من قيد يخرج عن النوع **٦٣** قوله اول اي المتول على الكثرة المتفقة المتعاقبات في جواب ما هو
بسمي حقيقيا انه قائم تحصيله فصلا حقيقة نوعية ولانه تمام حقيقة افرادة لانه اذا اطلق النوع في عرفهم فالتب بادره هو المقول على الكثرة لتب بادره
كونه حقيقيا **٦٤** قوله اضافة الى سمي بالنوع الاضافة لان نوعية بالاضافة الى ما فوقه كالحيوان فانه نوع بالاضافة الى ما فوقه وهو النامي واما بالاضافة الى
ما تحته فهو جنس لهذا المعنى مجازي للنوع **٦٥** قوله عموم من وجه هذا ان التباين بين اقسامه لصدرها من جنس السافل وصدق الحقيقة بين الاضافة
البسط وبكسر في الاقسام المتوسطة واما التباين حتى الشيخ فقد ذهب الى ان الاضافة مطلقة من الحقيقة في هذا التاميم لو ثبت ان كل نوع فله جنس فقل لم
تزد ان يجوز ان يكون بسطا لم يكن له جنس وهذا بناء على ان التباين بينهما **٦٦** قوله مطلقا لقائل به القائل حتى ان يقع عليه بالخصيص الممكنات في المقولات
الغفران المختص بالاخر العالي للمسكتا ولويده ما نقل عن المعلم الاول من انه لا يتطابق احدان تيزا شيئا موجودا مطلقا عما عدا عن الحقول الحشر قال في الماشية **٦٧**
هو الحق من وجهي نظر الى مفهوم في الرزي واما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق فان كل حادث ولو ذاتيا فهو سبق بادة بالضرورة الوجودانية والجنس والمادة متحدة
ذاتا على عرفت لا يرد لنفس الناحية لانا لا نقول تجردا من كل وجه بل من بين وبين له خطا من جنسية التي هي مادتها بجنسها ولا يرد العقول عشرة فان لا ناسم كوصف

من سائر قصص

انواعا محصلة بل مراتب عقلية ومبادئ كليات كانت موجودة فيهما في ثانيا
التحقق كقولنا جناس المتوسط واما النقطة فعلى تقدير وجودها في الخارج
فهي بسطة خارجا واما ذاتها فمستورة كيف وباطنة مطلقا
من صفات السمي

العلم في كلياتها

اما مفرد او مرتب اخص الكل لتناول و اعم الكل العا
 والاص الامم لم توسط ولان الجبسية اعتبار العموم
 و نوعيته باعتبار الخصوص ^{لسمي النوع} لسافل نوع الانواع
 و ان ينسب الى جنس الاجناس ^{التي} الثالث الفصل
 المقول في جواب اية شئ هو في جوهره و لا جنس
 كالوجود لال فان ينزله عن مشاركات الجنس
 القريب ف قريب البعيد ف بعيد و لئلا يلبس النوع

قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس
 قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس
 قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس

قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس
 قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس
 قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس

قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس
 قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس
 قوله ما من شئ الا وله نوع و لا شئ الا وله جنس

فان قيل لئلا يلبس النوع
 فان قيل لئلا يلبس النوع
 فان قيل لئلا يلبس النوع

الاشارة لصفا البقا

معناه كان لبا للمميز الذي فان لميز عن مبيع الاعيان فمفضل قريب وان لميز عن بعضها فهو فضل بعيد وان قيد بقية عرضه وما يجزى مجزاه كان
 لبا للمميز بعينه فانما ان لميز عن جميع الاعيان فخاصة او عن بعضها فخاصة اضافية وان لم يقيد بشيء كان لبا للمميز لمطلق فيجاب
 مميز كان وثانيا انهم صطلحو على ان شي لالمثبت لا يكون جوابا لما هو في الوجود او رده الامام الرازي من ان الحيوان ايضا مميز الانسان عن شراكاته
 في الجسم فيقيم في جوابك شيء فيكون فصلا فلا يكون الفصل مانعا لانه مقول في جواب ما هو ١٢ تعليلات مرضية ٥٨ قوله كالموجود متدل
 عليه بانه لو كان له جنس فانما ان يتصف بالوجود فيكون اكل صفة للوجود عارضا له فانما ان يكون عرضة له بجميع جزائه او لا فلا عارض
 لجميع جزاءه عرض للجنس لنفسه ايضا فيلزم عروض الشيء لنفسه ومحال فان لم يعرض بجميع جزائه فلا يكون العارض تمامه عارضا او لم يكن يتصف
 بالوجود فبالعدم فيلزم حثيثا اجتماع التقيضين في وجودها بالمتوهم ما في الحاشية القديمة من انه ان اراد ان اجزاء العارض
 باسرها عارضة لمعرض ذلك العرض فتتقضى بالكثرة فانها عارضة للمجموع مع ان الوصف التي هي جزءه ليست
 عارضة له بل لجزءه وان اراد انه يجب ان يكون جزءا العارض عارضا للمعرض او بجزءه فلقائل ان يلزم
 كون الوجود عارضا لجزءه وجزءه لجزءه ولم جزءا واجب عنه في بعض الشروح باختيار الشق الاول رفعا للنقض بان معرض
 الكثرة والوحدة نفس الطبيعة من حيث هي للطبيعة الواحدة والكثيرة والا يلزم تقدم الشيء على نفسه فلك الطبيعة كما انخصا
 كثيرة كذا واحدة ١٢ قاضي سنده ٥٩ قوله لا فصل له اي لا يكون له فصل البقا لان الفصل يميز الشيء عن مشاركاته
 الجنسية فانما لم يكن له جنس لا يكون شيئا مشاركا فيه فلا يكون له فصل البقا يميز عنه ١٢ مولوي محمد حسين ٥٩
 قوله فقيبه كالتالقي فانه كما يميز الانسان عن مشاركاته في الجنس القريب كالحیوان كذا كذا يميز عن مشاركاته في الجنس
 البعيد كالجسم النامي ١٢ قوله والا ايسر وان الفصل متدل النوع لا عن مشاركاته الجنس القريب بل عن مشاركاته الجنس البعيد
 فبعد كالحساس فانه يميز الانسان عن مشاركاته في الجسم النامي لا عن مشاركاته في الحيوانية ثم علم انه لم يميز القرب والبعد في الفصل للمميز عن مشاركاته
 في الوجود لان لها مية لما تركبت من امرين متساويين يكون كل واحد منهما مميلا عن جميع مشاركاته في الوجود فلا يتصور عددهما اقربا
 والاخر بعدا ١٢

دعاه ضليلا
 تعليقا

بالتقويم فسيهي مقوماً وكل مقوم للعكس المقوم
 ولا عكس له الجنس فسيهي مقسماً وكل مقسم للسافل
 مقسم للعكس ولا عكس قال الحكماء الجنس امر
 لا يتحصل الا بالفضل فهو علم له فلا يكون فصل الجنس
 جنساً للفضل ولا يكون لشيء واحد فصلاً من
 ولا يقوم الا نوعاً واحداً ولا يقارن الا جنساً واحداً
 في مرتبة واحدة وفضل الجوهر خلاف لا شريطة

انما علم اولاد المراد بالفضل في المقوم
 لا يكون على جميع الا انواع فينبغي ان يكون المقوم
 لا يكون على جميع الا انواع فينبغي ان يكون المقوم
 لا يكون على جميع الا انواع فينبغي ان يكون المقوم

مقوماً للجنس خروجهما
 المقوم للجنس خروجهما
 المقوم للجنس خروجهما

مقوماً للجنس خروجهما
 المقوم للجنس خروجهما
 المقوم للجنس خروجهما

مقوماً للجنس خروجهما
 المقوم للجنس خروجهما
 المقوم للجنس خروجهما

بسم الله حاشية صفحته ١٤

بميزه عن الملك والالكان معلولا للجنس معلول له فيكون معلول علة العلة وانه متمتع والمراد بالناطق بكان الجوهر الذي له ادراك لمعقولات
لم يكن فصلا بل هو اثر من اناره والجواب ان هذا الدليل يتم لو كان الفصل علة للجنس اما اذا كان علة لتحصلا فلا يجوز ان يكون الجنس علة لتحصلا
الفصل كما يكون الفصل علة لتحصلا ولا يلزم انقلاب المعلول علة لتغاير الجنس لفصل باعتبار التحصيل قبل قدره لان الجنس عرض عام
للفصل فاذا كان الفصل جنسا للجنس يكون كليهما عرضا عاما للآخر وهو ظاهر الفساد وايضا اما ان يتخيل جنس الماهية فيلزم اختلاف الماهية
مع اتحاد الذاتيات ولا يتخلف فيلزم الترجيح وبه ان القائل بطلان الفاعلة كيف سلم فساد كل منها عرضا عاما للآخر فضلا عن كونه ظاهرا
انما يلزم الترجيح بلامرجه لو كان احدهما بخصوصا والآخر فصلا واما لو كان كل منهما جنسا لفصل فخلا انكر الرزقي هذه القاعدة محتجبان
الماهية اذا تركزت من الحيوان والابيض يكون الحيوان جنسا والابيض فصلا بالقياس الى الحيوان الاسود بالعكس بالقياس الى الجواد
الابيض والجواب كما مر ان الكلام في الماهية الحقيقية وحقيقة القاعدة لا يخفى على ذي ادلة بصيرة فانه من الضروريات انه لا يمكن تحقق
النوع بتحصلا احدهما بالآخر او بالتحصلا النوع فلا يخرج في تحصيل الآخر فيكون الفصل الآخر زائدا ١٢ شرح فيروز
قوله ولا يكون لشي واحد العلم الا ان هذا فرع ثان وثانيا ان الرزقي استدلل عليه بان الفصل هو كمال الجزء فميز لا يكون الا واحدا
وقد استدلل عليه بان احدهما الفصلين لا يمكن في تفويك الماهية النوعية فالآخر لغو فلم يستغنى الشئ عن الذاتي وثالثا ان قوله قريبان
الى جواز تعدد الفصول السبع قد فكل منها يكون علة للجنس الذي في مرتبة واربعا ان لا نظن ان الحساس والتحرك بالارادة فضلا
قريبان للحيوان فانما اثران لفصل واحد والحقيقة لفصلية اذا كانت جبروتية بالكنة لغير عنها باثر ١٣ تعليقات من حيث قوله ولا
يقوم الخ فانه لو تعدد لتقوم نوعين من جنس واحد ونوعين من جنس الشئ في اقل الى الفرج الرابع الذي سياتي ذكره وستين
وجه في ذيله والاول باطل اذ يلزم حينئذ خلاف المفروض فان النوعين ليس عرضيين جنس فيكون نوعا واحدا فان اختلاف الذاتيات
الذاتيات واتحادها كما فاذا كان الجنس اسيرب لفصل القريب للمزيدين وهذا فيما سخران بالذات فيلزم خلاف المفروض ١٤ مملوك
محمد حسين رحمه الله قوله ولا يفرق بين النوعين في تحقق النوع بتحصلا واحد فيلزم استغناء الشئ عما هو ذاتي ليعضيل ان اما ان يكون المراد عدم
للجنس نوعين في عين القاعا الثالثة وانما نوع واحد فقد مر من عدم كمال جنس في مرتبة واحدة لما به واحدة وذكر الرزقي ان القاعتين لهما محتجبان اما
اذا تركزت الحيوان والابيض كل منهما جنسا وفصلا قريبا يقارن جنس في مرتبة واحدة فان الابيض يقارن الحيوان والجواد الحيوان الابيض والاسود والجواد
شرح فيروز رحمه الله قوله فصل الجوهر الخ وقد يقال بان الفصل علة لتقديم الجنس لو كان عرضا يكون حال فيه والحال يتاخر عن العمل فلزم تأخر
هفت والا في الاستلال قال ان لم يكن فصل الجوهر يكون عرضا لم يلزم ان يكون معلولا هو الجوهر قوري لعن الله وهو الفصل العرض مهم محتجبان في تحصيله
الى الجنس كسيف يكون فلان قلت ان كان فصل الجوهر هو جنس الالهة وهو الجوهر قوري لعن الله وهو الفصل العرض مهم محتجبان في تحصيله
فصل ايضا وكذا في غير النصب فيستدل بطلان قلت لا يفرق بين الجنس والجنس لانه في فصل فيلزم ان الفصل فصل وهو جوهر فيكون له
جنس تحتها ان المركبات اما الهية الهية فصلا عليها انما هو العرض لميت جنسها لاحتياج الى الفصول الميزة عنها ١٥ محمد حسين
١٥ قوله فاما لا شرعية فانهم جوزوا كون فصل الجوهر عرضا قائلين بان النوعية للجواهر عرض وهي فصوص في بعض المراتب تمسكين ان السرير كالمركبات
انحت ابيات ميمونة للشرع عن الغير وعرض المشايخ فلو اكون لصور النوعية للجواهر وعلو عن التمسك بان الهية الهية ليست بخلقة في السريز مملوك
ولعمري سرية الهية ولم دخلها نقول ان السرير كصناعي جازع كمن جوهر وعرض مقصود فلا النوعية الحقيقية الغير الهية لا يتركب من جوهر وعرض ١٦
تعد

٦٢

قام ضيف

قوله علم الحركات است
 الاجناس الحركات المشتركة
 اجناس الحركات المشتركة
 والاضافة ١٢
 الاجناس الحركات المشتركة
 والاضافة ١٢

قوله العلم الحركات است
 الاجناس الحركات المشتركة
 اجناس الحركات المشتركة
 والاضافة ١٢
 الاجناس الحركات المشتركة
 والاضافة ١٢

قوله العلم الحركات است
 الاجناس الحركات المشتركة
 اجناس الحركات المشتركة
 والاضافة ١٢
 الاجناس الحركات المشتركة
 والاضافة ١٢

وهنا شك من جهين الاول ما ورد في شفا وهو
 ان كل فصل معنى من المعاني فاما اعم المجموعات او
 تحتها والاول باطل فهو منفصل عن المشاركات
 بفصل فاذن لكل فصل فصل فتيبسل حله ان
 لانسلم انفصال كل مفهوم بالانما يجب لو كان
 ذلك العام مقبولا والثاني ما سخ لي وهو ان الكل
 كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثيرين

قوله باطل الشئ الاول
 ضرورة ان ما لا يشترط
 ضرورة ان ما لا يشترط
 ضرورة ان ما لا يشترط

على الوجود مع قيد الوحدة
 على الوجود مع قيد الوحدة
 على الوجود مع قيد الوحدة
 على الوجود مع قيد الوحدة

من أفرادہ بصدق اُحد مجموع الانسان في الفسر
حيوان فله فصلان في الايقال يلزم صدق اعلية
على المعلول المركب لمجموع المادية والصورية وهو محال
لان الاتحالة ممتنوعة فانه مع معلول واحد وعلل
كثيرة وكثرة حججها لمعلوليتها لا تستلزم كثرة
المعلولية حقيقة لا يقال في مجموع شيك الباري
شريك الباري فبعض شيك الباري ككل

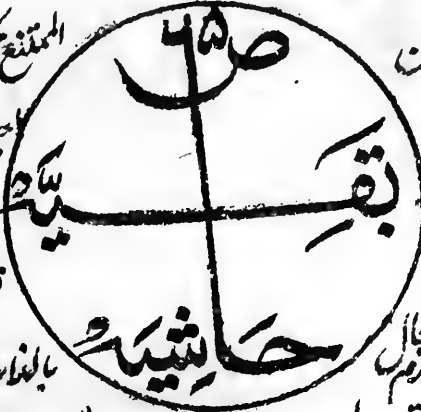
[illegible]

۱۵ بیست من جگر
 ۱۶ یک کوزه و نقره و انوار و زعفران
 ۱۷ لایق و دجبل کیون کثیره افغانی نقیال ان اسلوب و عد و دجبل
 ۱۸ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۱۹ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۰ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۱ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۲ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۳ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۴ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۵ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۶ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۷ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۸ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۲۹ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف
 ۳۰ کثرت و احول لان نسبت الی کل علته و یوقف

ان توبه بپشیمان
بدون وجود اللانف و موسیفا الملای
السلطان و غیره

[illegible]

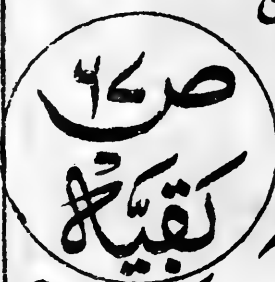
ليس ملزوم على ما عرفت انما يشترط فيه فيلزم كون
بالنظر الى ذات امكان المركب فانه لا يمتنع ان يكون
على ما تقر في موضوعه ان لا يكون المركب بالغير واما قوله
ما حصلنا به مولوي محمد علي بن سني



المتنحمكنما ما عرفت ان امكان المركب يتوجب امكان اجزائه
اجزؤه الاصلية فان كان اشئ يكون له ذات لا يعمل غيره
ما في الحاشية ثم في قوله قد يراد بالاشارة الى
قوله قد يراد به امكانه الى ان عدم الاول ممكن بانه
بالذات الجواب قد حضرت بالتفصيل في الحاشية السابقة

وسيزعم عدم الوجوب بتجليل بالذات فامكن استلزامه

قوله جله الخ حاصله ان لا يرد وجود فصلين حقيقيين حقيقة وحدة فان كل واحد من الانسان والفرس مثلا فصل واحد والناطق في الانسان وال
في الفرس واما مجموع المركب من فصلين فليس فصل واحد وهو مجموع المركب من الفصلين القريبين فان قلت لا حاجة الى التكليف فذكر لسؤال الجواب المذكورين
الذين اورد المصنف ان اساطير ساقط من أصله واما القاطعة المذكورة من ان الحقيقة الوحدة لا يكون بها فصلان قريبان انما يعني به وجودها الحقيقة الوحدة
بالوحدة الحقيقة دون الاعتبارية ولا شك ان مجموع المركب من النوعين امر متباين ولا استحالة في تعدد الفصل القريب قلت لا استحالة مستتر بين النوعين
فان الفصل كالعلة الساتمة لغيره لوجوده فلا يمكن تعدد ما لشيء وحدة حقيقة كما ان اعتباريا ١٢ ما حسن ٩ قوله لا يقال يلزم على هذا الخ حاصله
ان بناء وجودكم على تحقيق الثالث من وجود اثنين وتحقق الثالث من وجودهما يستلزم تحقق الرابع فان الفصلين مثلا اذا تحقق من وجودهما وجود مجموعهما فيستلزم
وجود مجموع الثلثة اى اثنين والثالث المجموع وهو الرابع وهو يستلزم وجود الخامس بعين هذه البيان ومعنى الاستلزام ههنا هو استلزام صحة مجموعها
اي امكان فعليتها فان كل واحد من هذه المجموعات ممكنة فامكان كل صانع لا شك ان حقيقة الامكان
يستلزم امكان السمية فيلزم صحة تلك المجموعات مع وجودها محال لانه يحيلها برهان
التطبيق والتضاد في غير ذلك من البراهين الباطلة للتسلسل فنية ليقطع
الجواب المذكور في المتن ١٢



مكرر حسن حق الله

قوله خبسية كما لا شئ بالذات الخ

قوله خبسية كما لا شئ بالذات الخ فانما يكون على ما تحت حقيقة وحدة خبسية ١٢ ٩ قوله شاملة الخ يعني انه ليس شاملة ان عمت افراد ما شئت
كالضمان بالبقوة الانسان فانه شامل لجميع افرادها كما لا شئ بالقوة الحيوان فانه شامل بجميع افراد الحيوان ١٢ مولوي محمد حسين ٩ قوله والا فلا
غير شاملة كما لا شئ بالذات الخ فانما يكون على ما تحت حقيقة وحدة خبسية ١٢ ٩ قوله شاملة الخ يعني انه ليس شاملة ان عمت افراد ما شئت
بالقوة اذ بالانسان غير شاملة كالا بغير الفعل الا انه لما كان العرض العام الغير الشامل عم من جميع المعروض فلا دخل في تعريفه فاما شاملة كما لا شئ
في العرض العام كانه الاشارة الى هذا الفصل من التقسيم الخاصة بخلاف العرض العام الشامل الذي يكون مطلقا من المعروض والخاصة الغير الشاملة التي
يكون خص فان لها دخلا في تعريفه عند بعض كما سيحكي ان شاء الله تعالى ١٢ شرح فيروز ٩ قوله كذا يخرج النوع والخبر ونفصل وقوله بقول ط
حقائق يخرج الخاصة وقوله مختلفة مجرى البيان او كفى قوله على حائق ١٢ ٩ قوله وكل منها اي من الخاصة والعرض اعلم وما يجب ان يعلم
انه في تعليم العرض لهام تسامح فان الانعم للاعم في
لافراد الاعم فتوالت للاعم والا وبالذات
قوله عن المعبر عن التل
عنه الشئ لئلا يتوهم ان المراد منه



حقيقة لازم للاعم لا الاخص بناء على ما ثبت ان ثابت
والا فلا وثانيا وبالعرض ١٢ شرح فيروز
عن الهامية لئلا يخرج لازم الوجود وتكمل
غير المعبر عن كذا لا فاص
ط

قوله عن المعبر عن التل
عنه الشئ لئلا يتوهم ان المراد منه

بابی در صفحہ اول کتاب

[illegible][illegible]



من الأشياء فإما لم يكن له نفع تحصل تحقق اذ منها
هي سبب فلا يتخلل في نفس الامر ووجد من الوجود
من حيث هي هي ليست بوجوده ولا معدومته شيئا
فيها وايضا اذ تحققت الماهية بالضرورة بالنظر في ذاتها فلا بد

او خارجا لم يكن ماهية فلم تثبت له شيء واما الماهيات من حيث
وان كانت ملحوظة بالنظر في ذاتها فليس لها من الوجود
من الوجود والعدم ليس لغيرها ولا لغيرها لانها في الواقع بخلاف
ان يكون لا مقتضا بالانظر الى مطلق الوجود واللا يلزم منها ان شيء الى

ليس موجود كون الشيء الواحد من جهة واحدة فاعلا قايلا وحدودا من جهة من حيث الذات لاس من حيث الوجود ومفهوم من ذواتها انها لوازم نفس للماهية

من حيث هي هي من دون ذلك مطلق الوجود وتمام المصداق في ذاتها والحق لا ان شرح فيروز الله قوله فان الضرورة ان

ثبوت اللوازم للملزومات ضروري والقضية المعقودة منها كقولنا الاربعة زوج مثل قولنا الانسان حيوان وناطق عن غير سرق ولا تتعل في الضرورة

حتى تكون الوجود المرتبة دل في اللوازم الماهية وثبوت الشيء للشيء في الضرورية ما دام الوجود ولا بشرط حتى يكون القضية المعقودة وصيغة مقسمة

بقيد الوجود ليعتبر الوجود في الموضوع بطريق الخبرية بان يكون الموضوع مركب عن عقل من ماهية وحيثية الوجود لهما في اللوازم لوازم الماهيات سبب

هذا فالضرورة التي هي مع صحت الوجود مشتركة بين ذاتيات الماهية المتقدمة ولوازمها المتأخرة فالمفارق هو التقدم والتأخر بخلاف عدم مطلقا بحسب

الذات والماهية لا بحسب الطبع والعلية واذا كان الذاتيات بحيث لا يحتاج الى جعل جاعل وتأثير يؤثر في قسما يحاكي الى الجبل بالعرض بان يكون جعلها قايلا

للذات وجودا وعدما فان كانت الذات محمولة كانت الذاتيات واللوازم لها غير محمولة بل جعل التاب للذات وكما ان الضرورة الذاتية يفهم الحاجة الى العلم

كذلك الضرورة الذاتية والفرق بينهما بعد تسليم الذات في الاول وثبوت في الثاني فالجاء لتعقل ماهية الانسان مثلاً فهو بغيره الانسان وحيوان وقابل التعلم

لا يجعل مستأنف أصلاً وكذا الحال على قاعدة المحملية عندنا ما بين ان الجاعل جعل كماله لانسان موجودة ثم هو نفسه انسان وحيوان قابل ١١ انتهى شرح فيروز

١٢ قوله المتكلمين الحرام فانها خارج من ذات الوجوب ولازم لها ولا يحتاج الى العلة حتى يجب وجود العلة او لا عند المتكلمين في ثبوت حصره في غير

معان فخر لا يلزم الدور والتسلسل كازعم الحكماء ولهذا ذهب الى عينية الوجود للوجوب الى قال في الحاشية اعلم ان الحكماء يستدلون على عينية وجوده (٦٩)

بانه لو كان خارجا لمتناع التركيب بان ثبوته لا تعالى معللا فان كل مفهوم ثابت لمفهوم اخر خارج من حقيقة يجب ان يكون معللا او عدوا للضرورة فيده

ان بعضهم فروا العوض بما جعل والذات بما لا يجعل فخلت ان كانت الذات يلزم تقدم الذات عاين الوجود اذ لا معنى للعلية الا التقديم في الوجود فيلزم

اما تقدم الشيء على نفسه او وجودية الوجود في ان كانت غير الذات يلزم لمعلومية مستدرة لا مكانة تعاضد عن ذلك فيما ذكرنا اشارة الى جواب هذا الاستدلال بان

للعوض اللازم يجوز ان يكون محبوبة ضروريا لا يحتاج الى علة كالامكان انتهى ١٢ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

١٣ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

منه

قوله وههنا شك في اللزوم شك اوروه صاحب المطالع لا ثبات عدم تحقق اللزوم ١٢ قوله وهو اي الشك ان اللزوم بين اللازم والملازم لا يلزم

وان لم يكن اللزوم لازما في نفسه حصل الملازمة التي فرضت بين اللازم والملازم بالاجل فانه فرض قوعها فاما الملازمة فاما الملازمة فلا ان اللزوم عينا عن

اقتناع تفكك اللازم اذ لم يكن هذا الاقتناع لازما بل ينفيك فيلزم الانفكاك بين اللازم والملازم فليطيل حصل الملازمة واذا كان اللزوم لازما فلزوم اللزوم

ايضا وكذا لزم لزوم اللزوم وهكذا فيتسلسل اللزومات وتتسلسل محال متباعدة محال فيلزم عدم تحقق اللزوم ١٢ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

قوله ١٣ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

قوله ١٤ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

قوله ١٥ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

قوله ١٦ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

قوله ١٧ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

قوله ١٨ مؤلفنا مؤلف محمد مدين

[illegible]

والأيضاً اللازم أبداً هو الذي يلزم تصور
اللزوم قد يقال له ^{٥٣}بين على الذي يلزم تصور
بما لا يخزم باللزوم وهو ^{٥٤}أشتم من الأول أو
بين بخلافه فالنسبة بالعكس كل من حيث ^{٥٥}جوهر
بالضرورة وههنا شك ^{٥٦}وهو أن اللزوم لا يلزم والا
يخدم ^{٥٧}اللازم من تسلسل الزمان وحله
أن اللزوم من ^{٥٨}لمعنى الاعتبارية الانتزاعية

[illegible][illegible]

قوله في كليها عقليا اذا
 تحقق له الالاف في العقل
 الكمال كذلك الالاف لا يربط
 شمس اشارة الى مطلق الكل على المعنويات الثانية بالاشارة
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها

قوله في كليها عقليا اذا
 تحقق له الالاف في العقل
 الكمال كذلك الالاف لا يربط
 شمس اشارة الى مطلق الكل على المعنويات الثانية بالاشارة
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها

ولم يروى يسمى كلياً عقلياً وكذا كلياً انشئاً
 منطقي طبعي عقلي ثم الطبعي اعتبارات ثلثة بشرط
 لاشئ يسمى مجردة وبشرط شئ ويسمى مخلوطة ولا
 بشرط شئ يسمى مطلقة وهي من حيث هي
 بوجوده ولا سحرته ولا شئ من لحوارض
 ففي هذه المرتبة ارتفاع لقيضان الطبع
 اعم عبارة من لطلقته فلا يلزم تقسيم

قوله في كليها عقليا اذا
 تحقق له الالاف في العقل
 الكمال كذلك الالاف لا يربط
 شمس اشارة الى مطلق الكل على المعنويات الثانية بالاشارة
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها

قوله في كليها عقليا اذا
 تحقق له الالاف في العقل
 الكمال كذلك الالاف لا يربط
 شمس اشارة الى مطلق الكل على المعنويات الثانية بالاشارة
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها

قوله في كليها عقليا اذا
 تحقق له الالاف في العقل
 الكمال كذلك الالاف لا يربط
 شمس اشارة الى مطلق الكل على المعنويات الثانية بالاشارة
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها
 في قوله وكذا الكلمات في نوعا طبيعيا وكونها

(بقیہ صفحہ ۷۷)

الموجود في الخارج والاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث والعدمي يلحق على ما يقال الوجودي بالمتعينات الثلاثة وتخصيصها بها بعكس الاول والاراد في حاشية
التعنين اربع مرتبة المعنى الثاني او الثالث وثالثان التعنين يلحق على معنيين الاول كون الشيء متميزا عن العقل عن واحد ولا زاد فيه فانه انما هو
امتزاع لا وجود له في الخارج والثاني التميز لشيء به يصير غير صادق على كثيرين في نفس الامر والاراد بين الفريقين في هذا المسئلة والتميز الثاني
بعد مرتبة التعنين يقول محسوبة الكل على اية من في باب الوجودية فالمحسب عند ليس التعنين الاول مولوي عبد الحليم **قوله** المحسوبة
المراد بالمحسوبة في الجملة اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فما يكون افراد محسوبة بالذات يكون اكله ايت محسوبة كذلك كماله ان واحد والوجود
والروايج وغيره وما يكون افراد محسوبة بالعرض يكون اكله ايت محسوبا بالعرض كما اجسام غير متميزة عن الحق كما قاله التمس فان الخس انما هو على ان يكون موجودا في
الخارج وانما يكون الوجود فيه على تقدير عدمية التعنين **قوله** في الخس انما هو عليه ١٢ +

مجلس

[illegible]

الحمد لله رب العالمين

٥٩ قول كيف يتصور الخ نقض بان الواجب ان الى مع بساطة وغاية تنزهه عن شائبة الكبرياء والانتزاع عن غيرة كالوجود والعدم
والسبح والصلوة على طريق الحكيم


فَكَفَّرَ بِهَا

بیان

هذا في المخلوطة والمطلقة واما الحجرة فلم يذيع احد
اي اختلاف في الوجود ١٢ +

الی وجودنا فی الخارج الافلاطون ^{ہے} مثل
 الافلاطونیۃ و ہذا مما یشنع بہ علیہ ^{ال} توجہ فی

الذين قليل لا قليل نعم وهو الحق فإنه لا يخرج
في التصورات فصل معرف الشيء



وَقَدْ رَفَعْنَا فِيهَا إِلَهُكُمْ فَقَالَ أَفَرَأَيْتُمْ أَن تُلَاقُوا عَذَابَ اللَّهِ إِذْ تَأْتِي السَّمَاءُ بِسُحَابٍ مُّطَوَّيَاتٍ
فِيهِ مِزَاجٌ مَّسْكُومٌ تَأْتِي السَّمَاءُ بِشُحَابٍ مِّمَّنْ طَوَّيْنَا لَكُمْ فِيهَا مَاءً تَنْسَخُ بِهِ الْأَشْيَاءَ الثَّالِثَةَ
فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَأَنْتُمْ لَا تَشْكُرُونَ

لأنه قد قلنا ان التعريف
ما يحل عليه تصورا تحصيليا او تفسيريا واللفظ
والاول الحقيقة له تحصيل صفة غيبا صفة
فان علم وجوده ما فهو بحسب الحقيقة والا فهو بحسب
الاسم ولا بد ان يكون المعرف جلي فلا يصح بالمشا
معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب الاطراد
والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف
بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة بحق جوازه

ما يحل عليه تصورا تحصيليا او تفسيريا واللفظ
والاول الحقيقة له تحصيل صفة غيبا صفة
فان علم وجوده ما فهو بحسب الحقيقة والا فهو بحسب
الاسم ولا بد ان يكون المعرف جلي فلا يصح بالمشا
معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب الاطراد
والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف
بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة بحق جوازه

بأنه قد قلنا ان التعريف
ما يحل عليه تصورا تحصيليا او تفسيريا واللفظ
والاول الحقيقة له تحصيل صفة غيبا صفة
فان علم وجوده ما فهو بحسب الحقيقة والا فهو بحسب
الاسم ولا بد ان يكون المعرف جلي فلا يصح بالمشا
معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب الاطراد
والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف
بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة بحق جوازه

بأنه قد قلنا ان التعريف
ما يحل عليه تصورا تحصيليا او تفسيريا واللفظ
والاول الحقيقة له تحصيل صفة غيبا صفة
فان علم وجوده ما فهو بحسب الحقيقة والا فهو بحسب
الاسم ولا بد ان يكون المعرف جلي فلا يصح بالمشا
معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب الاطراد
والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف
بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة بحق جوازه

بأنه قد قلنا ان التعريف
ما يحل عليه تصورا تحصيليا او تفسيريا واللفظ
والاول الحقيقة له تحصيل صفة غيبا صفة
فان علم وجوده ما فهو بحسب الحقيقة والا فهو بحسب
الاسم ولا بد ان يكون المعرف جلي فلا يصح بالمشا
معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب الاطراد
والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف
بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة بحق جوازه

قوله اي وباللغى اي بالمعنى الذي هو

صفحة ٤٩
بقية شيئا

من معرفت اما في الواقع بان يتوقف معرفة المعرفة على معرفة
تعريف الحركة بعدم السكون والسكون هو عدم الحركة عما
المطلق لمن لا يعرف الحفة كذا في الشرح الزهني ١٢

المعرف بمرتبة وجود وصرح بالمرتب وهو دور
من شأنه اذ بالنظر الى من يعرف تعريف النار الخفيف

قوله وان يكون مساويا اي للمعرف في الصدق لا في المعرفة حتى يتوهم ان هذا القول يناهض ما سبق انفا من قوله فلا يصح بالمساواة
ان التفرع على شرط المساواة والاطراد ان يستلزم صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق
عليه المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

قوله والا نعلم ان يتلزم عدم صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

فالمعروف بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

قوله ولا يصح ان يكون التعريف جامعاً لافراد المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

فالمعروف بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

قوله ولا يصح ان يكون التعريف جامعاً لافراد المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

فالمعروف بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

قوله ولا يصح ان يكون التعريف جامعاً لافراد المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

فالمعروف بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

قوله ولا يصح ان يكون التعريف جامعاً لافراد المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

فالمعروف بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

قوله ولا يصح ان يكون التعريف جامعاً لافراد المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

فالمعروف بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

قوله ولا يصح ان يكون التعريف جامعاً لافراد المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

فالمعروف بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق المعرفة فيصدق قولنا حتى صدق المعرفة بالصدق

صفحة ٤٩
بقية شيئا

الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة

فليس سره ١٢

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

قوله لا يجوز ان لا يكون له من البسيط ما لا يكون له من البسيط

وقد لا يجدوا تحت المرفوض^{١٢} الحقيقه عسانا الحجر
لان الحديد علم انه ذوا جزاء فيلزم خلاف
اي باللبط ١٢+

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ

بِحَقِّقَةٍ فَإِذَا أَنْظَرْتَ إِلَى الْحُدُودِ مَوْلَا مِنْ عِدَّةِ
 مَعَانٍ كُلِّ مَتْنٍ كَالِدٍ لِلْمُنْشُورَةِ غَيْرِ الْآخِرَةِ
 مِنَ الْإِعْتِبَارِ فَهُنَاكَ كَثْرَةٌ بِالْفِعْلِ فَلَا يَحْتَمِلُ أَحَدُهُمَا
 عَلَى الْآخِرِ وَلَا عَلَى الْمَجْمُوعِ وَلَيْسَ مَعْنَى الْحُدُودِ هَذَا
 الْإِعْتِبَارُ مَعْنَى الْمَحْدُودِ الْمَقُولِ لَكِنْ إِذَا حُظِيَ
 أَنْ مَعْنَى الْإِعْتِبَارِ الْقَضِيْلُ غَيْرُ الْإِعْتِبَارِ ^{حَسْبِ الْإِعْتِبَارِ} ^{وَالْإِعْتِبَارِ}
 إِيَّاهُمْ أَحَدُهُمَا فَتَقْدِيرُ الْإِعْتِبَارِ بِالْإِعْتِبَارِ
 تَوْصِيْفًا لِحُلِّ التَّحْقِيْلِ وَالتَّقْوِيْمِ كَانَ شَيْئًا آخَرَ مُؤَدِّيًا

بفناء موكب الحيا
وإلى لقاء
بفناء موكب الحيا
وإلى لقاء

والمستغنيين في ظرف
المتغنيين في ظرف
والمستغنيين في ظرف
والمستغنيين في ظرف

[illegible][illegible]

فصل في تعريف الاول عليه السلام في الوجودية
 في تعريف الاول عليه السلام في الوجودية
 في تعريف الاول عليه السلام في الوجودية

[illegible]

قالا قسام باسرا بالحلۃ ومن یهینا ذہب الی

[illegible]

قوله

بين البحث اللغوي الخريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف

التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللغوي
الثالث ان مثل المعرفة كمثال نقاش نقاش
شجاني اللوح فالتعريف تصوير سجت لاحكم فيه
فلا يتوجه عليه شئ من المنوع نعم هناك احكام
ضمنية مثل دعوى الحدية والمفوضية والاطراد
والانعكاس لم يغير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام
لكن لعلنا جمعوا على ان منع التعريفات لا يجوز

بالتعريف اللغوي الخريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف

بالتعريف اللغوي الخريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف
على شانه الموقف انه عرفت ان التعريف
المفرد جوابا وجوابا فوسن بطا التعريف

[illegible]

تفصيل في تعريف المفردات
 قوله المفردات اعزت العرب في
 تعريفها لفظاً لغوياً لا حقيقة
 المركب فيمكن التفصيل استقراء من ذلك المركب الواقع في تعريفه
 مقتضى الان التفصيل مقتضى انما يكون المركب بالمراد من غير فرق فلو كان
 حقيقة مقتضى انما يكون المركب بالمراد من غير فرق فلو كان
 مقتضى انما يكون المركب بالمراد من غير فرق فلو كان

المفردات المفردة لعدم الاعتراف بالاجمال في الحقيقة لان
 المفردات المفردة لا يتصل بها الصدق والكذب في الحقيقة لان
 كما ان المفردات المفردة لا يتصل بها الصدق والكذب في الحقيقة لان
 لا يتصل بها الصدق والكذب في الحقيقة لان

الاسماء كالصفات المفردة والمركبات المفردة
 باللفظ المفرد والمركب المفرد
 باللفظ المفرد والمركب المفرد

العلم بوضع المفردات لا العلم بوضع المركبات
 العلم بوضع المفردات لا العلم بوضع المركبات
 العلم بوضع المفردات لا العلم بوضع المركبات

مقصود اقال الشيخ الاسماء والكلم في الالفاظ
 المفردة لطير لمفردات المفردة التي لا
 تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب
 بل لا يفيد المعنى والالزام الدوران منه الا حضارة فلا يصح
 لتعريف الالفاظ التصديقات الحكمية اجمالي
 وهو يكشف الاتحاد بين الامرين دفعة واحدة
 ونقصه سبيل وهو المنطوق الذي يستد
 وجوده في الحقيقة

في بيان حقيقة الالفاظ
 في بيان حقيقة الالفاظ
 في بيان حقيقة الالفاظ

الحاشية لصفحة السبعة

هـ قوله انما من اللفظ المفرد

الاضافه لفظي لا يحصل معناه بتدليل مرة ثانية في حاشية
المقدمة بالتوجه معناه ذلك والتعريف اللفظي ولا يقال

هـ قوله الالفاظ لا تعرف لفظيا لا تعرفا حقيقيا لما وجود

التعريف اللفظي فلا وجود للاحضار وانما تعريف الحقيقى فاعلم انه قد افتصر تشكرا ١٢ قوله ثم

لما فرغ من التصديقات ومباها شتر في كونه التصديقات وابتدأ بمباها فقال التصديقات ١٣ شرح في

هـ قوله التصديقات لما فرغ من التصديقات وحكما اراد ان يشتر في التصديقات فقال التصديقات اي حاشية التصديقات

التصديق الحكم تحين عند ما يدل عليه في المقدمه ان كان عقدا والنسبة الجبرية فتصديق الحكم والاحكام لفظية الذين هما للتصديق

ايضا لا اتحاد مع عدم الجزم بل بصر عند حزن الترديد فام متا لفظية منه ان هذا خلا في شرح السبعين قوله انكشف الاتحاد فلهذا عند عالم مرة واحدة

بحيث لا في التباين على ما قال المصنف في الحاشية كما اذا راسيا جلد ابيض علنا انه بغير غير ان نلاحظ الجار منفردا والابيض منفردا ثم نلاحظ

الحكمة ثم نحكم بالاتحاد فهو لما كان وجود النسبة الحكمية لاجل عدم استقلالها كعدم لم يعتبر وقال اتحاد الانكشاف بين الابيض والامو ١٢ خلاصة ما في

شرح السبعين فانه المصنف الحكم التفصيلي كونه منطقيا وتفصيلا ان التقابل بين البدئية والكمية تقابل لفظيا والاعراض المماثلة ومن شترها

دوره والتقابلين على محل واحد على البدلية فاذا لم يخبر كون التصديق الاجماليا كسبيا فانه يحصل دفعة ومنوط على الترتيب المستند للحايات

كثيرة فلا يتحقق الا في الكثرة فحاشية والا كثره في الفعل لا يقع فيه الترتيب فلم يصح كسبيا فلا يكون بينهما ايضا باعتبار

بينهما ١٢ انى هـ صفة القوة المنطقية للتوضيح لم يقل يتحقق بالصفة ليشتمل جميع الاقوال في تعلق التصديق

عنه ثم اعلم انه يختلف في بسا التصديق وتكونه الرابى الى انه علم مركب من علوم متعددة

معدلات تتكثرة وهي جميع اجزاء العقيدة والحكايا

آخرهم الى انه علم واحد حالة بسيطة فخرهم الى انه متعلق بالنسبة السامة وما كانت النسبة معنى حرفيا لا يصلح ان يتعلق بالتصديق ضرورة ان التصديق ليس
كادراك المرأة عند ادراك شئ وايضا هذا التصديق

عند الكل فان لفظيا التي اعمو فيها الوجود والعدم لا يحتاج الى
عند البعض ١٢



الوجود عام الرأى

صور متعددة مفصلة والنسبة انما دخل في
 متعلق الحكم بالتبعية لانها من المعاني المحرقة
 التي لا تلاحظ بالاستقلال انما هي مرة للاختلاف
 حال الطرفين بل انما يتعلق الحكم حقيقة بمقادير
 الترتيبية وهو الاتحاد وشكلا فتدبر ثم لقضية
 تتم بامور ثلثة تالها نسبة خيسارية حالته
 ومن ههنا يستبين ان الظن ادعان بسيط

فيكون متوقفا على ظهور الاتحاد فيكون
 بعد ذلك الكيفية في نسبة
 المتعلق لا بد من النسبة الى الجاهلية
 عليه انما يلاحظ في النسبة الى الجاهلية
 فيكون متوقفا على ظهور الاتحاد فيكون
 بعد ذلك الكيفية في نسبة
 المتعلق لا بد من النسبة الى الجاهلية
 عليه انما يلاحظ في النسبة الى الجاهلية
 فيكون متوقفا على ظهور الاتحاد فيكون
 بعد ذلك الكيفية في نسبة
 المتعلق لا بد من النسبة الى الجاهلية
 عليه انما يلاحظ في النسبة الى الجاهلية

فيكون متوقفا على ظهور الاتحاد فيكون
 بعد ذلك الكيفية في نسبة
 المتعلق لا بد من النسبة الى الجاهلية
 عليه انما يلاحظ في النسبة الى الجاهلية
 فيكون متوقفا على ظهور الاتحاد فيكون
 بعد ذلك الكيفية في نسبة
 المتعلق لا بد من النسبة الى الجاهلية
 عليه انما يلاحظ في النسبة الى الجاهلية

[illegible]

قوله فقول القدر ان المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك

فقول القدر ما هو الحق و ههنا شك هو ان
 المعلومات الثلاثة التي هي جميع اجزاء القضية
 متحققة في صوة الشك مع انها غير متحققة
 على ما هو المشهور قيل في حله ان القضية بالنسبة
 لك المعلومات كل بالعرض فلا يلزم تحققة كالتب
 بالنسبة الى الحيوان الناطق اقول فحيب ان
 يعتبر امر آخر بعد الوقوع ليس الا اذ كان ذلك

الادراك ان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك

عند في صوة الشك في علم الخفا لبيت جميع اجزاء القضية
 على ما هو المشهور في صوة الشك في علم الخفا لبيت جميع اجزاء القضية
 على ما هو المشهور في صوة الشك في علم الخفا لبيت جميع اجزاء القضية
 على ما هو المشهور في صوة الشك في علم الخفا لبيت جميع اجزاء القضية

الادراك ان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك
 لا اذا كان النسبة بينه وبين المتعلق بالشك

الصدق والكذب هو صفة نفس المحسوس ومتحققة فيه
والكذب هو صفة العقل المنتزعة في حالة إشكال هو الثاني
الشكال والجواب بناء الفاسد على الفاسد كما يظهر بالتأمل الصاق

لا احتمال على النسبة المتحملة لهما حقيقة وثانيها الحكم بالصدق
دون الاول الذي هو مناط القضية والقضية متحققة كل من

٥ تفصيل ان المعنى المركب يتقوم حقيقة من شيئا متحدة كل بالنسبة لهذه الاشياء بالذات وهذه الاشياء بالذات كالانسان
المتقوم حقيقة من الحيوان والناطق والمعنى الذي يتقدمه المركب كذا بالعرف من النسبة الى هذه الاشياء المتقدمة وهذه الاشياء بالذات
كمن هو الكاتب المتوحد مع الانسان المركب الحيوان والناطق والقضية حقيقة عما عن مفهوم قولنا قول بحتم الصدق والكذب لا شك ان المعلومات الثلاثة
ليست اجزاء لهذا المفهوم بالذات بل هذا المفهوم متحد مع العقدة المتعقد في الذهن من هذه المحاولات وهو كل بالذات فلا يلزم تحقق هذا المفهوم بمجرد تحقق
المعلومات الثلاثة كما لا يلزم تحقق كاتبا بمجرد تحقق الحيوان والناطق ١٢ **جواب** قولنا قول ان المعارضات على ما قاله ان المعلومات الثلاثة
لا تكون قضية في حالة إشكال فليس موقوف على بيان عدا اصطلاحات فنقول ان الوقوع عبارة عن نسبة التامة الجزئية الايجابية والادعاء بها
يسمى ايقاعا والادعاء عن النسبة السلبية والادعاء بها يسمى انتزاعا وذكر الوقوع والايقاع للتمثيل عن التخصيص والمراد ههنا مطلق لنسبة التامة الجزئية
والادعاء بها للمجولية الذاتية عبارة ان يوجب الذات محل لم يثبت الذاتي بها ثم ثبت محل آخر وهو اجل لانه مناف للذاتية والحاصل ان نفس المعلومات
الثلاثة او المكنس قضية لزم ان كونها ان كونهما كك يتوقف على آخر ليس الامر عندكم الا الادعاء ان فهو ان يعنى في القضية بطريق الجزئية فقولنا
٤٢ الاجماع ان القضية معلوم والادعاء ما علم ومن لم يلاحظ ليس فمنها من اجزاء العلوم او بطريق اشراطية بان يكون الجزاء الاخير من القضية
هو النسبة حال كونها متعلق الادعاء وهو الظاهر باطل لان من القضية وحمل للصدق والكذب هو نفس النسبة عن تعييق الادعاء بها فالقضية
حاصلة قبل تعلقه بالضرورة اذ لا تنسب القضية الا لتحمل الصدق والكذب وفيه الحكم الجزائي ولا شك ان النسبة بنفسها كافية للاحتمال والافاق
فهي فقط جزاء آخر وعلامة مرجية للقضية ذاتي لها بنفسها فالقول بان تعلق الادعاء بها جعلها ذاتا للقضية وعلامة مرجية لها تصحيح وتوجيه للمجولية
الذاتية هي الصيغة الذاتية ثانيا للذات محل على حد متاخر عن جعل الذات فيلزم ان يكون عنصرها لا ذاتيا ههنا وشار الى ابطال الشق الاول
بقوله وذلك خارج اجماعا الى ابطال الشق الثاني بقوله اخذ الوقوع بشرط الايقاع اه وسنذكر لاحقا ان كافي ان مجموع المعلومات الثلاثة قضية
في كمال وهو المطلوب لا يظهر ذلك ان واقع بعض النسخ من قوله تصحيح للمجولية الذاتية خطأ في العبارة ان يقال تصحيح للمجولية الذاتية اي صيغة القضية
قضية محل متانف ذاتي ذاتيا كقوله ١٢ **عماد** كع بان يقال ان القضية معنى مركب من معلومات الثلاثة التي ههنا الوقوع
من ذلك يقال انها معنى مركب من معلومات من حيث هي معرفة صفة الادعاء كيف دلوا بغير فلا مانع من صدق الاتساع ان الكاتب مفهومة
ذات له الكتابة فكل ذات فرضت وجدت في الكتابة فلا بد ان يصدق عليها مفهوم الكاتب وذلك في الامر الآخر نفس الادراك كانت اوجيئة عروية
خارجة عن مفهوم القضية اجماعا ١٢ **بقية** صفح ٩٣ **مذكر** كع قوله على كل تقدير اه من تقدير الادعاء والشك والخيال غير
ذلك سوى تقدير وقوعها متقدمة شرطية او ايليها الاطراف شرطية لاحكم فيها الآن ليلزم قبله ملاعبة التحليل فزيد قائم قضية على كل تقدير ووقوع المقدم شرطية
او ايليها ١٢ **غ** وايضا فيهما فهو القضية لانه المفهوم المراد ههنا فاعلم ان المشكوك والمزعنة كليهما قضيتان فالقول بعدم تحقق القضية
في حالة الشك والامحذ وح في ١١

خارج اجماعا واخذ الوقوع بشرط الايقاع
 لمجولته الذاتية وهو محال والافادة مقدم
 على الايقاع لقضية ليست بنظره ا لتحصيل
 بعد فا اعتبار تعلق الايقاع بالوقوع كما لا غل في
 تحصيل هذه الحقيقة فالحق ان قولنا زيدا هو قائم
 قضيه على كل تقدير فانه يفيد معنى محتملا
 للصدق والكذب ففي الشك انما التردد

خارج اجماعا واخذ الوقوع بشرط الايقاع
 لمجولته الذاتية وهو محال والافادة مقدم
 على الايقاع لقضية ليست بنظره ا لتحصيل
 بعد فا اعتبار تعلق الايقاع بالوقوع كما لا غل في
 تحصيل هذه الحقيقة فالحق ان قولنا زيدا هو قائم
 قضيه على كل تقدير فانه يفيد معنى محتملا
 للصدق والكذب ففي الشك انما التردد

خارج اجماعا واخذ الوقوع بشرط الايقاع
 لمجولته الذاتية وهو محال والافادة مقدم
 على الايقاع لقضية ليست بنظره ا لتحصيل
 بعد فا اعتبار تعلق الايقاع بالوقوع كما لا غل في
 تحصيل هذه الحقيقة فالحق ان قولنا زيدا هو قائم
 قضيه على كل تقدير فانه يفيد معنى محتملا
 للصدق والكذب ففي الشك انما التردد

خارج اجماعا واخذ الوقوع بشرط الايقاع
 لمجولته الذاتية وهو محال والافادة مقدم
 على الايقاع لقضية ليست بنظره ا لتحصيل
 بعد فا اعتبار تعلق الايقاع بالوقوع كما لا غل في
 تحصيل هذه الحقيقة فالحق ان قولنا زيدا هو قائم
 قضيه على كل تقدير فانه يفيد معنى محتملا
 للصدق والكذب ففي الشك انما التردد

[illegible]

لا يشترط في الحكم في القضية الشرطية ان يكون الحكم في القضية الشرطية
 بالذات من حيث انه حكم على وجهه في القضية الشرطية بل ان الحكم في القضية الشرطية
 بالذات من حيث انه حكم على وجهه في القضية الشرطية بل ان الحكم في القضية الشرطية
 بالذات من حيث انه حكم على وجهه في القضية الشرطية بل ان الحكم في القضية الشرطية

او نفيه عنه فحليته والا فشرطية ويسمى لمحكوم عليه
 مضموعا ومقدما و المحكوم به محمول والباياد علم ان
 منطبقين ان الحكم في الشرطية بل مقبوم
 والثالي و مذهب الالعربية انه في الخراء
 والشرطية لا يشترط ان يكون الحكم في الشرطية بل مقبوم
 في افتتاح قال السيد الاول الحق للقطع بصد
 الشك مع كذا التالى في الواقع كقولنا ان كان

٩٦
 كما يظهر من كلامه في قوله
 في قضايا البسطة لا اعرض عن ان يكون الحكم في القضية الشرطية
 بالذات من حيث انه حكم على وجهه في القضية الشرطية بل ان الحكم في القضية الشرطية
 بالذات من حيث انه حكم على وجهه في القضية الشرطية بل ان الحكم في القضية الشرطية

لا يشترط في الحكم في القضية الشرطية ان يكون الحكم في القضية الشرطية
 بالذات من حيث انه حكم على وجهه في القضية الشرطية بل ان الحكم في القضية الشرطية
 بالذات من حيث انه حكم على وجهه في القضية الشرطية بل ان الحكم في القضية الشرطية

[illegible]

الحمد لله
 الحمد لله

الواقع وما ذكر من الاستلزام من تسليم لكن لا تسليم لمطلو
 ههنا تمتق فانه الماخوذ على وجه عام في نفس الامر عامة
 ما يقال ان العبارة غير موضوعية لتأدية ذلك المعنى

الواقع وما ذكر من الاستلزام من تسليم لكن لا تسليم لمطلو
 ههنا تمتق فانه الماخوذ على وجه عام في نفس الامر عامة
 ما يقال ان العبارة غير موضوعية لتأدية ذلك المعنى

الواقع وما ذكر من الاستلزام من تسليم لكن لا تسليم لمطلو
 ههنا تمتق فانه الماخوذ على وجه عام في نفس الامر عامة
 ما يقال ان العبارة غير موضوعية لتأدية ذلك المعنى

الواقع وما ذكر من الاستلزام من تسليم لكن لا تسليم لمطلو
 ههنا تمتق فانه الماخوذ على وجه عام في نفس الامر عامة
 ما يقال ان العبارة غير موضوعية لتأدية ذلك المعنى

الواقع وما ذكر من الاستلزام من تسليم لكن لا تسليم لمطلو
 ههنا تمتق فانه الماخوذ على وجه عام في نفس الامر عامة
 ما يقال ان العبارة غير موضوعية لتأدية ذلك المعنى

فالاول

متعلق بنفسه يد والآخر نظير متعلق احد ما بنفسه متعلق الآخر نظير
وهما متعلقان في التقابل بينهما باق والقول الفصل انه لا يرد من نظير سلب غير عن يد سببا
رابطا بان يكون يد ليس نظير العلم والحقا مثله فالحل ما قال السيد بن انه لا يطلق بينهما اشتراك
بجانبه وان لا يرد بعد النظر لعدم فاستقل بالمفهومية للتعلق نظير زيد فالحل ما قال الحق الدواني من ان يطلق ليس بنفسه
الشئ بمقتضى الذي هو فرد منه والحق وجده فردا كما عرفت ان اراد العلم المتعلق بالنظير حيث ان النظر من متعلقات زيد على قياس
الصفة كمال التعلق بان اعدم صفة النظر سبب متعلقات زيد لعدم نسب اليه من هذه الهيئة فالحل ان الصفة كمال التعلق احرى بالمال
الذي المتعلق اوله بالذات ليس صفة حقيقة لا يتوقع لبل هو صفة متعلق يستنبط منه صفة اخرى كما في زيد صار غلاما ان الصاربية صفة حقيقة
للقلام ليس صفة زينة ولما كان صفة ما كمالا يستنبط منه حقيقة اخرى ويكون زيد بحيث يضرب عليه فكذا الحال في النظر فانه صفة نظير ٩٩
حقيقة وان كان نظير من متعلقات زيد فالحل منه لزيد صفة اخرى وهو كونه بحيث يعدم نظيره وهذه الصفة متعلقة للعلا في نفسه الذي هو صفة
زيد وليس بينهما اشتراك باللفظ ولا بالمعنى المحض ١٠٠ قوله اقول انه لما اورد العلاء الدواني على ما قال السيد في حقيقة
منه المتعلقين ولم يتم ما قاله لزيد سببهم كان حقا عند المصنف فاورد عن نفسه وضع له في الحقيقة بطريق الالزام فقال اقول ١٠١ ١٠٢ محسبين
١٠٣ قوله استدرككم كما قلنا انكم انتم الزمان يستلزم وجوده قديم لا دلوكا ناهيا مسبوقا لعدم كان قبل وجوده وما نفي
الزمان فيثبت وجوده من ان المفروض عدمه فخالق الخلق لا يلزم الالزام من وجودنا زوال بل ١٠٤ قال الحكماء ان الزمان
يستلزم لوجوده فهو قديم ثم فرضوا عليه من الحركات الافلاك كما قالوا بقدم العام واليه سبب البرعمة ١٠٥
١٠٦ قوله بناء على جود الخواص في التجزئتين على جواز ان الحال يستلزم فاذ ١٠٧
كان مقدم محلا جادا ان يستلزم لغيره

وان يستلزم بمتقنين وجود الشئ وعدمه فاما محالان ١٠٨ مولوي محمد بن ١٠٩ قوله في موضع عتيقة لم في اثبات قدم الزمان اذ لو كان حادثا
مسبوقا لعدم يستلزم عدم وجوده وبقوله انكم انتم الزمان موجودا
والزمان موجودا ومنها كلامكم اجتماع
ان يقتضين موجودا ومختصا في جوابه ١١٠ ١١١

[illegible]

ذلك نقول لو كان الشرط قيداً للمسند
 الجرائم لزم اجتماع المتقضين فيما اذا كان المقدم
 ملزوماً لها فان قولنا زيد سام في وقت
 ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس
 بقائم في ذلك الوقت وذلك بعبارة
 اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين
 النسبتين فلا يلزم ذلك فان مقتضى الاتصال

ممكننا موكول
 محال الله

قوله ملزوماً لها فان قولنا زيد سام في وقت ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت وذلك بعبارة اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك فان مقتضى الاتصال
 ملزوماً لها فان قولنا زيد سام في وقت ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت وذلك بعبارة اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك فان مقتضى الاتصال
 ملزوماً لها فان قولنا زيد سام في وقت ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت وذلك بعبارة اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك فان مقتضى الاتصال

(١٠١)

ملزوماً لها فان قولنا زيد سام في وقت ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت وذلك بعبارة اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك فان مقتضى الاتصال
 ملزوماً لها فان قولنا زيد سام في وقت ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت وذلك بعبارة اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك فان مقتضى الاتصال
 ملزوماً لها فان قولنا زيد سام في وقت ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت وذلك بعبارة اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك فان مقتضى الاتصال

بقية ص ١٠٢

ولا يلزم الوسط لانه يمكن ان يقال ان كل ما هو مشترك على وجه البدلية او بعينه لا يمكن التعيين الا بالامر مشترك على وجه الاجتماع مقيد بقيود تقيده
 الشك على وجه البدلية كما في الفرد المنتشر نحو انسان بافعال موضوع القضية هو الامر مشترك على وجه الاجتماع والقيد بغيره كونه مشتركاً اعني الواحد فيكون مثل
 قولنا انسان غريب في معنى بعض الانسان شبيهه بالرغيف قولنا مجموع الانسان بحيث لا يشذ عنه الايدخل تحت حصص خاصين في معنى مجموع
 الانسان لا يدخل تحت الوصف على ذلك غير ما نحن بآتين فله درهم انما يشكل اذا كان القيد موضوعاً مالم ينصف النظر الى الحاجة الكلام ولعلك تجدني
 غير التعلق ١٢ **السيد رحمه الله** قوله خبرنا هذا شال العلم والضمير اسم الاشارة وغير ما نحن في عالم ذي عاقل ١٢ مولى
 اسمعيل على الشرح التذييل قوله بلا زيادة اى على نفس الموضوع بان يعتبر نفسه من حيث هو بموس غير اعتبار امرنا انما عليه في الاطلاق
 ههنا ليس في التام ايم كافي الطبيعة ١٣ **قوله** بشرط الوحدة الذهنية اى على لائحة مطلقاً عن سريان جعل الوحدة الذهنية وال
 قيد بان يتبع في مفهوم العنوان لاني المعنون وفهم من جهة العموم بالوحدة الذهنية لان توحد لا يكون الا الذين ووجه تسميته بالاطلاق ظاهر
قوله فطبيعة ان قال الحق **قوله** والفرق بين موضوع الطبيعة وموضوع المحل عند القدماء ان موضوع الطبيعة هو المطلق بان لا يخلط

بمطلق غير ان يؤخذ الاصل قيداً ولا يكون مطلقاً بان لا يلاحظ نفسه من حيث هو بل يؤخذ اعتباراً اخر ايد عليه في الاطلاق موضوع
 الطبيعة يحوي في احكام العموم فقط كالكلية والجمعية والوحدانية في الانسان كاتب وصح الانسان موضوع موضوع المحل فيجب
 فيه احكام العموم والخصوص جميعاً فيصح الانسان كاتب والانسان فرع من المصنف ولا يعبدان يتوقع من المتوقع لشيء ان يقتصر من هذه المقام
 ان التعريف ليس على وجه اربعة كما هو شهور بل على الناحية الخمسة لانه في الحقيقة الشخصية والاطلاق كانه في مملكة اقدار ولام الطبيعة
 كافي الحقيقة الطبيعية كقولنا الانسان نوع الامتياز بولام العهد الهني فاخفظ فانه غرض **السيد** شرح فيروز

مكتوب
١٠٣
صفحة

قوله كميته افراده فان قيل قد تقرر ان الحكم بالذات ليس على الافراد فكيف بين فيما كميته الاسرار في آخر بان الذي بين حقيقة هو حصص الحكم
 للطبيعة في جميع موارد وحقها او بعضها وتلك الموارد هي الافراد فبنسبة لتبيين البها بالعرض كما ان الحكم على ما ذكرنا ان ذلك هو الحق الذي
 ١٢ مولى **قوله** ما بالبيان انما ليس في هذه الكلية لسي ما هو خذ من سور البلد ما يحيطها وكان هذا يحيط الافراد كلها او بعضها وانما لم
 الذي البيان لسي ما ليس في اسم علم اللفظ وغيره ان يكون من النسخ من السلب واللفظ مطلق لبيان اعم من ان يكون بالذات الحقيقة والحجزة كمي
 في كونه سوا كافي الا لا استغرق صناديق الاستغراق ١٢ مولى من بقية حاشية صفح ١٠٣ **قوله** لو كان كذلك لكانت الطبيعة كميته كميته

عليها بالذات لزم ان لا يصدق الحجة بل هو وجود حقيقة نفسها ضمن الافراد لا يمكن ان يكون الطبيعي الموجود ضمن الافراد بنفسها ليس لانها
 وما العرضية لو كانت حجة او معتدلة او سلبية كالحقيقة انشريعة لا وجود لها حقيقة الا ملاحظة الذين طلعوا في الخارج لبيان مناسبتهم في الافراد
 اذ جعلنا العبرة لافراد جعلناه حكوماً على الاحكام الخارجية تصد الوحدة الخارجية في كل واحد من تلك جواهر السير كجوان ليس بالنظر على حكمه في

الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة
الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة
الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة

حقيقة مع انها قد تكون علمية بل سببية
لحق بالافراد وان كانت معلومة بالوجه كخفا محكم
عليها حقيقة الا ترى الى الوضع عام لموضوع الخاص
فان لمعلوم بالوجه الموضوع له حقيقة فالجواب
ان مفاد الاشياء مطلقا هو الثبوت مطلقا
فكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة
انه لما ذا اولاد بالذات للطبيع اولئك مفهم

الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة
الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة
الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة

الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة
الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة
الحقيقة هي حكم على حقيقة
والاشكال الانجاب في الحقيقة

يعبرون عن الموضوع وعن المحمول بـ **الاشهر**

[illegible]

مطابقہ ذوالحجہ ۱۲۸۵
وینچل علی ایڈیٹر
سہیل پٹی ویکٹر
لال اور البغض
نخا

التلطف بها اسماء مركبا كالمقطعات القرآنية يدل
 على ذلك انهم يعبرون بالجيم والحمية والباء والباية
 وبالجمل اذا ارادوا تعبير عن الوجبة لكتبة مثلا اجزاء
 الاحكام حردوا عن المواد وفعاليتهم الاختصار
 وقالوا كل ج ب فخصا رتبة فمحقق
 احكامها في مباحثها ما ان الكل مع
 الكل مثل كل انسان نوع ومبني لكل المجموعى نحو

هو كذا على الدين
 محمد

التلطف بها اسماء مركبا كالمقطعات القرآنية يدل
 على ذلك انهم يعبرون بالجيم والحمية والباء والباية
 وبالجمل اذا ارادوا تعبير عن الوجبة لكتبة مثلا اجزاء
 الاحكام حردوا عن المواد وفعاليتهم الاختصار
 وقالوا كل ج ب فخصا رتبة فمحقق
 احكامها في مباحثها ما ان الكل مع
 الكل مثل كل انسان نوع ومبني لكل المجموعى نحو

الحاشية على كتاب
الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
الكامل في شرح
الكتاب المبين

قوله والنوعية الصادقة
على الاولاد متفق الحقيقة اذ كان
ادفعا من حيث الادعاء صافيا
بأنه لا فرق بين اعتباره في العلم
قوله لا يكون اعتبارا في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم
الانسان الذم والاعتبار في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم
قوله لا يكون اعتبارا في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم

اول النوعية وقد يكون اعتبارية كالحیوان المجنس فانه مختص
من طين الحيوان الا ان المتعارف في الاعتبار هو
الاول ثم الفار الى اعتبار عنوان الموضوع على فاته
بالامكان حتى يدل في كل سواد الرومي والشيخ لما وجد
مخالفا للثبوت الله اعتبارية عليها بال في الوجود
الخارجي او في الفرض الذهني معني ان العقل يرتقب تصايفا بان
باعتبار نفس الامكن كذا سوء وولم يوجب لذات الخالية من السوء

قوله والنوعية الصادقة
على الاولاد متفق الحقيقة اذ كان
ادفعا من حيث الادعاء صافيا
بأنه لا فرق بين اعتباره في العلم
قوله لا يكون اعتبارا في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم
الانسان الذم والاعتبار في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم
قوله لا يكون اعتبارا في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم

قوله والنوعية الصادقة
على الاولاد متفق الحقيقة اذ كان
ادفعا من حيث الادعاء صافيا
بأنه لا فرق بين اعتباره في العلم
قوله لا يكون اعتبارا في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم
الانسان الذم والاعتبار في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم
قوله لا يكون اعتبارا في العلم
باعتبار العقل والاعتبار في العلم

قوله الشيخ رحمه الله في الفلاسفة وهو ابو علي بن سينا

الحسين بن سينا مقتضى فصل الحكمة وشرح
بعض كتبه وكان في خلافة القائم بالعباسي سنة اربع مائة
من الهجرة النبوية مسيرين **قوله** يعرف
اذ يعرف اللغة لا يعلم ان على

قائمين بدخول الرومي في السور في قولنا كل سور كان
بالاسود عندهم كان متصفا بالسود بالفعل الغفران
قوله بالفعل في وقت السور كان
في الحال في السور في المستقبل

نفس الامر ونسب من العقل بعضه كانت
القصيدة خارجة لزم قبله ان يكون بالفعل في الخارج
كانت في هذبة نفس الذين وكان حجة في نفسهم
لما كان اعتبارها في القصيدة في السور بان قولنا
الذي حتمت فذات شراب السور

غير متصف بتركيب الباري لكونها مستحالة

بالضرورة فلم يشتمل هذا الحكم على القضايا الخارجية

اعلم ان كلام الشيخ اوفي الفرض الذي مشعر ان المراد يا تصب

بالفعل لا يسري كون الافراد موجودة في الخارج متصفا بالوصف العرفاني بالفعل في حتمت يخرج عنها القضايا التي يحكم فيها على الافراد
بقدره الوجود كما في القضايا الحسدية لجسدية بل المراد بالانصاف بالفعل هو ان يكون الافراد متصفا بالوصف العرفاني بالفعل سواء كان موجودا

في الخارج حال الحكم او لم تكن موجودة فيه بل في الفرض الذي فقط فيكون معنى قولنا كل جرب ان كل ما لو وجد كان جرب بالفعل فهو على هذا
يدخل في قولنا كل انسان سبون الانسان ان لم يخرج من بقية لعدم عالم الوجود وكذا يدخل في قولنا كل سور كان سور في الخارج الذي لم يخرج من اسم
الى الوجود ولا يدخل السور لو كان موجودا ولم يكن على نذهب **الفارابي** في قول الرومي ايضا والشيخ من الفرض ووضوح وجود

الافراد لا فرض الا انها والرومي في كل اسود اذا فرض تصافه بالسود والافراد يدخل فيه سواء كان موجودا او باعتراف الفرض الذي فقط
فان تصافه بالسود لا يكون في الواقع لعدم وجود الصفة فيكون فرض وجوده الذين لم يكن سور بالفعل التبع وعلوه اختلف بعض الحكماء في السور
الشيخ لا ينعكس الممكنة في الفعلية في الصفة وعلو راي الفارابي متعكس فلا تضرر وذلك لانه اذا كان الفرس مركوبه بالفعل مثلا فحينئذ قولنا
كل حمار مركوبه بالامكان لا محالة وهو في الحقيقة لا يصح ان يعكس فان الله على ما هي يكون كل حمار بالفعل كواب زيدا بالامكان لان ما هو مركوبه بالفعل

منصوص في الفرض واما على نذهب **الفارابي** في قولنا كل حمار بالامكان مركوبه بالامكان **وج** في قوله عكس يقال بعض ما
مركوب زيدا بالامكان حمار بالامكان وعلو هذا القياس اشتراط فعلية لصحة عند الشيخ وعدم الاستدلال عند الفارابي فقال **خ** غفران
قوله قولني الوجود الحارجي ان يكون لصدق في الوجود الحارجي بان يكون صدق عليه هو موضوع موجود في الخارج

حقيقة ومقتضى هذا الوصف عليه قطع النظر عن اعتبار العقل **قوله** في الفرض الذي

المراد من الفرض فرض الوجود ليعتبر الانصاف في نفس الامر بالفعل لا فرض الافتراض بمعنى

العنوان على الموضوع وان لم يتصف بعد بوجوده ان العقل يفرض قصد

شرح مختص **قوله** اول ما وجد في كلام الشيخ في اشتراط مقرر الحارجي لما حصل الى هذا الفصل
قال في الاشارة من ان افاقنا كل جرب لغني بكونه ليس اعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشتمل الموضوع وهذا ما يوصف كان موجودا ليج في الفرض الذي ان الوجود

الافراد موجودة بل يكون ذات الموضوع متصفا اليه من حيث
احتمال العقل في نفس الامر يكون

شيخ فيلزم

قوله على راس الشئ فان
 ليس بدخل في الوجود على راس الشئ فان
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود

قوله على راس الشئ فان
 ليس بدخل في الوجود على راس الشئ فان
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود

واما لا تدخل في كل دعوى راسي لشيء مرقق ابن خويها
 على ليه قد غلط من قبله في بعض عباراته نعم الذوات
 لمعدته التي هي ابا ل بعد الوجود في الثالث
 اتحاد المتغايرين في شحون لتعقل شحون الوجود اتحادا

قوله على راس الشئ فان
 ليس بدخل في الوجود على راس الشئ فان
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود

لذات وبالعرض هو ان يعني بالان موضوع بعينه
 فيسمى الاول وقد يكون نظريا ايضا او قيصريا
 على مجر والاتحاد في الوجود فيسمى الشائع لمتعار

قوله على راس الشئ فان
 ليس بدخل في الوجود على راس الشئ فان
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود

قوله على راس الشئ فان
 ليس بدخل في الوجود على راس الشئ فان
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود
 لكونه وقت من الاوقات وهو علة في الوجود

الحاشية على الصفة السابقة

١١٢

في صفة التعريف على كل واحد اقسام الحمل الاول فان الانسان لم يتقل مرة اخرى وعلى هذا التعليل في الجملة ان الحمل هو القابلية
في وجوده اتحاد في وجوده خسر لو كان في ذلك الاتحاد بالذات الخ ١٢ غير الغفور ٨ قوله من الوجود سو كان في وجوده بالذات يكون شيء من جنسه موجودا ولو
ضمن الافراد كما في حمل الحيوان على الانسان وحمل الضاحك عليه او وجوده بالعرض هو كون نسبة الوجود الى الشيء بمقتضى المعروض فيكون المعروض موجودا حقيقة
وبالذات والعارض مجازا كما في حمل الضاحك على الكاتب ... وسواء كان موجودا خارجيا كما في التقضيا الخارجية وهي التي يحكم فيها على
لافراد الخارجية سواء كان الوجود محققا كاتحاد الحيوان في الناطق او مفترقا كاتحاد جنس العقلاء فصل الذين هو مركب منهما كحيوان في الدين او وجودا
ذهنيا وهي التي يحكم فيها على الافراد الموجودة في الدين محققا او مقدرا كما في التقضيا الحقيقية وهي التي يحكم فيها على الافراد الممكنة موجودة كانت او
معدومة بالفعل ١٢ فصل المحن بضرر ذي ولاور ٩ قوله وبالعرض بان يكون الوجود الواحد منسوبا الى الموضوع بالذات والى المحمول بواسطة ان يكون
مبداها واحدا قائما بالآخر كما كتب بالنسبة الى الانسان او منتهى عا عنه كالقائم بالنسبة الى زيد او مبداها قائما بالثالث كالكاتب والضاحك فان مبداها
قائما بالانسان في هذا مختص بالعضيات ١٢ قوله وبالعرض كما في حمل العرضيات اعترض عليان حمل النوع على الجنس والجنس على الفصل
يعكس حمل العرضيات مع ان الاتحاد في الوجود بالذات فعلم ان الاتحاد في الوجود بالذات لا يختص بالذاتيات واجاب بعض الاوكياد بان الاحكام تختلف
باختلاف الجثيات فان الجنس لفصل النوع فكانت موجودة بوجد او جدا لان هذا الوجود ان نسب الى النوع فهو وجود بالذات للجنس والفصل الضيق
واذا نسب الى الجنس مثله فهو وجود بالعرض للنوع لفصل وهكذا اذا نسب الى الفصل فهو وجود بالعرض للنوع والجنس ١٢ مولوي حمدا الله
١٣ قوله فيسعمل الاول وهو ان يكون بديهيا كما اذا لم يكن من مفهوم موضوعه والمحمول تغاير اصلا مثله الانسان الانسان (١١٣)
او يكون المحمول في نفس معنونه الموضوع كما يقال بعض النوع انسان ويكون نفسها واحد كما يقال ماهية الانسان هو الحيوان الناطق او الانسان الحيوان
الناطق مع قطع النظر عن الاجمال التفصيل ١٢ شرح

مولوي محمد مبین

١٥ قوله نظريا ايضا قال في الحاشية كما اذا اعتبر بين المفهومات تغايرة في جلي النظر كما قالت الاشاعرة الوجود هو البقاء انتهى
وأيضا كما قالت الحكماء الاستدلال هو اتصال فليكون قسام الحمل الاول الى اثنين كما قيل بل ثلثة ١٢ فيرون ١٥ قوله في الوجود والاتحاد
في العنوان ويرجع الى كل الموضوع من افراد مفهوم المحمول سواء كان الحكم على نفس مفهوم الموضوع كما في التقضيا الطبيعية او على افرادها كما
في المحصولات ١٢ شرح فيرون ١٥ قوله الشاعرة في موضوع استعملت تعارفا وهو يفيد ان يكون الموضوع في
الحمل او ما يفهموا احدهما فردا الآخر وبالاطلاق حمل المتعارف في المطلق والحمل المتحقق في المحصولات هو ما في قولنا فالحمل في قولنا الانسان كما
متعارف على كلا الاصطلاحين وفي الانسان نوع متعارف على الاصطلاح الاول غير متعارف على الثاني ١٢ مولوي حمدا لله ١٤
١٦ بقية ١٢ من نسبة قوله والاشبة يعني ان ذكرنا ان الحمل للمواظاة وحمل الاشفاق قسام للحمل المطلق مبنى على ما هو المشهور والاشبة ان
المعنوي والاشبة بالحق ان لفظ الحمل مشترك لفظي بين اثنين اعم من ان يكون مقسما اهما لان التقسيم عبارة عن ضم قيد مخصوصة مع
امر مشترك في التحقيق الا في الاشكال المشترك الذي هو عبارة عن كون اللفظ موضوعا لمعنى واحد مشترك بين افراد متعددة بضم حمله في الاشكال
اللفظي الذي هو عبارة عن كون اللفظ الواحد موضوعا لمعان متعددة اي لحقائق مختلفة باضلاع متعددة ١٢ مولوي

عبد الدين

[illegible]

قال في الحاشية هذا اتحاد
سلك في عن نفسه والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في

سلك في عن نفسه والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في

سلك في عن نفسه والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في
الوجود الموصوف والاعتماد في

محال ثم طائفة من مفهومات تحمل على نفسها
شائعا كما ان مفهوم والممكن العام ونحوهما وطائفة لا تحمل
على نفسها بذلك الحمل بل تحمل عليها نقائضا كما يجز
واللا مفهوم ومن يهنا اعتد في التناقض اتحاد
نحو الحمل فوق الوحدات الثمات في الذائعات
وههنا شك مشهور وهو ان الحمل محال لان مفهوم
جسيم عين مفهوم ببا وغيره وايضا يتينا

محال ثم طائفة من مفهومات تحمل على نفسها
شائعا كما ان مفهوم والممكن العام ونحوهما وطائفة لا تحمل
على نفسها بذلك الحمل بل تحمل عليها نقائضا كما يجز
واللا مفهوم ومن يهنا اعتد في التناقض اتحاد
نحو الحمل فوق الوحدات الثمات في الذائعات
وههنا شك مشهور وهو ان الحمل محال لان مفهوم
جسيم عين مفهوم ببا وغيره وايضا يتينا

فان قيل ان قولنا محال لا يخلو عن التناقض
فان قيل ان قولنا محال لا يخلو عن التناقض
فان قيل ان قولنا محال لا يخلو عن التناقض
فان قيل ان قولنا محال لا يخلو عن التناقض

المغارة ولمغارة تنافي الاتحاد وحل ان المغارة
من وجه لاينا في الاتحاد من وجه خفهم يجب
ان لوخذ المحمول للشروط شي حتى يتصور فيه امر ان
لمعجب في الحمل لمتعارف صدق مفهوم المحمول على
الموضوع بان يكون ذاتيا او وصفا قائما به او
منترعا بلا اضافة او باضافة فثبتت زوجية
الحمنة للصدق قولنا الحمنة زوج الرابع وفيه
الانقضاء وما هو مستفيض صدق المحمول على الموضوع ١٢

سلب فلا یستد وجود الموضوع بل قد یصدق

[illegible]

تصوره و كل محكوم عليه بالتحقيق هي الطبيعة
المتصورة و كل متصور ثابت لا يصح عليه
الحكم من حيث هو هو بالامتناع ما يخرجه
خذه ^{١٢} اذ لو حظ باعتبار جميع موارد
تتحقق بعضها لا يصح عليه حكم بالامتناع
فالا امتناع ثابت للطبيعة ذلك صادق بانتفاء
المورد و حيث لا شك بالامتناع بالقبضات التي

قوله يا قاضي الخصال صلاها الان

۱۲۱
 قولہ فی ذلک انما
 الی اور وہ بقولہ ولا ینیب الی اخرہ و ترجمہ ان
 اراد بانہیں سے جو البیسط التامکہ فلما لم یکن البیسط
 البیسط متحققا فکیف المنہ کداند وان اراد البیسط والذ
 ہو محمول سالبہ لاجل فلا شک انہ ایضا البیسط متحققا
 بل یقتضی فی نفسہ الامر علی التقدير والاضر مع ان السالۃ البیسطہ والوجوب
 السالۃ لاجل متساویان لا یختصیان الا تصور الموضوع حال الخ عہم
 وکذا ای دفع ما قال فی الخ مشیۃ لہنہ بقولہ لا یخفی علی المصنف
 قولہ الثالثۃ الی اخرہ ہا ہی المشرع انہ فی نفسہ
 ان علی نوعین الفہمۃ وانتم راہی عمل
 انما اراد بالتفصیل فہا قال الاتصاف ۱۱

عابد الغفور
الله
مولی

[illegible]

وَمِنْ ذَلِكَ السَّلْبِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَحِكْمًا بَابِ صَدَقَ

الان يفتخرون المتساوين منسأوا و قوله ختم على قضيته اي انهم

[illegible]

متماثلان قضا یا بعد و در این موجب احدی
و حاصله و بنا بر این و حدیثه الا فی الموجبة احدی
و هالیکه لا التبان بین و حدیثه الا فی الموجبة احدی
بیان الفرق من حیث لغظها فقال ۲۲
الوسیطة هم من حیث بعدولة یا لا تقضا و غیره و وجود موضوع و دلالت بر یک باب
نیز الامتنان اعتبار شمول الاعتبار الی اخره فالتا لاجبة الموجبة المتعاقبة فالل یطرحها تقدم علی لفظها
عن لفظها لیس الی اعتبار من حیث بعدولة یا لا تقضا و غیره و وجود موضوع و دلالت بر یک باب
لأن من یحلیان جزء من سلبان یرفع بالبعد و اما عند التماثل فبین الموجبة لیسالة الجمیل
و یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها
الضمیم یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها و یحلیها ما قبلها
الکرم

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

الماهيات واجبة لذاتها والجواب ان فرق بين وجود
 الوجود في نفسه وبين وجود شئ بغيره
 والاول محال غير لازم والثاني لازم غير محال
 هذا على راسي لقدماء واما على راسي المحدثين فالماودة
 عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كدام توقيت
 او غير ذلك ومن ثم كانت الموجبات غير تناميية
 فحق ان حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ولا نعجز عن الحرج
والعسر

(۱۴)

في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة

تقسيم اثنين وقتيتين لمطقتين بالادوام الذاتية
فسمي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقعية
المتنشرة وتقسيم مطقة العامة باللاضورية والادوام
الذاتيتين فسمي الوجودية للضرورة والوجودية للامثلة
وهي المطقة الاكسندرية تنحصر فيها مباحث الاول
اشتمل تعريف الضرورية المطلقة بانها التي يحكم
فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه مادام

في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة

في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة

في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة
 في الحقيقة ليست رتبة ادم في زمان من الازمنة من حيث الوجود بل هي رتبة في زمان من الازمنة من حيث الوجود بالضرورة واللازمة

ضروري للذات انما لا يشترط الوجود والاكانت
 حيوانية الانسان محولة فافهم الثاني السلب ما دام
 الوجود لا يوجد بدونه فلا يكون له الية عمم ويلزم
 ان لا شيء من بعقبا بانسان بالضرورة واية
 بان ما دام ظرف للثبوت الذي يتضمنه السلب
 حينئذ كجزء صدق بانتفاء الموضوع وبانتفاء
 المحمول انما في جميع الاوقات وبعضها نحو لاشئ

من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 وان كان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 والاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده

من القدر من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 وسيل ما قالوا ان السالبة الضرورية الازلية والمطلقة
 متساويتان فان سلب الاعم خص من سلب
 الاخص وبالجملة يلزم مفاسد غير عديدة لا تخفى
 على المتدرب خاتمة ما يجاب ان الوجود اعم من
 المحقق والمقدر وفيه ما في الثاني المشهور في القدر

ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 والاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 والاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده

من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 والاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده
 والاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده من حيث ان الاشياء لا توجد في وقت من اوقات وجوده

کتاب الفوائد
الغنیة فی
العرفان

قوله في الجملتين
على التمثيل على التمثيل على التمثيل
العامة التمثيل على التمثيل على التمثيل
كون الحكم في جانب الخالف ولما لم يثبت في جانب الثبوت
على النسبة وادرك الحكم في جهة مشتركة على مكان الحكم
كانت بالمكان فلا تعرض في الايجاب الخالف والافعال
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية

الحكم فليست موجبة وذلك خطأ الا ترى ان
الامكان كيفية للنسبة واصل النسبة لثبوت نعم
ذلك ضعف المدايح ومن ثم قالوا ان الوجوب
والامتناع دالة على وثاقه الربطة والامكان
ضعفها فالثبوت بطريق الامكان نحو من
مطلقا غائبة الامر المتبادر عند الاطلاق
هو الوقوع على هج لفعل وفليك لا يضر

قوله في الجملتين
على التمثيل على التمثيل على التمثيل
العامة التمثيل على التمثيل على التمثيل
كون الحكم في جانب الخالف ولما لم يثبت في جانب الثبوت
على النسبة وادرك الحكم في جهة مشتركة على مكان الحكم
كانت بالمكان فلا تعرض في الايجاب الخالف والافعال
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية

قوله في الجملتين
على التمثيل على التمثيل على التمثيل
العامة التمثيل على التمثيل على التمثيل
كون الحكم في جانب الخالف ولما لم يثبت في جانب الثبوت
على النسبة وادرك الحكم في جهة مشتركة على مكان الحكم
كانت بالمكان فلا تعرض في الايجاب الخالف والافعال
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية

قوله في الجملتين
على التمثيل على التمثيل على التمثيل
العامة التمثيل على التمثيل على التمثيل
كون الحكم في جانب الخالف ولما لم يثبت في جانب الثبوت
على النسبة وادرك الحكم في جهة مشتركة على مكان الحكم
كانت بالمكان فلا تعرض في الايجاب الخالف والافعال
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية

قوله في الجملتين
على التمثيل على التمثيل على التمثيل
العامة التمثيل على التمثيل على التمثيل
كون الحكم في جانب الخالف ولما لم يثبت في جانب الثبوت
على النسبة وادرك الحكم في جهة مشتركة على مكان الحكم
كانت بالمكان فلا تعرض في الايجاب الخالف والافعال
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية
فليس بموجبه في القضية بل في القضية

[illegible]

الحق في مطلق الوقتية لا يعمد
 لغيره من الضرورية والدائمة المطلقة
 والخصون بين الضرورية والوقتية
 انما هو كالتقسيم بين الماهيات
 والاصول الدقيقة الفلسفية
 لان الدوام لا يمكن ان يكون مطلقا
 فربما ينظر الى كل واحد من
 ضرورة ان كانت الضرورية بمعنى الاخص
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال

الحق في مطلق الوقتية لا يعمد
 لغيره من الضرورية والدائمة المطلقة
 والخصون بين الضرورية والوقتية
 انما هو كالتقسيم بين الماهيات
 والاصول الدقيقة الفلسفية
 لان الدوام لا يمكن ان يكون مطلقا
 فربما ينظر الى كل واحد من
 ضرورة ان كانت الضرورية بمعنى الاخص
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال

هذا الفن ومن ثم قالوا ان لضرورة المطلقة خص
 على ما بينا في الكلام على ما بينا في الكلام
 مطلقا من الدائم المطلقة وصيغ لا يستصعب
 على ما بينا في الكلام على ما بينا في الكلام
 عليك استخراج النسب بين الموجهات
 المذكورة ولو استقرت علمت ان المكنة العامة
 اعم القضايا والممكنة الخاصة اعم المركبات
 والمطلقة اعم اعم الفعليات والضرورية
 المطلقة اخص البسائط والمشروطة الخاصة

الحق في مطلق الوقتية لا يعمد
 لغيره من الضرورية والدائمة المطلقة
 والخصون بين الضرورية والوقتية
 انما هو كالتقسيم بين الماهيات
 والاصول الدقيقة الفلسفية
 لان الدوام لا يمكن ان يكون مطلقا
 فربما ينظر الى كل واحد من
 ضرورة ان كانت الضرورية بمعنى الاخص
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال

الحق في مطلق الوقتية لا يعمد
 لغيره من الضرورية والدائمة المطلقة
 والخصون بين الضرورية والوقتية
 انما هو كالتقسيم بين الماهيات
 والاصول الدقيقة الفلسفية
 لان الدوام لا يمكن ان يكون مطلقا
 فربما ينظر الى كل واحد من
 ضرورة ان كانت الضرورية بمعنى الاخص
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال
 انما هي اذا كانت موصفة حيث قال

۴

[illegible]

اخض المركبات على وفصل الشريعة

حکم فیما ثبوت النسبة علی تقدیر آخرے

لزموا اتفاقا و ^{بجانب} اتفاقا ^{بمقتضى النظم} متصلة لزومية و

يعني اذا كان في الحكم اتفاقا لم يمكن الاتفاق كما ينبغي لمرة يفتضح للنزوم ١٢
الاتفاقية او مطلقة وان حكم فيها بتبنا في المستقبل صدق

آریان لا یتجنا فی المذبح الذی

وہی ہے جو اس کے لئے ہے

او اهلای او اصلا

اولاً جمع اومالعة الحسنة وعندها واولاً

النظر المظلة الزينة المظلة

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a philosophical or theological manuscript. The main body of text is written diagonally across the page. There are several large marginalia notes written vertically along the left and right margins. At the bottom center, there is a small rectangular box containing the number '١٣' (13).]

الحكم بانه على جميع التقادير مقدم وبعضها مخلوق
كلية او جزئية والافهملة والطبيعية ههنا غير معقولة
وسور الموجبة الكلية في المتصلة متى ومها وكلها في
المنفصلة واسما وسوالسالة الكلية ليس البتة
وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون سور السالة
الجزئية فيهما قد لا يكون وبادخال حرف السلب على
سوال السجائب والخلق لو كان واذا واو

الافهملة والطبيعية ههنا غير معقولة
وسور الموجبة الكلية في المتصلة متى ومها وكلها في
المنفصلة واسما وسوالسالة الكلية ليس البتة
وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون سور السالة
الجزئية فيهما قد لا يكون وبادخال حرف السلب على
سوال السجائب والخلق لو كان واذا واو

١٢٥

قوله

قوله

أيضا فاما البنية
 وثيقة بقية دفننا لا محالة فيقع
 متعينة بآل النظر عنه فلا محالة بخير
 لا يغفلنا فكم المصالح التي الاتصال في نقطه وان كان ذلك مقصودا
 اولى الشارح بناد وكم التبعيض بعد ذلك را ١٢ +
 في هذا فكم المصالح التي الاتصال في نقطه وان كان ذلك مقصودا
 اولى الشارح بناد وكم التبعيض بعد ذلك را ١٢ +
 في هذا فكم المصالح التي الاتصال في نقطه وان كان ذلك مقصودا
 اولى الشارح بناد وكم التبعيض بعد ذلك را ١٢ +

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس

فی انکان الحنة زو جا فهو عدد بحسب نفس الامر

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ ثَابِتٌ أَذْكَانُ الثَّالِي

جزء للمقدم وذلك تحكيم ونصهم من زعم انه ثابت
 حرة ان لا يدخل في الخصومة اذ لا يثبت في الاستلزام ١٢٠

اذا كان مبنياً على علاقة وهو الاشارة من ثم

قال ان لمقدم محيىب ان لا يكون منافيا للكتاب

فان المنافاة يصح الانفكاك والملازمة تمنع

فِي أَنْ حَاصِلُ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الرَّؤُوسَيْنِ الْمُوجِبَتَيْنِ

استاذنا الفاضل
ارادو بهما جازان

حسن الشكر للثاني
منادى ضيق

الحال مع كونهم
بنها ما ولو شجاع
الجلالة الذرية
السلطنة من زيادة
بنها ما ولو شجاع
الجلالة الذرية
السلطنة من زيادة

العزم على عدم التخلي عن الواجبات ١٢

الحق السيد
الشيخ الميرزا
القائمه روضه

مفتی محمد شفیع صاحب دہلی دارالعلوم دیوبند

سید الشہداء علیہ السلام

المقدم المحال

الحق ان الزعماء للمنافسة والتميز

میں نے ان کو دیکھا تھا کہ ان کے لئے ایک خاص جگہ تیار کی گئی تھی۔

فصل في بيان حقيقة النفس والروح والاعمال

الان قضيتا الان

[illegible]

تا الى احدى ما نقضت الى الاخرى وخصم لا يسلم الفتاة
 بينهما ومنهم من قال انه لا يحرم العقل باستلزام الحال
 محالا او مكننا اصلا نعم التحويز لا محذور وهو الحق
 فان لعقل حاكم في عالم الواقع واذا كان شي خارجا
 منه لم يكن تحت حكمه ومرتبة فرضه منه لا يجد
 في جريان الحكم وبقائه الاحكام الواقعية في عالم
 التقدير شكوك الثالث الرئيس قيد التقادير

[illegible][illegible]

والاوضاع في تفسير الكلية بالتى يمكن اجتماعها
 مع المقدم وان كانت محالة في نفسها بين بانه لو
 يلزم ان لا يصدق كلية صلا فانه اذا فرض
 المقدم مع عدم التالى او مع وجوده لا يستلزم
 التالى ولا ينافية واورديان المجال جان
 يستلزم لتقيضين وان يجازها فلا سلم عدم الصدق
 واجيب بان المراد لم يحصل الجرم لصدقه فان

قوله في تفسير الكلية بالتى يمكن اجتماعها
 مع المقدم وان كانت محالة في نفسها بين بانه لو
 يلزم ان لا يصدق كلية صلا فانه اذا فرض
 المقدم مع عدم التالى او مع وجوده لا يستلزم
 التالى ولا ينافية واورديان المجال جان
 يستلزم لتقيضين وان يجازها فلا سلم عدم الصدق
 واجيب بان المراد لم يحصل الجرم لصدقه فان

قوله في تفسير الكلية بالتى يمكن اجتماعها
 مع المقدم وان كانت محالة في نفسها بين بانه لو
 يلزم ان لا يصدق كلية صلا فانه اذا فرض
 المقدم مع عدم التالى او مع وجوده لا يستلزم
 التالى ولا ينافية واورديان المجال جان
 يستلزم لتقيضين وان يجازها فلا سلم عدم الصدق
 واجيب بان المراد لم يحصل الجرم لصدقه فان

قوله في تفسير الكلية بالتى يمكن اجتماعها
 مع المقدم وان كانت محالة في نفسها بين بانه لو
 يلزم ان لا يصدق كلية صلا فانه اذا فرض
 المقدم مع عدم التالى او مع وجوده لا يستلزم
 التالى ولا ينافية واورديان المجال جان
 يستلزم لتقيضين وان يجازها فلا سلم عدم الصدق
 واجيب بان المراد لم يحصل الجرم لصدقه فان

بقایا حواشی صفحہ ۱۵۸ + ۱۴۶ + ۱۴۸

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الاولى اتفاقية خاصة والثانية اتفاقية عامة
ان الاتفاقيات شتملة على العلاقة لان المعية مكنته
فلها علة والفرق انها في اللزوميات شحوبها بخلاف
الاتفاقيات فليظن لحو ازان يكون المعية اتفاقية
مطلق العلية لا يستوجب التباط اذا كانت مجتمعتين
هذا التام قالوا لا انقصا الحقيقة لا يمكن الا بين بنين
بخلاف مانعة الجمع ومانع الحس لود ورجعة الى

الاولى اتفاقية خاصة والثانية اتفاقية عامة
ان الاتفاقيات شتملة على العلاقة لان المعية مكنته
فلها علة والفرق انها في اللزوميات شحوبها بخلاف
الاتفاقيات فليظن لحو ازان يكون المعية اتفاقية
مطلق العلية لا يستوجب التباط اذا كانت مجتمعتين
هذا التام قالوا لا انقصا الحقيقة لا يمكن الا بين بنين
بخلاف مانعة الجمع ومانع الحس لود ورجعة الى

الاولى اتفاقية خاصة والثانية اتفاقية عامة
ان الاتفاقيات شتملة على العلاقة لان المعية مكنته
فلها علة والفرق انها في اللزوميات شحوبها بخلاف
الاتفاقيات فليظن لحو ازان يكون المعية اتفاقية
مطلق العلية لا يستوجب التباط اذا كانت مجتمعتين
هذا التام قالوا لا انقصا الحقيقة لا يمكن الا بين بنين
بخلاف مانعة الجمع ومانع الحس لود ورجعة الى

في طلبة الشريعة اذ كل تقدير فلو تمسك الاجتهاد الذي هو في حيزه
 حتى لا يفتنوا في طريق فائدة في اختيار التقاوي المكنية الاجتهاد من المقدم
 فيمكن ان لا يفتنوا اذا كان كذلك فلا يفتنوا في المكنية الاجتهاد من المقدم
 في طلبة الشريعة اذ كل تقدير فلو تمسك الاجتهاد الذي هو في حيزه
 حتى لا يفتنوا في طريق فائدة في اختيار التقاوي المكنية الاجتهاد من المقدم

[illegible][illegible]

فهو محل النزاع والافلا ينفع مدفوع بما يدفع به لزومها
في كسر الاول قتال فالحقيقة لا تتركب الا من
قضية و نقضها او ساوية مانعة الجمع منها وما
هو خاص من نقضها ومانعة الحسن لو منها وما هو عام
من نقضها هذا التساوس ان منهم من ادعى
اللزوم الخبري بين كل امرين حتى لنقضين لا
يصدق لسابته اللزوم بل الموجهة الحقيقية

9

بل الاتفاقية الكلمات و برن عليه بالشكل الثالث
 وهو كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما وكالما
 تحقق المجموع تحقق الآخر بل بالاول بعكس الصغر
 فوامم التفصي عنه بعض المحققين بان المجموع انما يلزم
 الجزء لو كان لكل من الاجزاء مدخل في اقتضاء
 من البين ان الجزء الآخر لا دخل فيه بل سبكي
 محبة الحشوف في ان اللزوم لا يقتضي اقتضاء

[illegible]

توضیحات مع کتابخانه

[illegible]

جنتی انسان

قوله
الخاصة التي حكم بها الحكماء في
بان يصدق التالي على جميع تقادير مقدم الواقعة
من غير علاقة بوقوع اللزوم الجزئي على بعضها بطبيعتها لمخالفة
اللزومية الكلية لصدقها في الوجود اذ اقيدها ان الشمس طالعة كان التلخيص موجودا
وغيره في تقاديرها في كل من اين لعدم اللزوم بين كل الشمس طالعة كان التلخيص موجودا
الاجتماع على غير ما في صحيح الوجود لا لزوم من غير الاطلاق كتحققه بالاجتماع
اللزومية والاشتباه في مجموعها او لا لم يصدق الثانية لان تقادير اجتماع الثانية
وجود البسمل والوجودية في مجموعها او لا لم يصدق الثانية لان تقادير اجتماع الثانية
اجتماع مع المقدم والاشتباه في مجموعها او لا لم يصدق الثانية لان تقادير اجتماع الثانية
الاشتباهية والاشتباهية في مجموعها او لا لم يصدق الثانية لان تقادير اجتماع الثانية
الاجتماع على غير ما في صحيح الوجود لا لزوم من غير الاطلاق كتحققه بالاجتماع
اللزومية والاشتباه في مجموعها او لا لم يصدق الثانية لان تقادير اجتماع الثانية
اجتماع مع المقدم والاشتباه في مجموعها او لا لم يصدق الثانية لان تقادير اجتماع الثانية
الاشتباهية والاشتباهية في مجموعها او لا لم يصدق الثانية لان تقادير اجتماع الثانية

الواقعة في بطل الاتفاقية لجمعية الكلية الخاصة فنان فضل
 انعم من ان يكتبه
 منفردين
 قضيتين
 اوصافيين

کل امین احد ہمارے الاخر فما نقیضان ومن ثم

قالوا ان التناقض من النسيب المتكررة وان لكل

نقیضاً واحداً فیما قبل ان التصویت لتقارضها فهو

بمعنی آخر و پهناشک و پهنانا اذا اخذنا جميع المصنفات

بحیث لا یستدعی شیء و رفعه لقیض ^{الوفا الذی یفرض} و فذلک

وخل في الجميع فالحق مرض الكل وهو محال

وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَنْفِقَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَنْفِقُونَ

وَمِنْهُ مَنْ يَمُنُّ بِالْإِسْلَامِ وَيُفِضُ الرِّقَّةَ بِنَفْسِهِ
وَمِنْهُ مَنْ يَمُنُّ بِالْإِسْلَامِ وَيُفِضُ الرِّقَّةَ بِنَفْسِهِ

فصل في بيان

[illegible][illegible][illegible]

قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق

قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق

بقية صفح ١٥٩ الرفع اعلم ان يكون صرحا او ساديا للرفع وهما شاكرا للرفع
 وهو ان علم المعلوم فزده وتقصيره بغير ما وافق في التصريح المقصود من التناقض
 احسب بانه ان اراد بالعلم المطلق سلب الوجود لم يخلو من عدمه وان اراد بالعلم
 قد ليس نقصا له ١٢ معراج ١٢ زيادة - قوله من النسب المتكررة اعلم ان النسبة المتكررة لا تكون
 اما ان يكون طرفها من جنس واحد اي يكونان مشتركين في وصف واحد كالاخوة بين زيد وعم واولاد
 يكون طرفا كذلك كالاخوة والبنوة بينهما في الالوة الاولى تسمى بالمتماثلة وعلى الثاني بالمتشابهة
 والمراد ههنا القسم الاول ١٢ ركن ١٢ زيادة - قوله من النسب المتكررة اعلم ان النسبة
 المتكررة لا تكون بغير مقوله بالقياس الى النسبة الاخرى هي ايضا معقولة بالقياس الى الاولى ويقال لها
 الاضافة ايضا فمفهوم كون التناقض من النسب المتكررة لا يظهر على كون المرفوع والرفع نقصا بل
 يكون على تقدير كون الرفع نقصا لا لاجاب دون كس النسب المتكررة فان كون النسب المتكررة لا يكون
 في المثالين كونهما متماثلين او متماثلين في الالوة الاولى كونهما متماثلين في الالوة الاولى كونهما متماثلين في الالوة الاولى

قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق

قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق

قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق
 قوله سلفا وقال في الحاشية وهو التذلل من الحق

ومثله تورده على تغاير النسبة للمنتسبين وجعل اعتبار
المفہوت لا يقف عند عدم الزيادة يقتضی
الوقوف الى حد فاخذ الجميع كذلك اعتبارا للمنتسبين
فتدبرتنا قضیة قضیتین مختلفتا بما سمحت يقتضی
لذاته صدق كل كذب الاخرى وبالعكس وذلك
بالايجاب والسلب اذا كان ^١ فاعني فلا بد من اتحاد
النسبة الحكيمية وحصره في الوحدات الثماني المشهورة

في العيش والواقعة انصرفت
 الاقتصار الى الصدق والكذب
 في العيش والواقعة انصرفت
 الاقتصار الى الصدق والكذب

[illegible]

بعضهم ادبر بعضها في بعض وهننا شك ومان
 الايجاب نقض السلب ومن انكره فخرق الاجماع وسلب
 السلب الضار فله فلش، ولقد تضان ومن تشبث
 بالعينية فقد خطا، فان تغاضر المفهوم ضروري وهو
 نعم لحل ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود
 في نفسه او لغيره فليس السلب رفع وجود السلب وهو
 اما في قوة الموجب اليه الموضوع والموجب

[illegible]

[illegible]

السالبة المحمول فسلب السلب السالبة السالبة نقض الموج السالبة

الموضوع المحمول لا السالبة لمحمد بن قنفكة وتشكرتم

يختلفان كما لكذبتين وصدق الخريتين حته

فان فح الكيفية كيفية ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥}

الطليقين الوقتين تخيلا بانها كالشخصية

فقد غلط فان الثبوت في وقت معين يجوز

رفع برفع الوقت فانقضى الضرورية المحمكة

[illegible]

ان التناقض بين احدى الموضوعات وحدها تفهم من عدمها
ان التناقض بين احدى الموضوعات لا يكون الا في خفاها كونه وجوبه وتوابعه
ان التناقض بين احدى الموضوعات لا يكون الا في خفاها كونه وجوبه وتوابعه
ان التناقض بين احدى الموضوعات لا يكون الا في خفاها كونه وجوبه وتوابعه

[illegible]

العامة وللدائمة المطلقة العامة وهي اعم من المطلقة المنتشرة
الحكومة فيها بفعلية النسبة في وقت والمشيطة اعامة الحينة
الممكنة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية للعرفية العامة
الحينية المطلقة المحكوم فيها بفعلية الوصفية وللوقتية
المطلقة الممكنة الوقتية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقتية
وللمنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة
المنتشرة كذا قالوا وذلك انما يتم اذا كان الخرف

[illegible][illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

[illegible]

قوله
واحد كسب بآلات اذا
حللتا جرتين فاما اختلافان يكون
نوعا واحدا غير موضوع الاخرى فيكون
جرتا لا دأما الذبوت للمبعض بسبب
بعض الآخر كسب بآلات اذا
حللتا جرتين فاما اختلافان يكون
نوعا واحدا غير موضوع الاخرى فيكون
جرتا لا دأما الذبوت للمبعض بسبب
بعض الآخر كسب بآلات اذا

قوله
والله اعلم
بما لا يعلمون
والله اعلم
بما لا يعلمون

قوله
والله اعلم
بما لا يعلمون
والله اعلم
بما لا يعلمون

فان موضوع الايجاب والسلب واحد فالجرتان
اعم ونقيض الاعم خص من نقيض الخاص فالطريق
هناك ان تردد بين نقيض الجزئين بال
كل فرد من الموضوع في قضية حملية مردودة المحمول
وبعد اطلاقا على حقائق المركبات فنقض
البسائط تكمن من استخراج التفاصيل في
الشطيات بعد الاختلاف كيفما يجب

قوله
والله اعلم
بما لا يعلمون
والله اعلم
بما لا يعلمون

مولانا محمد عبيد

الشيء الذي
يقدر بغير
هون يحرق
بمخاض عال
الشيء الذي
يكنه ويؤذي
لهذا السائل
أدعي

توضیحات

قولنا لا شيء من الجسم متمم
 الجاهات الى غير النهاية ان اخذت خارجية
 فعكسه صادق بانتفاء الموضوع لبطلان التناهي
 وان اخذت حقيقية منعنا صدقها لان كل ممتد
 في الجهات لا الى نهاية جسم والجزئية لا تنفكس
 عموم الموضوع او لمقدم وهو وجبة كليته كانت
 او جزئية مطلقا تنفكس حسبها لان الايجاب

والاقتبايات خاصة كانت
 اوعاها كل من لم يحاذر كبريا متبع محال في الصواب
 فكل من تصفقه في
 فانه انارة الى ان هذه القضايا و كانت لها علون صديق عليها تلعبت
 العكس لم يبرح
 لان ذلك كان كس
 على السبب انهم
 وان كان ايجابا لان العكس في اليد
 للتغيب كالتغيب

[illegible]

في المشروطة العامة لان نسبة الحينية لمكانة
 الحينية المطلقة كنسبة لمكانة الحينية المطلقة
 ان الضرورية تنعكس دائمة والمشرطة العامة
 عرفية عامة وستدل على انعكاس الضرورية
 دائمة باننا اذا فسرنا ان كوزيد منحصر في
 الفرس مع امكانه للحمار يصدق لاشي من كوزيد
 زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق العكس الضروري

في المشروطة العامة لان نسبة الحينية لمكانة
 الحينية المطلقة كنسبة لمكانة الحينية المطلقة
 ان الضرورية تنعكس دائمة والمشرطة العامة
 عرفية عامة وستدل على انعكاس الضرورية
 دائمة باننا اذا فسرنا ان كوزيد منحصر في
 الفرس مع امكانه للحمار يصدق لاشي من كوزيد
 زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق العكس الضروري

في المشروطة العامة لان نسبة الحينية لمكانة
 الحينية المطلقة كنسبة لمكانة الحينية المطلقة
 ان الضرورية تنعكس دائمة والمشرطة العامة
 عرفية عامة وستدل على انعكاس الضرورية
 دائمة باننا اذا فسرنا ان كوزيد منحصر في
 الفرس مع امكانه للحمار يصدق لاشي من كوزيد
 زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق العكس الضروري

من الشك في
 اننا نعلم ان
 في المشروطة العامة لان نسبة الحينية لمكانة
 الحينية المطلقة كنسبة لمكانة الحينية المطلقة

لقوله

ویرد علیه ان یلزم انفکاک الدوام عن الضرورة
ای علی القول اشهد ۱۲

ویرد علیه ان یلزم انفکاک الدوام عن الضرورة
ای علی القول اشهد ۱۲

ویرد علیه ان یلزم انفکاک الدوام عن الضرورة
ای علی القول اشهد ۱۲

ویرد علیه ان یلزم انفکاک الدوام عن الضرورة
ای علی القول اشهد ۱۲
فی الکلیات ونهینا اختلاف فی انعکاس المکنتین
ای من اجل الاختلاف فی انعکاس الضرورة ۱۲
الموہبتین فمن یقول بانعکاس الضرورة کففسها
یقول بانعکاسها کذلک ومن لا فلا ثم الاختلاف
انما هو علی راس الشیخ واما علی راس الفارابی فمتفق
علی انعکاسها کففسها ویهنا شک فی الملخص
وهو ان الکتابه ممکنه للانسان والمکن مسکن دایما

ویرد علیه ان یلزم انفکاک الدوام عن الضرورة
ای علی القول اشهد ۱۲
فی الکلیات ونهینا اختلاف فی انعکاس المکنتین
ای من اجل الاختلاف فی انعکاس الضرورة ۱۲
الموہبتین فمن یقول بانعکاس الضرورة کففسها
یقول بانعکاسها کذلک ومن لا فلا ثم الاختلاف
انما هو علی راس الشیخ واما علی راس الفارابی فمتفق
علی انعکاسها کففسها ویهنا شک فی الملخص
وهو ان الکتابه ممکنه للانسان والمکن مسکن دایما

بقیة حاشیه در صفا
اینکه
(۱۴۲)

بقیة حاشیه در صفا
اینکه
(۱۴۲)

حاشیه متعلقه بصفا ۳۷۱ (۱) من الکاتب بانسان بالضرورة ینکس لا شے

من الانسان بكاتب بالضرورة وهو ياني في الاصل المفروض الصدق فالنقيض باطل ج وهو المطلوب ١٢ **قول** فاما قولنا لا يكون كنفها ما ذكره لايكون عكس نقض منافيا للاصل فنديم لطبانه وصدق العكس لان عكس نقيض لعكس حثيذ يكون الاشئ ومن الانسان بكاتب بالضرورة وهو ياني في كل انسان كاتب بالامكان واذا لم يكن عكس نقض لعكس منافيا للاصل المفروض الصدق كان حقاقا للنقيض ايضا ليكون حقا - و
العكس باطلا فلا يصدق في عكس الممكنة ممكنة فلا يحكم كنفها ١٣ محمد بن **قول** كنفها اما امكنته فلان ج وب يصدق ان على ذات
وحدة وتكن ع ذ كما انه ب بالامكان ج بالامكان فتعقب ب بالامكان ج بالامكان واما السالبة للضرورة فلانة لو لم يصدق لاشئ ومن
ب ج بالضرورة مع لاشئ من ج ب بالضرورة يصدق بعض ب بالامكان وانه مناقض للاصل وانه مع الأصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
بناء على انتاج الممكنة الموجبة في صنع الشكل الاول على راية ١٤ بح العلوم **قول** وههنا شك حاصله ان السالبة الدائمة لا تنكسر
كنفها واللازم المحال فان ثبوت الكتابة تمكن الانسان والممكن كنه دائما فثبتت الكتابة دائما لمكن ايضا فيجب ان يكون سلب كتابة عنه دائما ايضا يمكن
١٥ لان اكان احد الطرفين يتلزم مكان الآخر والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فاذا فرضنا سلب اللزوم عن جميع افراد الانسان لصدق سالبية
الكليته الدائمة فيصدق عكسها السالبة الكليته المستمرة ايضا مع ان صدقها محال وهذا المحال لم يلزم الا من انعكاس البتة الكلية التي سميت
كنفها باطل ١٦ عدم زيادة بقية صفى (١٨٦) بين المركب الملفوظ والمعقول والتعرف للقدر المشترك
فالمراد بالمعقول المركب اللغوي اذ ليس اصطلاحي قدرا مشتركا بينهما ولذا جزم شارح المطالع باشتراك المؤلف وذكر غيره توجهات له اظهرها
الاخترار عن توهم من تجديسية وان كان المتعارف حينئذ قول من الاقوال او قضية من اقضائنا ويشعر كلمات بعضهم بالاتحاد اللفظي بالتعريف
لمقياس الملفوظ والمعقول ويعلم تعريف الآخر بالمقايسته فالظاهر المراد بالمعقول المركب الاصطلاحي وهو ما يدل على تجرد مضاه والتوجيه الطاهر قاله الشفا
ان ذكر المؤلف ليصح تعلق من به في قوله من قضايا ١٧ مولود حمد الله **قول** يلزم المراد باللزوم بالنظر الى صوة القول هو
مع قطع النظر عن خصوصية المواد من اللزوم فيخرج ما يستلزم قول آخر بخصوصية المادة كقولنا لاشئ ١٨ جزء ١٩ وجوزنا لفظ
من الانسان كج وكل جسم حراد فيلزم منه لاشئ من الانسان كجاء يمكن لليلزم من نفس لقضائنا
بل يخصص مادة اول قيل في مادة اخرى نحو قولنا
لشئ من انسان بفرض وكل فرس حيوان يتخير لاشئ من الانسان كجيوين هي كاذبة فعلم ان صدقها في بعض المواد كجخصيصية امرأة

لشئ من اشیان بغیر من کل نفس حیوان نتیجہ لاشئ من الانسان کجیون ہی کا ذبہ فعلہ ان صمدتہا فی بعض امواد الخشب صمدتہ حراۃ

م تنكسان العامتين م

م يصدق لا شيء من الكليات ساكن الاصل

بقيها برصف لا ينزل (١٢٩)

الوجود لا يثبت في ذاته بل في عينه...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...

لا يثبت في ذاته بل في عينه...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...

ان ازلية الامكان واماكان الازلية لا يتلازمان هذا
والخاصتان مع اللازم في البعض لان لادوام اصل
موجبة مطلقة هي انما تنكس نزيهة لو تدبرت
في قولنا لا شيء من الكليات ساكن مدام كاتباً لا دائماً
يتقنت انهما لا تنكسان كنفسهما ولا عكس المبوء
فان احصها الوقتية هي لا تنكس الى امكانه لصدق
لا شيء من القمر بنكس بالتوقيت مع كذب بعض المنكس

اسم فعل فذا اسم اشارته في جعل الين في
مخافة فذا اسم اشارته في جعل الين في
مخافة فذا اسم اشارته في جعل الين في
مخافة فذا اسم اشارته في جعل الين في

في تنكس التبيين الجاهل...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...
فان قيل المتكلمات لا يكون لها وجود...

بقية حاشية صفحة ١٤٧

مادام كانت لادائها كل كاتب ساكن الاصابع بالمتنفس

قولنا لا شيء من ساكن الاصابع كاتب مادام ساكن الاصابع لادائها في البعض

بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل لا يصدق كناية لبعض الساكن كالارض ليس كاتب دائما واضرار

الى عدم انعكاسها الى كناية بقوله ولوتدبرت الخ ١٢ محرمين ١٥ قوله ساكن حذف قيد الاصابع المتنفس

يعني لو قال ساكن الاصابع كان لنقص واداء ايضا لكذب اللادوام الكلي حينذا ايضا في الواقع لكن لو فرض خرفه بكتابتها

عن القوة الى الفعل لجميع انساان صار اللادوام الكلي صادقا على ذلك التقدير فلا ير والنقص واذا حذف قيد الاصابع كذب

اللا دوام الكلي قطعاً ولا احتمال لفرض الموجب بانه قد ورد لنقص على التقدير الاول خفيا وعلى الثاني ظاهراً ١٢ عم ١٥ قوله

كفها الخ كذا قيد اللادوام في كل ساكن كاتب بالاطلاق العالم بصدق نقيضه بعض الساكن ليس كاتب دائما لان ساكن

ما هو ساكن دائما كالارض ١٢ عن الغفور ١٥ قوله ولا عكس للبواقي قال في الحاشية هي الوقتية المطلقة والمنشورة المطلقة

ولمطلقة العامة من الباطن والوقتية المنشورة والوجودية اللاحقة والوجودية الكلازمة ولممكنة الخاصة من المركبات لنقطة

١٥ قوله لا تنعكس الى الممكنة هي اعم القضايا فلما لم يكن العام لازما لم يكن الخاص لازما فلما لم تنعكس الوقتية الى الممكنة

لم تنعكس الى قضيتها صلا لاداء الوقتية لم تنعكس الثمانية الباقية فان عدم انعكاس الخاص مستلزم لعدم انعكاس ١٤

الاعم من ١٤ عدم انعكاس الوقتية بقوله الصدق الخ ١٢ جردا مع زيادة ١٥ قوله بالتوقيت اى في وقت معين وهو وقت التبرع بعم

حيلة الارض بينه وبين الشمس ١٢ ام بقية صفحة ١٤٨ ١٥ قوله ان نفوس الخ انما اعتبره والارض ليشمل قضيتها الخارجية لقضية

الحقيقية لفرض ههنا بمعنى اعم الجامع للمحقق والمقدر ١٢ في رد بقية حاشية ١٨٢ والخاصات تنعكس حاشية لادائمة

الحقيقية فلا يخالف لادائمة للاعم واللا دوام فلا يلزم ان لا يكون بالفعل بل كان ج دائما فهو ليس ب لادائما لانه كان في الجزء الاول من اصل ليس ب

مادام ج ويضاف لادوام الاصل والاشترطية فالموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية لان اتفاق اللازم مستلزم لاتفاق الملزوم ضرورة فان

يجوز ان يكون اتفاق اللازم محالاً فجاز ان لا يستلزم اتفاق الملزوم فاعتسى ان يعجزا عن كبره وجاز استلزامه عن الملزوم لا ينافي

ذلك لان الحال يجوز استلزامه للنقضين الموجبة الجزئية لا تنعكس صدق قد يكون انما كل الشئ حيوانا لم يكن انسانا وكذب

قد يكون اذا كان الشئ انسانا لم يكن حيوانا قال في ذكر مسائل من اثبات الوجود الخ من كل مفهومان السالبة منها كلية كانت اوجزئية

لا تنعكس الا جزئية او لم يصدق فلا يكون او لم يكن ج ع لم يكن اب مع ليس الية او قد لا يكون اذا كان اب فخر اصدق كلما لم يكن اب و

تنعكس هذا عكس كلما كان ج ب فخر اذ يضاف الى ان اوا لاداء علم بالصواب ١٢ سحر العلوم ١٥ قوله ان قولنا الخ صلا لان لزوم عكس

النقيض لقيضه عدم الخلف في مادة من مواد مع انه يتخلف في بعض المواد فان كل اجتماع النقيضين

لا شرطي الباري صادق وعكس كل شرطي الباري جها للنقيضين لا بد

[illegible]

فمقول نفعن الذي هو ب ف د و ح فعض ب

جَ لَفْعْلٌ مِنَ الثَّلَاثِ وَبَعْضُ وَهَوْنٌ بَعْضُ قَضَائِهِ

لیز تالی کنیا فی الاصل و الدائمات و اجامتان حنیف

مطلقة بالوجه المذكورة والخاصة

اما الحثينة فلان لازم العام لازم الخاص اما المادوام

قلولاه لدام العنوان فدام المحمول قد فرض لا والله

الحمد لله

۵۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

(غفر)

هـ قوله والعامتان الخ لانه فيهما

ثبوت صفة المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع بها

في اوقات المحمول فثبت الموضوع لما ثبت له المحمول في اوقات المحمول والحيثية المطلقة ١٢

١٤ قوله بالوجه المذكورة يعني على قياس سبق فلينين في الغيبة العامة التي هي اعم من الخاف فلانه لو لم يصيد في

عكس بعض ج ب ا م بعض ب ج م صديق لا شئ من ب ج مادام في محله كسب لصنع الال فينتج بعض ليس ج مادام ج

واما الخاف فلانه اذا لصيد بعض ج ب مادام ج ففرض اوقات الموضوع قد ب وعبر في بعض كونه ب لانه في جميع اوقات كونه ج وعبر ب ا ب لصيد بعض ج ب

على الذات ب ا ب ولا بد من ذكره مقدمه اذ ليس في الال ان ب ا م ج ولا يستلزم ان يكون ب ا ب الا اذا كان ج بالفعل المحاذ ان يكون ب ا م ج

ج ولا يكون ب ا م ج اذا كان ج بالفعل ب ا ب في بعض اوقات كونه صديق بعض ج في بعض اوقات كونه ب العكس فلانه يعكس شئ

من ج ب ا م ب ا م لا شئ من ج ب ا م وقد كان بعض ج ب مادام ج وهذا نفس البيان في البوق وايضا اذا انعكست العرفية انعكست البوق

الاخصية واما عدم انعكس الال من الحيثية المطلقة فلان الضرورية المطلقة لا تخص جميع المتعكس لال الاخص منها العرفية العامة لانه يصيد كل ضاحك

١٨ انسان بضرورة لصديق بعض الانسان ضاحك مادام انسانا فلانه في بعض اوقات كونه انسانا مع المفهوم كـ قوله

حيثية لا دمة انعكس الحيثية مقيدة بقيد اللادوم ليتدل عليه بالوجه المذكورة وايضا بالليل المذكورة في المتن بقوله واما في حسنيتها الخ فاعلم

هـ قوله الحيثية لال الزوم الحيثية فلان لازم وهو محض امتان الحيثية لازمة لهما كما عرفت لازم للخاص وهو ههنا الخ امتان

فيكون الحيثية لازمة لهما فصار سينية مولوى محمد بن هـ قوله واما اللادوام اي لزوم اللادوام في العكس لانه

لو لاذ لك اللزوم لدام عنوان الموضوع اعني ج فدام المحمول اعني ب في الال بناء على استلزام دوام روط دوام شرط فاليا

لادوم الحميم وقد فرض المحمول في الال اعني ب لادامنا هذا خلف فصيديق بعض ب ج حين هو ب لادامنا المطلوب

محمد بن هـ قوله في صادق اذ ب فرض صدقة فيه ب محمول على ج ففرض

ج وفلان عينية وكما ج وفيكون ما هو عينية هو ب بـ ١٢ قوله ودج ا لصيد

د ج لصديق الوصف العنوان على الموضوع عليه ب ا ب بالفعل محصل لشكل

الثالث من القياس هو كل د ب وكل ج جـ ١٣

من الة الشروح

[illegible]

متحدان فی انفسہما فیہما لاجدہما محمودا علی الآخران المراد

كلها والنظم المتصادق في بعض الأجزاء

چون ان تمام عدم الحاد شرک فی جمیع المستقالات

فاکھ فی ملک الترمذی فی الجمع فیاد کلمتہ کاں فی اللہ علم الشکابان

الثابت بالبدل كمن يطلق احدكم عنى واحد لا فرق من افراده فكونه معنى واحدا لصير

مصداقاً و بمان التزام التصادق فی الجمل لا دلیل علی کونه معنی لحد الاحتمال شترک اللفظی ۱۱۱ اما قاضی عیاض

٥٦ قوله كان الوجوب الخ لا يند تشبيه لكون الانتفاع عدا ما وجدته في اصطلاحه وهو الوجود الواسع فكذا كانت الاع

ای لعدم التماثل عدم واحد له عنوانات تارة يعبر عنه باجماع النقيضين وتارة بالجزم الفرد وتارة بشريك البكر فان كونها متقابلين

اتصافها بالتكليفية ان يكون شل الوجود ولما حصل الشراح الجوفوري قول المصنف كان الخ على حتم انه دليل على الالتزام فاضاف اليه تمام

الذليل قوله واذا كان المتنعم عدا واحدا بحيث لا يتعد مصداقه واذا كان المتنعم عدا واحدا بحيث لا يتعد مصداقه فحجب ان يكون الوجود المقدر المضاف اليه على تقدير ان المضاف

٨٢) عدم الوجود الماهية ايضاً واحداً ولا يلزم تعدد عدمه فان عدمه بمعنى وجود افرادة يتعدى المضاف اليه كالموجود اذا كان

المضاف اليه وهذا يجب ان يكون المقدر لشريك الباري وجميع النقيضين بل اسائر السموات وهذا مكان من هذا تصادق اولاً حتى للحل الامتداد

في الوجود مع التغاير في المفهوم كالحَيَّوانِ والنباتِ فكان الالتمناع صدأ وحداً لمقتضات من صفاته كما ان الوجوب احد

والمصنفات السبعة من صفاته ١٢ توصيفات ١٣ قوله وتياكدا الخ لما كان الاستلزام على

التجوية لمحض عطف المصطلح قوله وتياك الذي التزم المذكور يتأكد وتيقن تجوية العقل ذلك استلزام

وجه التاكيد انه لما كانت المتبعضات والمجالات مطلقا سواء كان بينهما علاقة اتم متصادقات فكانت متساويات من

غير اعتبار العلاقة بطريق الاداء ١٢ قوله الثاني هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين هما

كان من فواعلي تمهيدته فقال المصنف رحمه الله في ٥٩ وهي المقدمة الممهدة

وأقرر المقدمة ان كلاما سئلتم وجوده في عدم في الواقع كان هذا الشيء الذي لا يكون من وجوده رفع عدم الواقع موجودا وانما بحيث لا يثبت عدم

اصلاً وادعاء عدم الاتصال بين النبي للاجماع على ان ما ثبت قدمه الشيخ محمد وان لم يكن في نفسه موجوداً او اكمال يكون له عدم ثم وحدهم استلزام وجوده ذلك لعدم

والاخر النقيضان تم بعينه ليقول كما وجدنا في قوله رفع فذلك لعدم السابق وقد فرضنا لم يستلزم وجوده فذلك لعدم

والمحال ان الوجود الدائم لا يتم كعدم الوجود المستلزم له لرفع عدم الوجود الى ذات مغفلة مقدم سواء كان مضمودا ميا او حيا وكونه ممكن تصانفه من مقدم واما لا لقيضه

ويعقل الشرطي وبعد تهديدك فنقول كلما وجدنا حدث الخ من غير الخ من

۱۴۰۸ هـ سیدان کما ان الوجود یک الوجود الشاکه وجودا و احد ص

الحادث استلزم وجوده فم عدم الواقع هو من غير
عكس إلى ما ينافي بمقتضى المصلحة والمنافاة بين
اللزوميتين وإن كان تأليهما نقضين وبذلك شبهته الاستلزام
ولها تقريرات أخر من الأقدام فضل الوصول لتصديق
حجة ودليل ليس بدم من مناسبة بالاشتمال واستلزام ويصح في
ثلاثة وأربعة لقياس وقول مؤلف من قضاياء يلزم
لذا تخالف قول آخر وأخر جوا باللزوم الذاتي لا يكون

سید العارفین
فی الخانات الممکنه ولا یستلزم
والوجود والوافی ۱۱

یابی بر صفحه آئین
(۱۳۸)

اجنبیۃ یا غیر لازمتہ کما فی قیاس المسأۃ وہو المركب من
 اصل المقدمات فی المقادیر

وَبِمسالٍ يلزم منه الواصلة كل مسالٍ مسالٍ ملح مسالٍ ملح

قوله تعالى: **النتيجة** وفيما لا كالتنا والتضاد ولا

بأخراجه إلى الموصول بالذات ما مع تلك المقدمه فراج

قياسين كما أنه قياس بالنسبة إلى أن أسا يسا و كج

بِقَدْرِهِ

[illegible]

در این کتاب

بالحكمة والعدل
 في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك
 في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك

في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك

في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك
 في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك

الذي يتلوه في كل وقت
 في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك
 في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك

في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك
 في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك

في كل ما يشرع
 من اجل مصلحة
 الناس في الدنيا
 والآخرة
 والله اعلم
 بغير شك

ان قوله واقتران
 الخ سبغ في ان يحل ان في القياس
 الاوسط في ان يكون الاوسط في القياس
 الخ سبغ في ان يكون الاوسط في القياس
 الخ سبغ في ان يكون الاوسط في القياس

حدوا اقتران الصغرى بالكبرى قرينة ضربا بقرينة
 نسبة الاوسط الى طرفي الاوسط
 وهو الاول
 فاني وهو اقرب من الاول
 او موضوعا فالثالث او عكس الاول فالرابع
 اسقطه الشيخان عن الاعتبار
 ما تخالف فيه ولا قياس من جزميتين

والقول الثاني
 والقياس في ان يكون الاوسط في القياس
 الخ سبغ في ان يكون الاوسط في القياس
 الخ سبغ في ان يكون الاوسط في القياس
 الخ سبغ في ان يكون الاوسط في القياس

بعضها كاشف
 (١٦٥)

قوله لا ينبغي...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...

تتبع خمس لمقدماتين كما وكيفا بالاسم والشيء في الأول
 ايجاب الصغرى وكيفية كبرليزيم الاندراج وال
 اضروب في كل شكل ستة عشر واسقط ههنا شرط الايجاب
 ثمانية وشرط الكلية اربعة فبقية اربعة الموجبتان مع
 الكليتين منتجة لمطالب اربعة بالضرورة وذلك
 من خواصه كالايجاب الكلي وههنا شك من
 وجهين الاول ان النتيجة موقوفة على كلية يكبر

قوله لا ينبغي...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...

قوله لا ينبغي...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...
 القضاة...
 الكليات...
 الثالث...

وبالعكس لان الاصغر من جملة الاو ودرجته ان اصغر
 ابي العلم بكلمة كبر موقوفة على العلم بالنتيجة ١٢
 موقوف على الاجمال والحكم مختلف باختلاف الاوصاف
 فلا اشكال في ان قولنا الخاريس بموجب وكل ما
 ليس بموجب وليس بموجب مع ان اصغر كسنا
 بل كلما تكررت النسبة السلبية نجت وحكما قيل فحاجة
 سالت المحمول على ذلك جعل النسبة السلبية مرة
 للافراد في كبر اقول ذلك ان تشد من

بقية حاشية صفح ١٩٦
الفتيات فيها تقض البقاء عليهما الكتاب في سبعة الايام
ولما الانسان يكتب في سبعة الايام على كتاب في
اشكل الثاثة والثالث فاذ في الاشكال
بجاء في سبعة طر في اثنان الرابع
بجاء في سبعة طر في اثنان الرابع

[illegible]

[illegible]

سلف في عقد الوضع من ان لم يمتنع عنه
 صفة الصفه الصفه ان على ذات الموضوع بالفضل فالحكم
 في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم

مذهب الشيخ لما قد سلف وفهتوب والامام الى انتاج
 الممكنة لعمامة لانها ممكنة مع الكبر فامكن وقوعها
 معها فلا يلزم من فرض الوقوع محال فيلزم النتيجة
 وحسب تارة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شيء
 مع آخر مكان ثبوت مع الا ترى من الجائز ان يكون
 وقوع الصفه في رافعا لصدق الكبر وفيه ما فيه
 اخرى يمنع لزوم النتيجة على تقدير الوقوع لان الحكم

في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم

في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 في باب يكون على ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم
 بالاسكان لم يحصل انما هو بالفضل في الصفه فالحكم
 الى الاصغر بثبوت الاكبر ما هو وسط بالفضل في الصفه فالحكم

اوتغاسالبتہ کجے وکون ممکنہ مع الضروریۃ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبل
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
أما بعد
فإن هذا الكتاب هو كتاب في بيان بعض أسرار الصلوة
والتحقيق في بعض أركانها وأركانها
والكتاب مقسم إلى أربعة أبواب
الباب الأول في بيان أهمية الصلاة
والباب الثاني في بيان كيفية القيام بها
والباب الثالث في بيان كيفية الركوع والسجدة
والباب الرابع في بيان كيفية التسليم والتهنئة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

له قوله

فإنه لا يحتاج الاستشهاد في إثباته بل هو باحد
الاشياء التي لا تحتاج الاستشهاد في إثباتها
بأن يكون الشيء موجودا في نفسه لا يحتاج
إلى دليل عليه بل هو باحد الاشياء التي لا
تحتاج الاستشهاد في إثباتها بل هو باحد
الاشياء التي لا تحتاج الاستشهاد في إثباتها
بأن يكون الشيء موجودا في نفسه لا يحتاج
إلى دليل عليه بل هو باحد الاشياء التي لا
تحتاج الاستشهاد في إثباتها بل هو باحد
الاشياء التي لا تحتاج الاستشهاد في إثباتها

الاستشهاد في المتصلة ينتج وضع مقدم وضع التالي
وجود الملزوم مستلزم لوجود اللازم ولا عكس
رفع التالي رفع مقدم فان استغناء اللازم ملزوم
عكس جهنا شك قيل عكس وهو منع مستلزم الرفع
لجواز استحالة استغناء اللازم فاذا وقع سبق الملزوم
استغناء الملزوم اقول حله ان اللازم حقيقة امتناع الالف في
جميع الاوقات فلو ان الالف كان موجودا في
جميع الاوقات لكان الالف في جميع الاوقات

المتن
الرفعة

الاستشهاد في المتصلة ينتج وضع مقدم وضع التالي
وجود الملزوم مستلزم لوجود اللازم ولا عكس
رفع التالي رفع مقدم فان استغناء اللازم ملزوم
عكس جهنا شك قيل عكس وهو منع مستلزم الرفع
لجواز استحالة استغناء اللازم فاذا وقع سبق الملزوم
استغناء الملزوم اقول حله ان اللازم حقيقة امتناع الالف في
جميع الاوقات فلو ان الالف كان موجودا في
جميع الاوقات لكان الالف في جميع الاوقات

في جميع هذه المنع يرجع الى منع اللزوم قد فرض وجهه
 في منفصلة نتيج الوضع لرفع كسائته جميع الرفع الوضع كمانته
 الخلو والحقيقة نتيج النتاج الرابع والقياس المركب
 محمول لنتاج او مقصود حقاقيته واخلت هو يقصد فيه

اثبات المطلوب نقيضه محبة الى قراني وشتتاني
 والاستقرار حجة يستل فيهما من حكم الاكثر على الكل كما تقول
 كل حيوان يتحرك في الاسفل عند وضعه لان الانسان والفرس والقروية

في جميع هذه المنع يرجع الى منع اللزوم قد فرض وجهه
 في منفصلة نتيج الوضع لرفع كسائته جميع الرفع الوضع كمانته
 الخلو والحقيقة نتيج النتاج الرابع والقياس المركب
 محمول لنتاج او مقصود حقاقيته واخلت هو يقصد فيه
 اثبات المطلوب نقيضه محبة الى قراني وشتتاني
 والاستقرار حجة يستل فيهما من حكم الاكثر على الكل كما تقول
 كل حيوان يتحرك في الاسفل عند وضعه لان الانسان والفرس والقروية

۲۰

۱۰
 فوکر الخلف المثل
 ان یکن فردا تحقق فیما یو حکم الانوار المنته
 ان یکن علی اهل الکلم
 فلا یکن الا غلب
 الحاقه بالاعمال
 فیک الا سفل عن البضع
 عن شایع الموقوف

بہارِ نبویؐ فی التمساح اولہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر عليه السلام

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

منه مني شريفة فخرية

وَلَا تَتَّبِعُنَا بِهِمْ وَلَا تَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّكُم بِمَا كُنْتُمْ تُكَفِّرُونَ

المساجد ولا ادخالها في غير ذلك

ادعائیا نعم حی ادعایا اکثر النطق تابع للاعم الاغلب ولذا

بقی حکم فی غیر التمساح کذلک بہناشک و ہوانہ اذ افرض

فی بیت شلشہ شہان مسلمان و واحد کافر کن علم اعلم با عیال

فكل من تراه من طغاة الامم بنا على عقد الاغلبية وكلما نيت

باسلام شتمین مہم علی التعمیدین بتقنیت بحرف الباء علی الفرض

محمد الدین

[illegible]

رحمة الله عليه

[illegible]

قوله عقلية - العقل هو القوة التي بها نفكر
 اي ما خورده العقل من خارج الى ما كقولنا
 العالم من كل من سبب العالم بسبب ما به
 العقلية هي القوة التي بها نفكر

قوله عقلية - العقل هو القوة التي بها نفكر
 اي ما خورده العقل من خارج الى ما كقولنا
 العالم من كل من سبب العالم بسبب ما به
 العقلية هي القوة التي بها نفكر

قوله عقلية - العقل هو القوة التي بها نفكر
 اي ما خورده العقل من خارج الى ما كقولنا
 العالم من كل من سبب العالم بسبب ما به
 العقلية هي القوة التي بها نفكر

قوله عقلية - العقل هو القوة التي بها نفكر
 اي ما خورده العقل من خارج الى ما كقولنا
 العالم من كل من سبب العالم بسبب ما به
 العقلية هي القوة التي بها نفكر

قوله عقلية - العقل هو القوة التي بها نفكر
 اي ما خورده العقل من خارج الى ما كقولنا
 العالم من كل من سبب العالم بسبب ما به
 العقلية هي القوة التي بها نفكر

البرهان وهو لقياس الشيء من مقدمات عقلية او
 عقلية فان لنقل تدفيد القطع نعم لنقل
 الصورت ليس كذلك ولعقین هو الاعتقاد الجازم
 المطابق للواقع الثابت وهو لها الاوليات هي
 ما يجزم العقل فيجب ان يحجز وتصور الطرفين بهتيا
 او نظرا وتفاوت جلاء وخفاء وديانة البديهي
 كعلم لعلم منها وهو الحق والفطريات هي ما ي

قوله عقلية - العقل هو القوة التي بها نفكر
 اي ما خورده العقل من خارج الى ما كقولنا
 العالم من كل من سبب العالم بسبب ما به
 العقلية هي القوة التي بها نفكر

قوله عقلية - العقل هو القوة التي بها نفكر
 اي ما خورده العقل من خارج الى ما كقولنا
 العالم من كل من سبب العالم بسبب ما به
 العقلية هي القوة التي بها نفكر

قوله لا يغيب عن الذين سي قضايا قياتها
 معها ولشهادات الجس ظاهر وهي الحيات او
 بحسن باطن وهي الوجدانيات ومنها التهميات
 المحسوسات وما تجده بنفوسنا الا بالانتها
 الحق ان الجس لا يفيد الاحكام خيرا ولنكروا لافوته
 صم وعمي الحد شيئا وهي نوره مهاد المرتبة
 دقة ولا يحب مده قضا عن تكرار ما كما قيل فان

قوله لا يغيب عن الذين سي قضايا قياتها
 معها ولشهادات الجس ظاهر وهي الحيات او
 بحسن باطن وهي الوجدانيات ومنها التهميات
 المحسوسات وما تجده بنفوسنا الا بالانتها
 الحق ان الجس لا يفيد الاحكام خيرا ولنكروا لافوته
 صم وعمي الحد شيئا وهي نوره مهاد المرتبة
 دقة ولا يحب مده قضا عن تكرار ما كما قيل فان

قوله لا يغيب عن الذين سي قضايا قياتها
 معها ولشهادات الجس ظاهر وهي الحيات او
 بحسن باطن وهي الوجدانيات ومنها التهميات
 المحسوسات وما تجده بنفوسنا الا بالانتها
 الحق ان الجس لا يفيد الاحكام خيرا ولنكروا لافوته
 صم وعمي الحد شيئا وهي نوره مهاد المرتبة
 دقة ولا يحب مده قضا عن تكرار ما كما قيل فان

قوله لا يغيب عن الذين سي قضايا قياتها
 معها ولشهادات الجس ظاهر وهي الحيات او
 بحسن باطن وهي الوجدانيات ومنها التهميات
 المحسوسات وما تجده بنفوسنا الا بالانتها
 الحق ان الجس لا يفيد الاحكام خيرا ولنكروا لافوته
 صم وعمي الحد شيئا وهي نوره مهاد المرتبة
 دقة ولا يحب مده قضا عن تكرار ما كما قيل فان

قوله لا يغيب عن الذين سي قضايا قياتها
 معها ولشهادات الجس ظاهر وهي الحيات او
 بحسن باطن وهي الوجدانيات ومنها التهميات
 المحسوسات وما تجده بنفوسنا الا بالانتها
 الحق ان الجس لا يفيد الاحكام خيرا ولنكروا لافوته
 صم وعمي الحد شيئا وهي نوره مهاد المرتبة
 دقة ولا يحب مده قضا عن تكرار ما كما قيل فان

كتاب
 الحجة وعناقه من ثلاث ايام
 في الحجة وعناقه من ثلاث ايام
 في الحجة وعناقه من ثلاث ايام

[illegible]

بسبب الرجحان ويدخل فيها التجزيات

45

في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة
 في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة
 في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة

والحدسيات والمتواترات لغزيب الواصل
 حد الجرم والغرض هنا تحصيل حكم نافعة
 اوضارة في المعاش والمعاد كما يفعل الخطباء
 والوعاظ الرابع الشعب وهو قول لغزيب
 من الخيلات وهو قضايا يخيل بها قضاثر
 النفس قبضا ولبطا فانها اطوع للتخيل من
 التصديق سيما اذا كان على وزن لطيف او

في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة
 في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة
 في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة

في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة
 في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة
 في قوله تعالى "فمنهم من اعطى الله الحكمة"
 اي الامور التي هي في نفسه فاعطى الله الحكمة

(Faint handwritten text at the bottom)

[illegible]